مؤتمر ليلة القدر(1)

(في عهد الأمين باي 1943 - 1957 وعهد المقيم العام الجنرال Charles Mast 1943 - 1947)

إنعقد المؤتمر في الليلة الفاصلة بين 23 و24 أوت 1946 (ليلة 27 رمضان) بالعاصمة برئاسة العروسي الحداد وهو مؤتمر وطني ضمّ زهاء 200 شخصية من كامل البلاد يمثلون المجتمع المدني وكل الفئات الإجتماعية والأحزاب السياسية، شارك فيه الحزب القديم ممثّلا في شخص صالح فرحات والإتحاد العام التونسي للشغل ومشائخ من جامع الزيتونة منهم الشيخ الفاضل بن عاشور والشاذلي بلقاضي اللذين قاما بعمل كبير في إعداد المؤتمر والموظفون وأرباب الصناعة والتجارة والفلاحة والأطباء والصيادلة والمحامون والأساتذة والمعلمون وبعض وزراء في عهد المنصف باي مثل محمد شنيق.

وهذا مايفسّر قيمة وأهمية ذلك المؤتمر إلى جانب مايمثله الإتفاق بين أعضاء الحزبين الدستوريين القديم ممثلا في صالح فرحات والجديد ممثلا في صالح بن يوسف وسليمان بن سليمان ومحمود الماطري والهادي نويرة والباهي الأدغم وآتفاقهم على إتباع سياسة موحّدة في أعقاب التوجه العربي الجديد لبورقيبة. وهكذا ولأول مرة تتكون جبهة وطنية موحدة.

وجاء في البيان الذي بعثه ممثل الحزب الدستوري بمكتب المغرب العربي من القاهرة إلى جريدة الأهرام عرض للأحداث التي واكبت المؤتمر والتي تلته وقد حرّر المؤتمرون عريضة أعلنوا فيها وجوب إنهاء الحماية الفرنسية مدعمين قرارهم هذا بحيثيات قانونية ومطالبين بالإستقلال التام والإنضمام إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة والمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام الذي إنعقد إثر الحرب العالمية الثانية.

كان أول المتدخلين في المؤتمر صالح فرحات ممثل الحزب الدستوري القديم وتلاه صالح بن يوسف ممثل الحزب الدستوري الجديد، وأثناء خطابه داهم رجال الأمن قاعة

(1) مذكرات مناضل وطني، للبشير بوعلي.

المؤتمر بعد تحطيم باب الدخول عنوة، وعندها إختصر صالح بن يوسف تدخله ولكنه مرر لائحة المؤتمر التي وقع إعدادها فأمضى عليها نواب المنظمات وهيئات المجتمع المدني الحاضرون. وتنص على المطالبة بالإستقلال التام عن فرنسا ووقع عليها الإقتراع والمصادقة وتوقفت أشغال المؤتمر وأجبرت الشرطة الحاضرين على مغادرة قاعة المؤتمر ونقلوا المشاركين في سيارات الشرطة إلى ثكنة القصبة حيث وقع إعلام الجنرال Mast المقيم العام بما حدث وأذن لهم بإطلاق سراح محمود الماطري. أما الفاضل بن عاشور ومحمد شنيق وغيرهم فقد نقلوا إلى المحكمة العسكرية ثم إلى السجن المدني وأطلق سراح محمد شنيق بعد ذلك.

ثم أذن حاكم التحقيق بإطلاق سراح سليمان بن سليمان يوم 2 سبتمبر 1946 وتم تسريح الجميع يوم 23 سبتمبر 1946.

بعد مؤتمر ليلة القدر وقع ضم الشيخ الفاضل بن عاشور والشيخ الشاذلي بلقاضي إلى عضوية الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد.

ولكن صالح بن يوسف لاحظ قوة شعبية الفاضل بن عاشور في الإجتماع الكبير الذي عقد إحتفاء بالذكرى الثانية لتأسيس الجامعة العربية في 22 مارس 1947 وعمل على إخراجه من الديوان السياسي(1).

أعلن الحزب إضرابا عاما في تونس مدته ثلاثة أيام بداية من 27 أوت 1946 إحتجاجا على إعتقال الزعماء.

وأمام هذا التيار الوطني الجارف والقرارات الجريئة للمؤتمر رأت فرنسا تقديم إصلاحات أعلنها الجنرال "ماست" يوم 23 سبتمبر 1946 ليس فيها إلا إضافة ستة أعضاء في الحكومة من التونسيين وستة مديرين فرنسيين وآقتراح دخول تونس في الإتحاد الفرنسي فكان جواب الحزب على رفض إصلاحات المقيم العام بتنظيم تظاهرات كبرى يوم 22 مارس 1947 إحتفالا بالذكرى الثانية لانبعاث الجامعة العربية لإقامة الدليل على رفض الدخول في الإتحاد الفرنسي.

(1) Slimane ben Slimane ; Souvenirs politiques, Cérès production 1989.

أشارت جريدة الأهرام بتاريخ 1 سبتمبر 1946 إلى برقية الإحتجاج على إعتقال الزعماء والمطالبة بسراحهم التي بعث بها اللواء محمد صالح حرب باشا رئيس المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين، كما ساندت جريدة الإخوان المسلمين المناضلين في تونس ومطالبهم للتحرر وسخرت من المقيم العام الجنرال "ماست" الذي قام بجولة في البلاد التونسية تمهيدا للقيام بإصلاحات رفضها الحزب الدستوري الجديد وقاطع التونسيون إجتماعاته وقابلوه بالمظاهرات وبالنداء بسقوط الإستعمار وآستقلال تونس.

ونقلت مقتطفات مما جاء في جريدة "الكومبا" الفرنسية التي قالت «على الرغم من الإصلاحات التي تنوي فرنسا القيام بها في تونس ينبغي أن لاتغيب عنا حقيقة واقعية أن التونسيين قد بدأوا جهادهم المدبّر ضد فرنسا وهم صف واحد» (1).

وذكرت الأهرام أن الفرنسيين يعادلون الأنڤليز في الطغيان ويفوقونهم في التعصب ضد الإسلام. في منتصف فيفري 1947 ساد البلاد هيجان شديد ونظمت مظاهرات ضد الأمين باي، وبعث رئيس مؤتمر ليلة القدر العروسي الحداد والكاتب العام للإتحاد العام التونسي للشغل فرحات حشاد برقية إلى رئيس جمهورية فرنسا إحتجا فيها على خلع المنصف باي من طرف الجنرال "جيرو". كما تحدثت عن الأحداث العنيفة والضحايا الذين سقطوا خلال الإضراب الذي قام به عمال السكك الحديدية التابعون للإتحاد العام التونسي للشغل يوم 5 أوت 1947 بصفاقس، مطالبين برفع الأجر الأدنى إلى 6000 فرنك في الشهر. ضحايا إضراب 5 أوت 1947 29 شهيدا و 45 جريحا وسجن 60 لحيازتهم قنابل يدوية (2).

(1)**المصدر** : نشرات ممثل الحزب الدستوري بمكتب المغرب العربي بالقاهرة على صفحات الجرائد المصرية خاصة الأهرام.
(2)**المصدر** : المقاومة العمالية : (مصطفى كريم).

ثالثا بعث المنظمات الوطنية

أ) تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل

(في عهد الأمين باي : 1943 ـ 1957 والمقيم العام الجنرال : Charles Mast 1943 ـ 1947)

كان تأسيس الإتحاد من العوامل الأساسية التي ساعدت على سرعة قلع جذور الإستعمار الفرنسي بتونس، وتكونت بين الحزب والمنظمات الوطنية جبهة داخلية موحدة لمقاومة السلطة الإستعمارية على كل الواجهات.

تكونت الحركة العمالية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى على يد محمد علي الحامي سنة 1924 ولم تعمر طويلا كما سبق ذكره. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية سنة 1944 سمحت السلطة الفرنسية ببعث نقابات تونسية وقام بتوحيدها المرحوم فرحات حشاد (1) في 20 جانفي 1946 في منظمة شغيلة

(1)فرحات حشاد : (3 فيفري 1914 ـ 5 ديسمبر 1952) : ولد فرحات حشاد في قرية العباسة بجزيرة قرقنة (ولاية صفاقس) في 3 فيفري 1914 وكان أبوه من صيادي الأسماك نلقى دارسته الإبتدائية في المدرسة العربية الفرنسية بقرية الكلابين فأظهر ذكاء نادرا نال به الإعجاب والإكبار وفي سنة 1928 تحصل حشاد على الشهادة الابتدائية بتفوق ومن ذلك الوقت إنقطع عن الدراسة نظرا لظروف العيش القاسية وانصرف إلى البحث عن الرزق بواسطة عمل يخفف به عبء المصاريف عن والده.
وعمل بعد ذلك قابضا بحافلات الشركة التونسية للنقل في الساحل ثم عينته الشركة كاتبا محاسبا في قسم حساباتها بديوانها بمدينة سوسة.
إنخرط في الجامعة العامة للعمال (CGT) وانتخب سنة 1936 كاتبا عاما لنقابة عمال شركة النقل التابعة لفرع سوسة تونس ثم انتخب عضوا بالإتحاد المحلي وعضوا بالمكتب الجامعي لهذه المنظمة.
وبعد مدة إنسلخ حشاد من هذه المنظمة وكون مع مجموعة من رفاقه الأحرار بصفاقس (إتحاد النقابات المستقلة للجنوب التونسي) واستطاع حشاد أن يجعل هذه المنظمة تشع على صفاقس وما حولها وكون سنة 1944 إتحاد النقابات المستقلة للشمال إلى جانب الجامعة العامة للموظفين التونسيين التي كانت موجودة آنذاك.

واحدة تدعى الإتحاد العام التونسي للشغل، وصمدت هذه الحركة رغم المقاومة الإستعمارية وكانت سندا قويا للحزب الحر الدستوري التونسي والمنظمات الوطنية التي كانت جميعها جبهة واحدة لمقاومة الإحتلال وتحرير البلاد التونسية من الإستعمار الفرنسي.

ولد فرحات حشاد سنة 1914 بقرقنة بقرية العباسية،كان منخرطا ثمّ مسؤولا في الجامعة العامة للشغل C.G.T مدة 8 سنوات كان نقابيا لامعا في سوسة ثم في صفاقس حيث أصبح أمينا عاما للمكتب المحلي لـ C.G.T مهنته مستكتب بالشركة التونسية للنقل بالساحل STTS. أسّس حشاد في مدّة تعتبر قصيرة 460 نقابة تضمّ 6000 عامل، وكان دوما يلقى مساندة من الرابطة العالمية للنقابات الحرة للقيام بعمله الوطني، تتمثل في بعث برقيات للسلطة الفرنسية لتأمين سلامة حشاد لذلك لم يقع إعتقاله في 18 جانفي 1952 مع الزعماء السياسيين والوطنيين وبقي طليقا يسيّر الإتحاد ويدعم الوطنيين والمقاومة حتى وقع إغتياله في 5 ديسمبر 1952 من طرف اليد الحمراء.

وفي 20 جانفي 1946 إنعقد مؤتمر ضم النقابات المستقلة للشمال والجنوب والجامعة العامة للموظفين التونسيين ومن هذه المنظمات الثلاث ولد (الإتحاد العام التونسي للشغل) وانتخب فرحات حشاد بالإجماع أمينا عاما له وانخرط في الجامعة العالمية للنقابات.

وفي سنة 1951 قرر الإتحاد العام التونسي للشغل إثر مؤتمر خارق للعادة الإنسلاخ من الجامعة العالمية للنقابات نظرا لصبغتها الشيوعية ولتطرفها المذهبي وانخرط في الجامعة الدولية للنقابات الحرة .C.I.S.L.

وفي 18 جانفي 1952 وعند إعتقال بورقيبة ورفاقه بقي فرحات حشاد طليقا لصفته الدولية كنائب للأمين العام للجامعة العالمية للنقابات الحرة وقد وجد فرحات حشاد نفسه مسؤولا عن قيادة الثورة سراً وجهراً، فإلى جانب عمله في الداخل كان يعمل في الخارج لكسب الأنصار للقضية الوطنية في المحافل النقابية في العالم.

وأمام هذا الجهاد المستميت الثوري ضاق الإستعمار وغلاته من عصابة اليد الحمراء ذرعا بفرحات فبعثوا له برسائل تهديد ليكف عن نشاطه السياسي ولكنه لم يعبأ بكل ذلك.

وفي يوم الجمعة 5 ديسمبر 1952 اغتيل فرحات العظيم بواسطة اليد الحمراء الأثيمة.

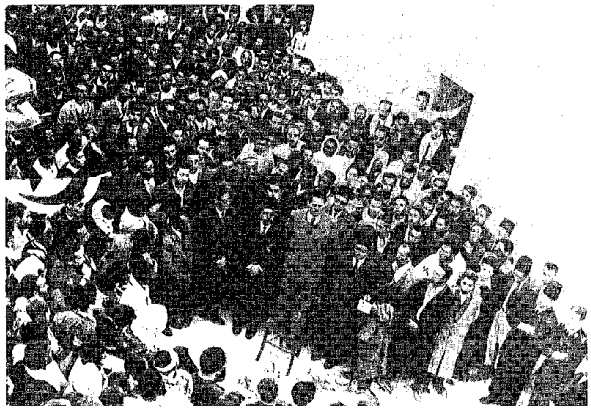

تظاهرة نقابية

فرحات حشاد

الإنطلاقة :

بدأت في هذا الظرف تبرز على الساحة السياسية تحركات تعتمد على الجماهير الشعبية تتبنى مشاغلها والعمل على تلبية مطالبها، وهي قاعدة إعتمدها الحزب الدستوري الجديد كما إعتمدها النقابيون وعلى رأسهم فرحات حشاد.

دخل حشاد في مشاورات مع النقابيين الوطنيين لتأسيس نقابات تونسية مستقلة بعدما سئم من الممارسات العنصرية التي كانت تسلكها نقابة C.G.T إزاء العمال التونسيين، وكان قد تعرف على المنجي سليم وعلي البلهوان وصالح بن يوسف ووجد منهم كل المساندة لبعث نقابات تونسية.

بادر في 19 مارس 1944 بالإستقالة من الإتحاد المحلي للكنفدرالية العامة للشغل C.G.T ثمّ بعث ورفاقه نقابة تونسية مستقلة كان أمينا عاما لها سميت «إتحاد النقابات المستقلة لعمال الجنوب التونسي» وتواصل العمل النقابي والزيارات التي يقوم بها حشاد في منطقة المناجم وغيرها، بعث خلالها عدّة نقابات(1). وبعثت عديد النقابات بصورة موازية في الشمال والساحل. ووضع الحزب على ذمة فرحات حشاد ثلة من الشباب الدستوري لتحقيق الأهداف التي كان يرمي إليها، منهم البشير بلاغة وعباس آغا والناصر بن جعفر يرافقونه في تحركاته الدعائية والشاذلي القرام الذي كان يساعده على إنسلاخ العمال من C.G.T والإنخراط في الإتحاد وعند ذلك لجأت الجامعة العامة للشغل الفرنسية إلى بعث نقابة خاصة بالتونسيين سمتها U.S.T.T الإتحاد النقابي للعملة التونسيين وهي ذات نزعة شيوعية لمشاغبة الإتحاد العام التونسي للشغل لكن الإتحاد خرج من المعركة منتصرا بعد نجاح إضراب 5 أوت 1947 بصفاقس. وتهافت العمال التونسيون على الإنخراط في الإتحاد العام التونسي للشغل والإنسلاخ عن النقابات الفرنسية C.G.T والشيوعية U.S.T.T حتى وصل عدد النقابيين سنة 1950 مائة ألف مشترك وكان عددهم 20.000 منخرط سنة 1946.

(1) نور الدين حشاد : «أحبك يا شعب». تونس 1995. مذكرات مناضل وطني، البشير بوعلي.

المؤتمر التأسيسي

يوم 20 جانفي 1946 إنعقد بمقر الجمعية الخلدونة بتونس أول مؤتمر تأسيسي تمّ فيه توحيد نقابات الجنوب ونقابات الشمال وآنبثقت عنه المنظمة الشغيلة التي سميت «الإتحاد العام التونسي للشغل UGTT».

تولى فرحات حشاد الأمانة العامة والشيخ الفاضل بن عاشور الرئاسة الشرفية.

أخذ الإتحاد بسرعة مكانة متميزة على الساحة الوطنية وساعد على ذلك الإتصالات المباشرة التي كان يقوم بها أعضاء المكتب التنفيذي وخاصة فرحات حشاد والفاضل بن عاشور بكامل مناطق البلاد التونسية.

أحداث أوت1947 :

عندما شعرت الكنفدرالية النقابية بالخطر على تواجدها في الجهات قامت بمساندة من السلطة الإستعمارية بنفس الضغوط والمناورات التي سلطتها على العمل النقابي في عهد محمد علي ولكن ذلك لم يفل في أرضية النقابات التونسية الجديدة التي أصبحت صلبة متجذرة وصمّم الإتحاد عن الدفاع على منظمته ومكاسبه وآنتصر وآتضح ذلك في الإضراب العام الذي أعلنه الإتحاد العام التونسي للشغل أيام 3 إلى 7 أوت في جبل جلود وصفاقس والذي تصدت له السلطة بكل وسائل القمع فسالت فيه الدماء وصمد العمّال وآنتصروا.

إضراب 5 أوت 1947 بصفاقس هاجم فيه الجيش العمال المضربين بالسلاح فاستشهد(1) في مهاجمة الجيش للمضربين 34 عاملا وجرح الكثير من بينهم الحبيب عاشور وألقي القبض على 300 نقابي. ويعتبر ذلك الإضراب عملية وطنية لا تهدف لتحسين الأجور فقط بل كانت غطاء لفرض إرادة الإتحاد ومقاومة الإستعمار لإسترجاع حقوق العامل التونسي وكرامته وإلغاء الميز العنصري.

(1) انظر كتاب السجل القومي لشهداء الوطن نذكر منهم خمسة فقط : العربي كسودة وسالم بن عبدالسلام سلام والمختار بن سالم جراد والهاشمي الأجنف وأحمد الطرابلسي.

في صفاقس تصدى رجال الأمن والجيش لقمع المضربين من عمال السكة الحديدية وجرت معارك عنيفة سالت فيها دماء المضربين الذين أظهروا شجاعة نادرة بإشراف المرحوم الحبيب عاشور الكاتب العام الجهوي لاتحاد الشغل الذي جرح في المعركة، وتوفّي الكثير من المضربين والنقابيين وكذلك بعض التونسيين الذين وقع إطلاق النار عليهم من طرف المستعمرين من شرفات مساكنهم لأن المعركة تحولت إلى معركة وجود أو عدم وجود نقابي وكان الإضراب مدعّما من طرف الحزب والجمعيات والمنظمات المحلية والوطنية.

وخرج الإتحاد من المعركة قويا منتصرا، وأصبح بعد ذلك الممثل الوحيد للعمال ويقع إستدعاؤه من طرف السلطة في كل مايخص شؤون العمال كآجتماعات اللجان الإستشارية للأجور جنبا إلى جنب مع ممثل C.G.T، وتحصل العمال على كثير من حقوقهم الضائعة.

وهكذا كسب الإتحاد بفضل صموده إشعاعا في الداخل وسمعة في الخارج وآل أمره إلى تمثيل المنظمة الشغيلة في الجامعة العالمية للنقابات F.S.M رغم معارضة فرنسا وممثل C.G.T الذي كان هو نفسه رئيسا للمنظمة العالمية. وبعد إنعقاد مؤتمر الإتحاد في نهاية مارس وبداية أفريل 1951 إختار الإتحاد الخروج من F.S.M وانضم إلى المنظمة العالمية للنقابات الحرة التي انضمت إليها النقابات الامريكية وبقي في الاتحاد عضوا C.I.S.L.

وعزّزت الإنتصارات النقابية الضغط على السلطة الإستعمارية ودعمت النضال السياسي الذي يقوده الحزب والمناضلون في المنظمات الوطنية والجمعيات التي أعطت للحركة الوطنية دفعا قويا على الصعيد السياسي والصعيد المهني.

فالمناضلون كانوا جميعا صفا واحدا متراصا يستعملون كل الوسائل لتحقيق إستقلال البلاد وأصبح الحزب الدستوري الجديد حاملا المشعل ومؤهلا للتحادث أوللتفاوض مع العدو باسم تونس.

فالحزب الدستوري القديم أو الحزب الشيوعي التونسي أو المنظمات الوطنية المهنية التي تمثّل العمال والفلاحين والأعراف والتجار وأصحاب الحرف والجمعيات

الثقافية والإنسانية وحتى الرياضية كان لهم جميعا هدف مشترك ودور فاعل على الساحة الوطنية.

ومن الصور الناطقة على وطنية حشاد وعمله السياسي والنقابي لمن يحتاج إلى دليل على أنه ليس نقابيا فقط بل هو زعيم وطني وقع إغتياله يوم 5 ديسمبر 1952 بعد أن إلتف حوله النقابيون والدستوريون وكان أحد أبطال الحركة الوطنية والخطر الوحيد الذي يهدد البقاء والإستغلال الإستعماري بتونس.

والأدلة المكتوبة في مقالاته الصحفية مثل «أحبك ياشعب» وخطبه الحماسية وعلاقاته المتميزة مع النقابات الأمريكية والعالمية، ومساندته لمطالب الحزب في الإستقلال والتخلص من الإضطهاد والميز العنصري الإستعماري ومقاومة سياسة تفقير الشعب التونسي، ولوائح الإتحاد تلك التي تدعو إلى حل المجلس الكبير وتعويضه ببرلمان تونسي منتخب جعلت حشاد قائدا وطنيا ونقابيا كما أن مساعديه لا يختلفون عنه، النوري البودالي، عبد العزيز بورأوي، الحبيب عاشور ووطنيون آخرون في البريد وفي الديوانة (أمثال محمد النمصي وسالم الشفي وأحمد فنيش والبشير بوعلي ومحمود الخياري) وغيرهم يتحسسون البرامج والخطط الإستعمارية لتبليغها إلى الحزب.

كل ذلك لم يمنع حياد الإتحاد وإستقلاليته في كل الظروف.

إغتيال فرحات حشاد

العمل النقابي بعث قوة وإيمانا في نفوس الأجراء جعلهم يدافعون عن حقوقهم بعزيمة وإيمان لمقاومة الإستغلال الذي تعاملهم به سلطة الحماية ولاسترجاع حقوقهم الإجتماعية والإقتصادية وكرامتهم وهو عمل وطني في الأعماق لايختلف عن العمل السياسي الذي يقوم به الحزب وكلاهما يصب في قناة واحدة هي تحرير التونسيين وتونس من الهيمنة الإستعمارية وتجلى ذلك في العمل النقابي الحزبي المشترك خلال الثورة المسلحة وعند إلقاء القبض على الزعماء السياسيين. عندها تولى قيادة الحزب والإتحاد فرحات حشاد بداية من 18 جانفي 1952. فالسلطة لم تعتقله خوفا من رد فعل النقابات العالمية وعندها لجأت فرنسا إلى الطرق الوضيعة وإلى الجريمة فآغتالت

فرحات حشاد يوم 5 ديسمبر 1952 بواسطة اليد الحمراء، وهي منظمة بعثتها السلطة للقيام بتصفيات جسدية لزعماء الحركة الوطنية وتعمل في الخفاء تحت حماية البوليس والجيش الفرنسي.

ردود فعل إغتيال فرحات حشاد

كان لاغتيال السلطة للزعيم النقابي والوطني فرحات حشاد ردود فعل كبيرة في الداخل والخارج.وكان من الأسباب الأساسية التي أعطت دفعا قويا للقضية الوطنية وعجلت بتحرير تونس من ربقة الإستعمار الأجنبي، الأمر الذي جعل عزم المناضلين أكثر مضاء لمقاومة العنف بالعنف وما يجرّ ذلك وراءه من إستشهاد وتضحيات جسام.

في الخارج : تضامنت النقابات والمنظمات العالمية للشغل مع العمال التونسيين وآحتجت على الجريمة التي إرتكبتها فرنسا بآغتيال فرحات حشاد وأظهرت تفهّما أكثر للقضية التونسية في الوقت الذي كانت تعرض فيه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن رفضها مجلس الأمن.

كما أن كثيرا من وسائل الإعلام العالمية ندّدت بعملية الإغتيال ومنها الصحف العربية وخاصة منها جريدة الأهرام المصرية، أما في دول المغرب العربي فقد **أصدر حزب الشعب الجزائري** بيانا ندّد فيه بأعمال المافيا في الجزائر والمغرب واليد الحمراء في تونس بما تقوم به من عمليات إختطاف وآغتيال للزعماء الوطنيين تحت أنظار السلطة الفرنسية.

في المغرب أعلن حزب الإستقلال المغربي إضرابا ونظم مظاهرة إحتجاجا على إغتيال فرحات حشاد ألقى خلالها المتظاهرون في الدار البيضاء القنابل اليدوية على الشرطة الفرنسية.

في القاهرة نظّمت صلاة الغائب على شهداء تونس بجامع الأزهر وحضرها اللواء محمد نجيب قائد ثورة 23 جويلية 1952 رفقة أديب الشّشكلي رئيس جمهورية سوريا الذي كان في زيارة إلى مصر.

في فرنسا طلب نائب إشتراكي من البرلمان الفرنسي تقديم توضيحات عن إغتيال فرحات حشاد وذهبت بعض الصحف الفرنسية إلى حد المطالبة بمحاكمة الجناة الذين قاموا بعملية الإغتيال.

في واشنطن قام "جورج ميني" رئيس إتحاد العمال الأمريكي بآحتجاج وبعث رسالة إلى منظمة الأمم المتحدة يستنكر فيها عملية إغتيال فرحات حشاد.

في نيويورك إستنكرت المنظمة العالمية للنقابات الحرة تلك العملية.

وفي كندا إستنكر إتحاد العمال الكندي جريمة قتل حشاد.

أما في تونس :

أصدرت القيادة العليا للجيوش بتونس يوم إغتيال حشاد أمرا يقضي بحظر التجول في تونس العاصمة وضواحيها في نفس اليوم 5 ديسمبر 1952 خوفا من ردود فعل الوطنيين ضد الجالية الفرنسية والمعمرين وعاد المقيم العام "دو هوتكلوك" من باريس متوعدا التونسيين بقمع ماسماه بحركة الإرهاب.

أعلن الأمين العام للحزب الدستوري صالح بن يوسف مسؤولية فرنسا واليد الحمراء وتورطها في قتل الزعيم النقابي حشاد وكانت العناصر الإرهابية الفرنسية تريد في ذلك الوقت الذي تعرض فيه القضية التونسية أمام الأمم المتحدة أن تقول للعالم إن قضية تونس قضية داخلية لاتهم إلا فرنسا.

قرر الإتحاد العام التونسي للشغل الإضراب العام في كامل البلاد التونسية إستنكارا للجريمة الشنعاء، وزادت نار المقاومة للإحتلال إشتعالا بمشاركة الدستوريين والنقابيين والفلاحين (نساء ورجالا)، وقام الثوار بردود فعل مختلفة في كل مكان من مهاجمة للقطارات التي تحمل الجيوش الفرنسية إلى تخريب للسكك الحديدية وقطع لخطوط الهاتف وهجومات على بعض المعمرين المسلحين، وعمت المظاهرات وآندلعت عدة معارك دامية بين المجاهدين والشرطة والجيش سقط خلالها عدد كبير من الشهداء والجرحى، وتكبد فيها العدو خسائر فادحة في الأرواح والعتاد.

كما قامت السلطة باعتقال أعداد أخرى من الزعماء ونفتهم إلى أقصى الجنوب مع المعتقلين الآخرين بداية من 18 جانفي 1952 وعلى رأسهم الزعيم بورقيبة.

ومن بين المعتقلين النقابيين الذين تم نفيهم إلى برج قبلي محمود المسعدي وزوجته شريفة، محمد الري، عبد الله فرحات، الصادق الشايبي، محمد كريم وعمر الرياحي وغيرهم.

كما إعتقلت فوجا آخر من الدستوريين الجدد وكذلك صالح فرحات الأمين العام للحزب الدستوري القديم وكذلك محمود الخياري الكاتب العام للجامعة العامة للموظفين.

ولم يكتف المقيم العام بقوات الأمن المتواجدة في تونس للقيام بعمليات القمع والتمشيط بل إستنجد بقوات مسلحة قدمت من فرنسا ولجأت السلطة إلى تجنيد المدنيين الفرنسيين لتتمكن من السيطرة على الأوضاع المتردية التي أفلتت من أيديها، وملأت السجون بالمعتقلين، ثمّ إلتجأت إلى سجن الفائض منهم في المحتشدات (فضاءات وخلاء تحيط به الأسلاك الشائكة).

وتواصلت عمليات المقاومة في كل مكان ولم تنقطع لمدة سنوات حتى توجت بعد مفاوضات عسيرة بالإستقلال الداخلي ثمّ الإستقلال التام.

ب) تأسيس الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية U.T.I.C.A (1)

قام الحزب الدستوري الجديد في إطار تعبئة كافة القوى الحية بالبلاد وتشريكها في عملية التحرير وبحرص شديد على بعث منظمات مهنية وطنية هي:الإتحاد العام التونسي للشغل وإتحاد الصناعة والتجارة وإتحاد الفلاحين والإتحاد النسائي لتكون منظمات تونسية وطنية مستقلة عن المنظمات المهنية الفرنسية ذات النزعة السياسية شيوعية أو إستعمارية.

نقابات الأعراف

تكونت في أعقاب الحرب العالمية الثانية في سنة 1946 جامعة لنقابات الصنايعية والتجار تضم كل أصحاب المهنة من أوروبيين ويهود وتونسيين.

وكان الحزب الشيوعي كحزب قوي في تونس قد تسرب مناضلوه في صلب هيئات المنظمات الوطنية للنقابات العمالية ونقابات الأعراف وفي المنظمة النسائية لتوجيهها نحو خدمة أهدافه المرتبطة بموسكو.

أثير في سنة 1945 موضوع تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة بتونس بالبرلمان الفرنسي وكون الوطنيون ومنهم الشيخ الفاضل بن عاشور وفدا قابل الأمين باي للإحتجاج على ذلك لأنهم ليسوا مقيمين فوق أرض فرنسية، كان ذلك يوم 3 ماي 1946.

وفي اليوم الموالي وافق الباي على إستقبال وفد يمثل النقابات الشيوعية القوية والمساندة لتمثيل الجالية الفرنسية في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان).

على إثر ذلك أعلن التجار **يوم 17 ماي 1947** والصنايعية التونسيون الإنسلاخ من جامعة النقابات (المختلطة) (وأعلنوا بعث جامعة خاصة بالتونسيين) تضم الصنايعية وصغار التجار (لأن التجارة الكبرى حكر على اليهود والأوروبيين) وآنسلخوا من النقابات الشيوعية القائمة وكونوا هيئة وطنية على النحو التالي :

1 ـ محمد شمام رئيس يمثل قطاع التارزية.

2 ـ الفرجاني بلحاج عمار (كاتب عام يمثل المقاهي).

3 ـ وعبد الحميد العيساوي أمين مال.

عبد الرحمان العروي يمثل(الدهانة) وعمارة بالصغير يمثل(تجارة الفحم).

وأصبحت المنظمة التونسية الجديدة تسمى : **إتحاد نقابات الصنايعية وصغار التجار بتونس.**

في أواخر ماي 1946 شرعت المنظمة في إعداد المؤتمر وبعث الفروع.

(1)مذكرات مناضل وطني، للبشير بوعلي.

قام الإتحاد بمجهود إعلامي كبير فآنضم إلى صفوفه كثير من النقابات وكثير من الدستوريين كما إنخرط المناضلون الدستوريون من قبل في صفوف إتحاد الشغل مع المحافظة التامة على إستقلالية منظمتي العمال والأعراف والتعاون الطبيعي التلقائي مع الحزب لخدمة القضية الوطنية وأصبح للإتحاد 157 نقابة و11 اتحادا جهويا ، وبعد المؤتمر التأسيسي بلغ عدد النقابات في أواخر سنة 1948 280 نقابة مهنية

المؤتمر التأسيسي لمنظمة الأعراف

إنعقد يوم 17 جانفي 1947 وأصبحت منظمة الأعراف تدعى «**الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة**».

وفرض الإتحاد نفسه على الساحة السياسية وعلى السلطة التي إعترفت بالتعامل معه وتحصل بنضاله على إسترداد كثير من الحقوق المهدورة لصغار التجار والصنايعية وساهم بصورة فاعلة بتدخلاته لدى السلطة وبعث تعاضديات الخدمات في القضاء على الإحتكار الذي إستشرى في البلاد إثر الحرب العالمية الثانية وآختص بالإحتكار التجار اليهود والفرنسيون بمساعدة الموظفين الفرنسيين الكبار بالإدارة، إلى أن فرض الإتحاد تشريك التجار التونسيين في عمليات توريد المواد الغذائية التي كانت تباع بالتقسيط حسب عدد أفراد العائلات وتوريد المواد الأولية لصناعة النسيج وغير ذلك، وتمكن من المحافظة على حقوق المنخرطين وحمايتهم من الإستغلال ولو بصورة نسبية.

لم تعترف السلطة رسميا بالإتحاد إلا بعد قرار الإضراب الذي أعلن عنه يوم 17 ماي 1947 وسانده في ذلك الإضراب الإتحاد العام التونسي للشغل.

وكانت منظمة الأعراف تعمل في الإطار الوطني على حماية كرامة الحرفيين والتجار ومقاومة الإستعمار وكانت تشارك في إجتماعات دورية لوضع البرامج والتنسيق بين الحزب الدستوري والمنظمات الوطنية كالاتحاد العام التونسي للشغل.

الإتحاد يعقد مؤتمره الثاني :

إنعقد المؤتمر الثاني للإتحاد يوم 14 أفريل 1948 وأسندت رئاسته إلى محمد بن عبد القادر والكتابة العامة إلى الفرجاني بلحاج عمار. وكان جو الثقة متبادلا بين منظمة الأعراف (الفرجاني بلحاج عمار) ومنظمة الشغالين (فرحات حشاد) وإذا ظهرت بوادر خلاف يتدخل الديوان السياسي لإعادة الصفاء والوفاق.

عمل الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة على نشر التعاضديات للنهوض بالمهنة وبأصحابها في ميادين مختلفة كصناعة الأحذية والدباغة والحلاقة والنجارة والدهن وصناعة الزربية.

وأسس بعض شركات مثل شركة صناعة الثلج وشركة الثمار وهكذا حققت منظمة الأعراف مكاسب جمة وقطعت أشواطا في سبيل دعم الإقتصاد الوطني وحماية التونسيين من الإستغلال الفاحش ثم تواصلت مهمة المنظمة بخطى متسارعة خلال المؤتمرات المتوالية(1).

وأصبحت منظمة الأعراف بعد المؤتمر الثاني تدعى «الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة».

ج) تأسيس الإتحاد العام للفلاحة التونسية

ظهرت المنظمة الفلاحية في البداية على شكل جمعيات ثم إتحادات إقليمية ثم إتحاد عام للفلاحة.

الجمعيات الفلاحية

بعث أول تجمع مهني فلاحي (جمعية فلاحية) في 26 جانفي 1928 (2) كان رئيسه الطاهر بن عمار ومساعده علي بلحاج.

---

(1) **المصادر** : ـ الهادي التيمومي نقابات الأعراف التونسيين
ـ نشريات ومؤتمرات إتحاد الصناعة والتجارة.
ـ البشير بوعلي ذكريات مناضل وطني.

(2) **المصدر** : الهادي التيمومي نقابات الأعراف التونسيين، ونشريات منظمة الأعراف، ونشريات إتحاد الفلاحة.

وجدت جمعية فلاحية بالقطار 1920 وبالقيروان 1923، وتكونت الحجرة الفلاحية للشمال 1920 بانتخاب نائب للفلاحين في كل مشيخة ثم إنتخبوا هيئة الحجرة الفلاحية وفي سنة 1928 أصبحت هناك حجرتان واحدة للوسط وأخرى للشمال.

الجمعيات الفلاحية الإقليمية

تعمل على تحسين الفلاحة والدفاع عن الفلاحين وإرشادهم.

الجامعات الفلاحية

في سنة 1945 تكونت جامعات تضم جمعيات الفلاحين للتنسيق فيما بينهما وعقدت مؤتمرا إنبثقت عنه هيئة ترأسها محمد صالح بن حمودة ومساعداه محسن الفراتي ومحمد الحبيب المولهي.

في 1 جوان 1946 تكونت الجامعات العامة للنقابات الفلاحية التونسية التي شجع الحزب على بعثها وكان رئيسها محمد لجاح ومساعده فتحي زهير، وفتحت قنوات النقابات الفلاحية وساعدت الحزب على مزيد التغلغل في الأرياف.

ثم تكونت الجامعة العامة للفلاحين التي ترأسها فتحي زهير وسميت:

الإتحاد العام للنقابات الفلاحية التونسية :

رئيسه فتحي زهير يقوم بعمل سياسي تحت غطاء فلاحي حتى تكون الإتحاد العام للفلاحة التونسية.

في سنة 1949 تكونت هيئة وقتية للإتحاد لإعداد مؤتمره الأول من ضمنها إبراهيم عبد الله والحبيب المولهي.

تولدت عن الإتحاد العام التونسي للشغل الذي يضم النقابات الفلاحية إتحاد عام لصغار الفلاحين وعندما عقد الحزب مؤتمره في دار سليم في 18 أكتوبر 1948 أوصى في إحدى لوائحه بتأسيس جامعة عامة للفلاحين التونسيين وتكونت أول هيئة وقتية للجامعة في ماي 1949 ومن بين أعضائها البارزين الحبيب المولهي، إبراهيم عبد الله، المهدي بن ناصر.

إنعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للفلاحة من 11 إلى 13 ماي 1950 وكلف بإعداد التقرير الأدبي وعرضه إبراهيم عبد الله والتقرير المالي الحبيب المولهي والقانون الأساسي الهادي المرابط والتعاضد الفلاحي المهدي بن ناصر.

حضر أشغال المؤتمر صالح بن يوسف وعلي البلهوان والهادي شاكر من الديوان السياسي للحزب وبشيرة بن مراد عن الإتحاد النسائي الإسلامي والدكتور أحمد سطا مراد من الكشافة ومحمد بدرة والباهي الأدغم عن الحجرة التجارية والنوري البودالي عن إتحاد الشغل ومحمود الخياري عن الجامعة العامة للموظفين والفرجاني بلحاج عمار عن الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة. وانبثقت عنه هيئة ترأسها إبرهيم عبد الله والأعضاء حبيب المولهي، المهدي بن ناصر، محمد الهادي بلحاج. كانت مساحة الأراضي الفلاحية التابعة للأحباس العامة والخاصة سنة 1950 تمثل قسطا كبيرا من الأراضي الفلاحية يبلغ نحو مليون ونصف هكتار.

الأزمة الإجتماعية سنة 1949

المجاعة سنة 1948(1)

كتب فرحات حشاد مقالا في جريدة صوت العمل بتاريخ 29 فيفري 1948.

ومما جاء فيه :

«عندما أعلنت الجامعة العربية عزمها على إمداد الشعب التونسي الجائع بوسائل الإسعاف التي أصبحت متأكدة صدرت تعاليق صحفية تقول إنّ المجاعة لا وجود لها بالقطر التونسي، غير أن الجفاف الذي إستحكم طيلة أربع سنوات قد أضر بالطبقات الفلاحية. الحكومة تقول ليس هناك مجاعة إنه مشكل مالي.

عجبا والله ! إن مشكل المجاعة تتخبط فيه مئات الآلاف من الأرواح البشرية المهددة بالفناء والمحق.

لذا فنحن نقول إنّ فقدان القوت وكثرة التسول وحتى الموت بالطريق العام وبالمداشر والبوادي كل ذلك ألايسمى بالمجاعة !.

وإذا كان لهذه العبارة المخيفة شيء من الهول يمنع الكثيرين من التلفظ بها حتى الحكومة نفسها فإننا لا نخشى أن نسمي الأشياء بأسمائها وأن نقول إن ثلثي الشعب التونسي اليوم يتخبط في المجاعة حتى أتى الجوع على جسمه النحيل ودك عظمه وفتك به وترك بعضه جسدا بلا روح والبعض الآخر روحا بلا جسد.

سياسة تفقير الشعب

إلى جانب الوضع السياسي المتعفن وعمليات الإنتقام المتعددة والمحاكمات الجائرة والإتهامات الباطلة التي سلطتها الحماية على الشعب التونسي ومناضليه بعد

(1)**المصدر** : المجتمع التونسي والإستغلال الإستعماري، نور الدين الدقي ـ الهادي جلاب، ليلى عدة، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1997 صفحة 104.

هزيمة المحور وانتصار الحلفاء عمدت فرنسا فعزلت المنصف باي الملك الوطني الغيور ونصبت الأمين باي وسلطت على المناضلين الدستوريين تهم التعاون مع العدو (جيش المحور).

يضاف إلى ذلك سنوات الجفاف المتعاقبة وسياسة التمييز العنصري التي تسلكها السلطة ضد التونسيين بحرمانهم من المساعدات والقروض الفلاحية التي تعطى للفرنسيين والوضع المتدهور الذي أصاب الصناعات التقليدية.

وكذلك حرمان التونسيين من أراضيهم الخصبة والمنتجة التي أغتصبت منهم بجميع أنواع الحيل والتسلط أو وقع بيعها غصبا عنهم بسبب تداينهم فلم يبق بأيدي صغار الفلاحين التونسيين إلا أراض قليلة الإنتاج في السنوات المطرة باستعمال وسائل إنتاج عتيقة لا توفر أكثر من حاجياتهم الغذائية.

وأكبر دليل يوضح أسباب فقر الأهالي أن البلاد التونسية التي تعد نحو 3 ملايين نسمة سنة 1949 كانت مساحة الأراضي المنتجة فيها نحو 2,934,000 هكتار يملك منها المعمرون الذين لايتجاوز عددهم 120000 نسمة مليونا هكتار 2,000,000 من أخصب الأراضي أما التونسيون فلا يملكون إلا 934.000 هكتار وهي أراض أقل جودة وإنتاجا إلى جانب العملة الفلاحيين فإن معظمهم تحت عتبة الفقر.

كل ذلك مع إثقال كاهل الميزانية التونسية البلد الصغير بأجور 25000 موظف فرنسي، بينما لايزيد عدد الموظفين التونسيين على 5000 يقع معظمهم في أسفل سلم الوظيفة(1) وبأدنى الأجور.

عند تطبيق المقاييس المعمول بها في الولايات المتحدة ترتبط عتبة الفقر بتوفير الحد الأدنى من الحريرات اللازمة لجسم الإنسان وهي 2750 حريرة وعلى هذا الأساس فإن معظم التونسيين معوزين فقراء.

والفقير هو الذي لا يتحصل على 10 كلغ قمح في الشهر أو مايعادلها من شعير وذرة.

(1)المصدر : هذه تونس، الحبيب ثامر، تقديم رشيد إدريس وحمادي الساحلي.

ويرى البعض أن الفقراء هم نوعان : فقراء فقرهم دائم (عاجز، معتوه،كسول) وفقراء ظرفيون بسبب جوائح أو ظروف جفاف أو قلة المداخيل.

الفقر حالة مرضية علاجها التغذية (إعانة + تحسين الظروف).

الفقر بتونس سنة 1949

بعث الكاتب العام للحكومة التونسية (وهو فرنسي) سنة 1949 تقريرا إلى المقيم العام Jean Mons يلخص فيه تقارير العمال والمراقبين المدنيين و يصف فيه حالة البؤس بسبب الجفاف (حسب تفسيره).

وقد كانت العاصمة وأحوازها ملاذا لهؤلاء الفقراء طمعا في لقمة العيش (توزيع بعض الأغذية على الفقراء الجائعين وصفها أحد المناضلين بأنها برغل (قمح مطبوخ في الماء في برميل)، بلغ عدد المعوزين 535.092 نسمة أي 20,79 % من السكان دون إدخال سكان العاصمة وأحوازها في الحساب.

الإستنتاجات

أ) 1/5 عدد السكان على أبواب المجاعة تحت عتبة الفقر (مخلفات الحرب والجفاف) على سبيل المثال في عمالة القيروان 120 ألف جائع 60 ألف منهم في مدينة القيروان ويمسي السكان ويصبحون على مشاهدة جثث الموتى في الشوارع الكثير منهم بسبب الجوع والمرض.

ب) تدني مداخيل صغار الفلاحين بسبب الجفاف والميز العنصري الذي تقوم به الحماية فمعظم الأراضي الخصبة والمنتجة بأيدي المعمرين ووسائل إنتاجهم عصرية آلية فهم وحدهم يملكون مليوني هكتار وعددهم لا يصل إلى 120 ألف ساكن وبقية الفلاحين التونسيين يملكون 934000 هكتار والقروض الفلاحية لاتعطى إلا للأجانب أما التونسيون فلا حق لهم فيها.

ولم تكن حالة أصحاب الحرف أحسن فهم أقرب إلى الفقر بسبب مزاحمة الصناعات العصرية والمستوردة أيضا، وتوالى الجفاف مدة 5 سنوات ضاعت خلالها

المحاصيل والمواشي. فالأزمة الإقتصادية التي عاشتها تونس في الثلاثينات عقب الأزمة الإقتصادية العالمية وفي الأربعينات عقب الحرب العالمية الثانية تعود إلى ظروف عالمية أو مناخية طارئة ولكن طول المدة واستمرارها يعود إلى سياسة تفقير إستعمارية مرسومة زادتها حدة التراكمات السلبية التي تمارسها السلطة من تعسف وظلم تسلطه على الأهالي وبالمقابل توفر الحماية والرعاية والإعانة الدائمة للمعمرين، فتكونت طبقة جديدة من أغنياء الحرب بسبب الإمتيازات التي أسندتها السلطة للفرنسيين أو بعض الدائرين في فلكها(1).

تجارة الزيت

(1) **المصدر** : هذه تونس، الحبيب ثامر، تقديم رشيد إدريس وحمادي الساحلي.

رابعا مرحلة جديدة للمقاومة

عودة بورقيبة من المهجر بالقاهرة إلى تونس (8 سبتمبر 1949)

كان بورقيبة قبل عودته إلى تونس بعث كاتبه الخاص علالة العويتي إلى تونس للتعرف على الوضع فأعلمه أن صالح بن يوسف لا يرغب في عودته وأنه وجماعته يوجهون إليه الإنتقادات جهرا، فقرر العودة للأخذ بزمام الأمور بعد أن لاحظ فشل الجامعة العربية في إيجاد حل لقضية فلسطين وهزيمة الجيوش العربية أمام جيش إسرائيل سنة 1948 وعدم إيلاء قضايا التحرر المغاربية مايلزم من إهتمام أو تقديمها إلى الأمم المتحدة. كما لاحظ من جهة أخرى التقارب الحاصل بين الحكومة المصرية وفرنسا رغم مساندة حزب الوفد برئاسة النحاس باشا لقضايا التحرر العربية والعمل من أجل الوحدة بين العرب.

وقد ساندت وزارة الخارجية الفرنسية عودة بورقيبة إلى تونس حسب ماذكره فرنسوا ميتران François Mitterand على عكس المقيم العام Mons الذي يرى أن عودة بورقيبة هي عودة للتهريج والإضطرابات وحتى الأمين باي الذي بدأ يسترجع شيئا من التعاطف الشعبي لعلاقة إبنه الشاذلي باي بصالح بن يوسف كان هو الآخر لا يرغب في عودة بورقيبة(1).

وسهلت فرنسا في ذلك الوقت عودة عبد العزيز الثعالبي إلى تونس كما فعلت سنة 1937 أملا في إعادة الخلافات والتطاحن بين الحزبين للقضاء على الحركة الوطنية.

(1) **المصدر** شهادة :

B Sliman Sliman : Souvenirs politiques, Cérès production 1989.

لم يكن صالح بن يوسف ممن يرغب في عودة بورقيبة إلى تونس بعد أن وطد علاقته مع الأمين باي وابنه الشاذلي، وأصبح ماسكا بزمام الديوان السياسي، وتبين ذلك عندما ذهب إلى مسكن سليمان بن سليمان في حمام الأنف في صائفة 1949 صحبة الهادي نويرة والباهي الأدغم وعلي البلهوان والمنجي سليم والهادي شاكر ليبلغه أن الديوان السياسي يدعو بورقيبة للبقاء في القاهرة.

بعد السنوات التي قضاها بورقيبة بالقاهرة للتعريف بالقضية التونسية وبعد أن ثبت لديه أن الجامعة العربية لم تسجل القضية التونسية في جدول أعمالها بدعوى إنشغالها بقضية فلسطين عاد إلى تونس في 8 سبتمبر 1949، وبعد ظهور خلافات في مكتب المغرب العربي في القاهرة.وبعد الزيارات التي قام بها إلى عديد من الدول في الشرق الأوسط وأوروبا وجنوب شرق آسيا وأمريكا، أصبحت لدى بورقيبة قناعة بسلوك طرق جديدة قد تكون موصلة لتحقيق الهدف المنشود وتعتمد على العمل الميداني داخل الوطن والتعامل مع العدو لتضييق الخناق عليه في تونس ومحاولة محاربته بسلاحه وأسلوبه واعتماد سياسة المراحل «خذ وطالب» لتحسين الأوضاع المتردية التي يوجد عليها الشعب التونسي وإجبار فرنسا على التفاوض لتحقيق بعض الأهداف بصفة تصاعدية لأن بعضها يشد بعضا وكلما تحقق واحد منها يكون تمهيدا لتحقيق الاهداف الاخري، ومن أجل كلّ ذلك قرّر العودة إلى الوطن للعمل مع رفاقه في الكفاح جنبا إلى جنب للقيام بمرحلة جديدة لمقاومة الإحتلال وتأكد ذلك بعد أن وقع نفور بينه وبين عبد الكريم الخطابي الذي يمثل حزب الإستقلال المغربي لأنه إتهمه بالتعاون مع فرنسا، وكان كلاهما عضوا في لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة منذ تأسيسها سنة 1947 للتعريف بقضيتهما إنطلاقا من مصر مقر الجامعة العربية التي تأسست هي الأخرى سنة 1945، وسبب الإختلاف هو أن بورقيبة بدأ في ربط صلات مع سفارة فرنسا بالقاهرة، وأصبح على قناعة بأن النضال الحقيقي ضد الإحتلال يجب أن ينطلق من تونس وبمجرد رجوعه قام بعقد إجتماعات في كل من القيروان وقفصة وتالة وقرر زيارة الجنوب في مارس 1950 لكن فرنسا منعته، وكانت ردود الفعل الشعبية تنظيم مظاهرات في ڤابس وغيرها وشرع الحزب في بعث خلايا سرية للمقاومة المسلحة التي بدأت بعد في القيام بتخريب عدة مصالح إستعمارية لتشديد الضغط على المقيم العام، وفي تلك المدة توفي الحبيب ثامر في 13 ديسمبر 1949 في حادث طائرة بين كراتشي ولاهور عند قيامه بمهمة في باكستان، وأبعد الحزب الدكتور سليمان بن سليمان لاتهامه بالشيوعية، وكان التوغل الإستعماري الإستغلالي سنة 1949 على أشده كما سبق ذكره بالأرقام.وفي أفريل 1950 سافر بورقيبة إلى فرنسا،وفي باريس جدد بورقيبة مطالب الحركة الوطنية التونسية التي تعتبر معتدلة وأراد بذلك أن

(1) **المصدر** : Slimane ben Slimane : Souvenirs Poliqiques, Cérès Production 1989.

يتصف بالرصانة (لا كما وصفه Jean Mons أنه مثل الشيطان لا يمكن حصره) أو كما وصفه الجنرال Mast بأنه محام فاشل، وليبين للخصم أنه الأقدر على التفاوض مع فرنسا بدل الباي فقد تقدم إلى الحكومة الفرنسية بسبعة مطالب إعتبرها معتدلة وتمثل الحد الأدنى لتطلعات الشعب التونسي:

1 ـ تكوين حكومة وطنية يرأسها وزير تونسي يختاره الباي.

2 ـ إلغاء منصب الكاتب العام للحكومة (الفرنسي).

3 ـ إلغاء المراقبين المدنيين الفرنسيين.

4 ـ إجلاء قوات الحرس الفرنسي (Les gendarmes) عن تونس.

5 ـ بعث مجالس بلدية منتخبة.

6 ـ إحياء السلطة التنفيذية التي أصبحت خاضعة للمقيم العام.

7 ـ بعث مجلس تشريعي منتخب.(1)

ووقع التأكيد على بعث برلمان تونسي منتخب في مؤتمر الحزب الذي إنعقد بدار سليم في 17 أكتوبر 1948 وكذلك مؤتمر الإتحاد العام التونسي للشغل المنعقد في أفريل 1949 و المطالبة بحل المجلس الكبير.

وأمام الضغوط الداخلية وعمليات التخريب التي قام بها المناضلون صرّح "روبار شومان" وزير الخارجية الفرنسي في 9 جوان 1950 أن الإستقلال هو الغاية السياسية التي تسعى فرنسا لتحقيقها في الدول التي تؤلف الإتحاد الفرنسي وقال إن المقيم العام Périllier مهمته السير بتونس نحو الإزدهار والإستقلال.

على إثر ذلك تكوّنت وزارة تونسية تفاوضية برئاسة محمد شنيق ودخلها الحزب بممثل هو صالح بن يوسف وعارض الحزب القديم ذلك وكانت نتيجتها الفشل بسبب ضغوط المعمرين. قدم محمد شنيق رئيس حكومة التفاوض الأولى مذكرة إلى فرنسا يوم 31 أكتوبر 1951 فيها المطالب التونسية لكن فرنسا رفضتها بمذكّرة الرد بتاريخ 15 ديسمبر 1951 وتعتبر قطعا للمفاوضات.

(1)مذكرات مناضل وطني، بشير بوعلي، والندوة الوطنية الثامنة للمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية مقال عبد الله مصطفى حسن.

وثيقة من وزارة الخارجية الفرنسية
محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية

أحداث برج السدرية

5 جانفي 1950
الحياة النقابية
إضراب معمل الجير ببرج السدرية

تقرير أمني"الحياة النقابية":

رغم الطلبات الملحة خلال شهر ديسمبر وبداية شهر جانفي 1950 لمراجعة الأجور والترفيع فيها في عديد المناطق من الايالة التونسية فقد بقي الوضع الاجتماعي على حاله ولم يتغير في بداية العام الجديد.

وكما هو الشأن في كل مرة عندما يطول الاضراب ويكون على وشك الفشل يصبح المضربون في حالة توتر عصبي. ففي كثير من المؤسسات وقعت عدة أحداث لكنها قليلة الاهمية ما عدا ما حصل في برج السدرية بشركة معمل الجير يوم 5 جانفي 1950 حيث هاجم المضربون وعددهم 150 شخصا قوات الامن التي كان عددها قليلا والتي جاءت لضمان حرية الشغل، إستعملت الشرطة أسلحتها فقتل أحد المضربين وجرح العديد من الطرفين.

ونظرا لوقوع الحادث يوم الخميس في الوقت الذي يحيي فيه الباي إحتفالا بيوم العدل ونظرا لقرب برج السدرية التي وقع فيها الحادث من مدينة حمام الانف مقر إقامة الباي وصلت بسرعة إلى القصر أخبار ما وقع حيث تجمع أمام ساحة القصر عديد من المضربين و كان على رأسهم فرحات حشاد الامين العام للاتحاد العام للشغل الذي وقع إستقباله من طرف الامير الشاذلي باي وإخوته. وعندها إستدعى الامين باي وزيره

للشؤون الاجتماعية وهو "فرنسي" للتحاور مع المتظاهرين وقدم إليهم بدون لياقة توضيحات قوبلت من طرف المتظاهرين بكثير من الهرج والتشويش، ووجه الامراء إنتقادات للحكومة وللوزير. ولو أن موقف الملك الامين باي كان معتدلا إلا أنه آعتبر في غير محله من طرف رجال الحاشية والامراء حتى المعتدلين منهم.

أمر الباي بإعانات مالية وعينية إلى عائلات المجاريح وكلف أحد أبنائه ليمثله في موكب جنازة القتيل فالتقى أثناءها بكل من صالح بن يوسف وفرحات حشاد اللذين حضرا موكب الجنازة.

وقد تزامن هذا الحادث مع إعداد مرسوم ملكي للترفيع في أجور عمال المدن بنسبة عشرة في المائة 10 % وخمسة في المائة 5 % للعمال في الريف، وقد كانت الزيادة غير كافية ولا مرضية الأمر الذي نتج عنه قيام كثير من الإضرابات في العاصمة وداخل البلاد دعت إليها المنظمات النقابية لكنها فشلت بسبب عدم توحيد جهود المنظمتين الإتحاد العام التونسي للشغل U.G.T.T والإتحاد النقابي للعمال التونسيين (ذو توجه شيوعي) U.S.T.T(1) للقيام بعمل جماعي.

وقعت الدعوة للإضراب عن العمل على الساعة الرابعة مساء وحضور المضربين إجتماعا في الساحة العامة بتونس إلا أن السلط منعت عقد مثل ذلك الإجتماع لكن الإتحاد العام التونسي للشغل والجامعة النقابية للعمال التونسيين تجاهلتا في البداية ذلك المنع والتزمت به نقابة C.G.T الجامعة العامة للشغل الفرنسية فرع تونس ثم تراجعت النقابات التي كانت عازمة على حضور الإجتماع وهي U.G.T.T وU.S.T.T، أما الدعوة إلى القيام بالإضراب فلم تسجل إلا نسبة ضئيلة من النجاح (2) ولم يستجب لها إلا أعداد قليلة داخل البلاد(3)

إنتهى التقرير

(1)نقابات من توابع الحزب الشيوعي الفرنسي.
(2)يقول شهود عيان من العمل (المغلق حاليا)إنه إضراب ناجح.
(3)المصدر : أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية مجلد 326 بكرة 653 لتوضيح مناخ التوتر السياسي في البلاد.

إضراب النفيضة

كانت إضرابات العمال في الفلاحة أو الصناعة تهدف إلى تحسين أوضاعهم ولكنها في نفس الوقت تعتبر من وسائل الضغط السياسي الفاعلة في يد النقابات التي تعمل في جبهة واحدة مع الحزب الدستوري وفي نفس السنة 1950 وقع إضراب عمال النفيضة يوم 26 أكتوبر1950 وإستمرّ إلى ديسمبر وتصدت له القوات الفرنسية ووقعت مصادمات دامية بينها وبين العمال المضربين وذلك يوم 21 نوفمبر 1950 أدت إلى اصابة عديد من الجرحى وإلى إستشهاد ستة عمال هم :

صالح بن إبراهيم الفزاني، المولدي الفزاني، صالح بن إبراهيم السعيدي، حسن المثلوثي، مبروك بن محمد السعيدي، منوبية بنت علي بن نصر.

الحزب يخطط لمرحلة جديدة

إن الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية التي أصبحت تعيشها تونس في بداية الخمسينات وآكتساب الشعب التونسي درجة من النضج والوعي والخبرة جاءت نتيجة لمعايشته للإنتفاضات والحركات الإصلاحية جعلته لا يرضى ببعض الإصلاحات الجزئية مثل ما كان عليه الحال في العشرينات أو الثلاثينات، وآقتصر مطلبه الوحيد الجديد في الحصول على الإستقلال مهما كان الثمن غاليا والتضحيات جسيمة إذ أصبح المناضلون وكل الوطنيين على أتم الإستعداد لخوض غمار معركة الشرف دونما خشية أو تردد.

فقد تمكن الحزب في الخمسينات من إكتساح مناطق نائية جديدة في الريف وفي التراب العسكري نشرت فيها شبكة جديدة من الخلايا.

وبفضل التعاون المتين بين الحزب والمنظمات الوطنية التي عملت مع منظوريها على دعم لحمة التضامن تكونت جبهة قوية يقرأ لها الخصم ألف حساب، فالإتحاد العام التونسي للشغل أصبح لديه عشرات الآلاف من المنخرطين وكذلك إتحاد الصناعة والتجارة والإتحاد النسائي والإتحاد القومي للفلاحة إلى جانب الجمعيات المختلفة التي

تدور في فلك الحزب، وهكذا تمكنّت هذه القوى الجديدة من الصمود في وجه القمع الإستعماري وممارسة الضغوط على فرنسا.

أصبحت هذه القاعدة العريضة من المناضلين داخل التنظيمات السياسية والمهنية هي صاحبة المبادرة وهي المؤثرة في الرأي العام التونسي والقادرة على التصدي لكل المؤامرات التي تحاك ضد التونسيين في مختلف المواقع.

ومنذ سنة 1950 وبعد عودة الزعيم بورقيبة من المشرق، أصبح الحزب الحر الدستوري التونسي هو المخاطب الوحيد الكفء لفرنسا ومن حقه أن يطالب بإجراء مفاوضات معها حول تحقيق مطالبه السبعة.

كما إكتسب الحزب بشعبيته أنصارا حتى في البلاط الملكي لدى الأمين باي الذي أصبح مسانداً للمطالب الوطنية. وتمثل ذلك بصورة جلية في خطاب العرش 15 ماي 1951 الذي ساند فيه المطالب الوطنية التي قدمها الحزب.

وأمام هذه الأوضاع الجديدة المتمثلة في جبهة وطنية صلبة وموحدة في الداخل، وأمام تواجد رأي عام عالمي في الخارج مؤيد لتحرير المستعمرات وخاصة في البلدان التي زارها زعماء الحزب وكذلك لدى الدول التي ليس لها مستعمرات مثل الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي.

كل هذه العوامل الإيجابية مجتمعة جعلت فرنسا تقبل الحديث عن الإستقلال وقد جاء ذلك لأول مرة في تاريخ الإحتلال الفرنسي لتونس في تصريح وزير خارجيتها Robert Schaumann يوم 10 جوان 1950 على أن يكون المآل في تونس هو الإستقلال خاتمة المطاف بعد خطوات على دربه. وتجسيما لهذا الإستعداد أوفد المنجي سليم مدير الحزب البشير بوعلي للسفر إلى باريس لإعلام الزعيم بورقيبة أن المختار الوريمي سافر إلى ليبيا لجلب الأسلحة التي وقع إقتناؤها لتنظيم عمليات المقاومة المسلحة فإستحسن الزعيم الفكرة وحث على تنفيذها.

باب البحر أو الحي الأوروبي يقع تفتيش التونسيين خلال الاضطرابات

مسالك جديدة للحركة الوطنية

التمهيد للتفاوض

قام محمد المصمودي بعد إستقباله من طرف بورقيبة في 14 أفريل 1950 في باريس بالتمهيد لعقد لقاءات بين الزعيم وعدد من الصحفيين الفرنسيين مثل Jean Roux وصحفيين آخرين من جريدتي Le Monde وLibération ومع Paul Cohen الذي يرتبط بعلاقات جيدة مع وزارة الخارجية الفرنسية للشروع في مفاوضات سرية وأخذ بورقيبة يدعو فرنسا عن طريق الحزب الإشتراكي الفرنسي إلى التفاهم وقد دعا الحزب الإشتراكي الفرنسي في مؤتمره المنعقد في ماي 1950 الحكومة الفرنسية إلى فتح المفاوضات مع تونس طبقا لبرنامج الحزب الدستوري المتكون من سبع نقاط تؤدي في النهاية إلى تحويل سلطة الحماية إلى حكومة تونسية مسؤولة وإلى إستقلال البلاد في مرحلة ثانية وقد عزز ذلك تصريح وزير الخارجية الفرنسي روبار شومان في جوان 1950 عندما قال بأن المقيم العام الجديد Louis Périllier ستكون من بين مهامه بتونس السير بها نحو الإستقلال الداخلي.

خامسا حكومات التفاوض 1951 ـ 1956

تشكلت حكومة التفاوض برئاسة محمد شنيق(1) في 17 أوت 1950 وآنتهت في15 ديسمبر 1950.

وجاءت بناء على تصريحات وزير الخارجية الفرنسية Robert Schaumann(2) الذي أعلن في مدينة Théonville يوم 10 جوان 1950 نية فرنسا للقيام بمساع لحصول تونس على الإستقلال الداخلي في إطار الإتحاد الفرنسي وصدر بلاغ الإقامة العامة في 17 أوت 1950 وجاء فيه « ستكون من مهمة الوزارة الجديدة التفاوض باسم جلالة الباي المعظم في التنقيحات الأساسية للوصول على مراحل متتالية بالبلاد التونسية إلى الإستقلال الداخلي.

(1) التعريف بمحمد شنيق : 1889 ـ 1973 ولد بالعاصمة سنة 1889 درس بالصادقية وحضر دروس عبد الجليل الزاوش في المحاسبة بالخلدونية. كانت له علاقة مصاهرة مع عائلة شلبي وكلاهما من الأثرياء في التجارة والفلاحة، كان رئيس الحجرة الشورية التجارية.

تولى سنة 1922 إدارة «بنك التعاضد المالي» ، وكان عضوا بالمجلس الكبير سنة 1922 وأصبح رئيس القسم التونسي به سنة 1928. حدث بينه وبين المقيم العام خلاف سنة 1932 بسبب علاقته مع الدستوريين ومن بين المطالبين بتقرير لوي تاردي وسبب طرده من البنك الفلاحي في سنة 1937 ساند دعوة الحزب لمقاطعة البضائع الفرنسية.

إهتم شنيق سنة 1943 ببعث بنك شعبي تونسي مع بعض الوطنيين مثل صالح بن يوسف ومحمد علي العنابي وعزيز الجلولي وصالح فرحات إعتمادا على المساعدة الأمريكية.

كان المنصف باي قد ولاه الوزارة الأولى في 31 ديسمبر 1942 ثم ولاه الأمين باي 17 أوت 1950 حكومة التفاوض الأولى.

* لوي تاردي : هو المدير العام لـ «صندوق القرض الفلاحي» الذي قام بإعداد تقرير على تأثيرات الأزمة الإقتصادية العالمية على الفلاحة بتونس هضم فيه جانب الفلاحين التونسيين المتضررين (عمل عنصري)

(2) شومان وزير الخارجية أما رئيس جمهورية فرنسا فكان Vincent Auriol (1947 ـ 1954) وهو إشتراكي قاوم الإحتلال الألماني لفرنسا إلى جانب الجنرال De Gaulle .

حكومة التفاوض الأولى

أعضاء الحكومة

رئيس الحكومة محمد شنيق ووزير العدل صالح بن يوسف وهذا الأخير هو ممثل الحزب وقع إختياره لعلاقته المتينة مع الأمين باي وإبنه الشاذلي باي بدل الهادي نويرة المرشح الثاني للحزب في حكومة التفاوض.

وبقية الأعضاء هم : محمود الماطري وزير الدولة، محمد بدرة وزير الشؤون الإجتماعية، محمد بن سالم وزير الصحة، محمد سعد الله وزير الفلاحة، محمد صالح مزالي وزير التجارة.

إنعقاد المجلس الملي للحزب

عقد المجلس الملي للحزب يوم 4 أوت 1950 إجتماعا وأقر مشاركة الحزب الدستوري بممثل في حكومة التفاوض، وكانت المفاوضات على أساس المذكرة التي قدمتها الحكومة التونسية بتاريخ 31 أكتوبر 1951 إلى فرنسا. وتعرضت المفاوضات إلى عراقيل عديدة تسبب فيها Colona زعيم المعمرين في تونس (عرف بالعنصرية والحقد على التونسيين) وفي تلك المدة وقعت أحداث دامية يوم 21 نوفمبر قام بها الجندرمة لقمع المضربين في هنشير النفيضة من منتصف أكتوبر إلى بداية ديسمبر 1951 الأمر الذي إتخذته فرنسا ذريعة لقطع المفاوضات وبعثت فرنسا يوم 15 ديسمبر 1951 مذكرة ردا على المذكرة التونسية قطعت بها جسور التفاوض بين الطرفين وجاء فيها رفض كامل للمطالب التونسية وفرض السيادة المزدوجة.

جضر وزير الشؤون الإجتماعية محمد بدرة موكب دفن شهداء أحداث النفيضة الذين قتلوا برصاص الجندرمة بوصفه وزيرا للشؤون الإجتماعية ومما جاء في كلمته أن أعوان الجندرمة يتحملون كامل مسؤولية الأحداث.

كان الحزب والمنظمات المهنية حريصين على مواصلة المفاوضات التي إنقطعت بسبب تعنت المعمرين وأعلن الإتحاد العام التونسي للشغل والمنظمات الوطنية إضرابا لمساندة حكومة شنيق يوم 29 نوفمبر 1951 وتكاثرت المظاهرات منها مظاهرة حاشدة

أمام قصر الباي بحمام الأنف إلى جانب إلقاء المفرقعات لتفجير بعض المؤسسات الإستعمارية وكان المناخ السائد يتصف بالحقد والنفور بسبب عمليات تفتيش كل التونسيين الذين يمرون في شوارع الحي الأوروبي (باب البحر) والإهانات التي يقوم بها رجال الأمن ضدهم.

وفي ذلك الوقت لجأ الحزب إلى تنظيم فرق سرية للمقاومة المسلحة كان يشرف عليها الديوان السياسي تحت مسؤولية الطيب المهيري والطاهر عميرة وأحمد المستيري والمختار عطية وغيرهم.

وهكذا تكونت أول حكومة تفاوضية برئاسة محمد شنيق كأنها إستجابة لرغبة الباي (الذي كان هو الآخر واقعا تحت تأثيرات الحزب) ولكن فرنسا أفشلت مساعيها.

ولاننسى أن هناك حزبا آخر على الساحة السياسية هو الحزب الحر الدستوري القديم الذي لم يكن له أي نشاط أو تمثيل قاعدي ويعبر عن رأي جماعته القليلة في جريدة "الإرادة" وعند تشكيل حكومة التفاوض عبر عن عدم موافقته على دخول الحزب الدستوري الجديد في الحكم وأنه لايرضى بالتفاوض ويريد الإستقلال التام دون قيد ولا شرط.

لكن ضغوط المعمرين وحرب الهند الصينية كانت من بين الأسباب التي جعلت غلاة الإستعمار في تونس وفرنسا يعطلون تحرك آليات التفاوض.

وهذا دليل آخر على أن فرنسا أرغمت على التفاوض وهو أمر يتنافى مع جذورها ومصالحها الإستعمارية ولم تسمح رغم تبني الباي لمطالب الحزب يوم 15 ماي 1951 إلا بزيادة بعض الموظفين التونسيين في الإدارة التي يسيطر عليها الفرنسيون.

أما بخصوص المجالس المنتخبة بلدية كانت أو نيابية فإن فرنسا أقرت فرض السيادة المزدوجة بإنتخاب ممثلين للمعمرين الفرنسيين وممثلين للشعب التونسي بالتناصف والإبقاء على المراقبة الفرنسية للحياة العامة والسياسية في تونس وهو ما جاء في مذكرة الرفض للمطالب التونسية بتاريخ 15 ديسمبر 1951 التي أعطت إشارة إلى غلق باب المفاوضات.

وأمام هذا الوضع الجديد والتصعيد الذي أبدته الحكومة الفرنسية بدأت الإصطدامات.

رد الحزب على مذكرة 15 ديسمبر 1951

صرح بورقيبة يوم 16 ديسمبر1951 للصحافة الأجنبية والتونسية ردا على مذكرة فرنسا بتاريخ 15 ديسمبر 1951 بأن فرنسا بمذكرتها خيبت الآمال، وأعلن أن الشعب التونسي عازم على مواصلة الكفاح لتحرير تونس، وأن فرنسا طوت صفحة في العلاقات التونسية الفرنسية تعتمد التفاهم لتفتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين مبنية على التوتر والقمع والمقاومة وما تنطوي عليه من أحقاد وأحزان ودموع وهكذا يضطر الحزب الدستوري للمرة الثالثة إلى الدفاع عن نفسه وعن الوطن لتحقيق مطالبه (1).

كما صرح مسؤولون إشتراكيون عقب مذكرة الرفض الفرنسية بتاريخ 15 ديسمبر 1951 منهم André Bidet بقوله «أن مايخدش كرامة التونسيين أنهم لأول مرة يكتشفون أن سيادتهم أصبحت محل شك والأخطر من ذلك أن قطع المفاوضات حسب المذكرة جاء نتيجة تسليط ضغوط من التجمع الفرنسي بتونس بزعامة Colona وأن هذه السياسة من شأنها القضاء على الصداقة الفرنسية التونسية، فالتونسيون لا يرفضون الإستقلال الداخلي ضمن الإتحاد الفرنسي».

ومنهم André Philippe الذي قال «أن التراجع في الوعود التي قدمتها فرنسا (يقصد تصريح وزير الخارجية الفرنسية) للسير بتونس نحو الإستقلال (الداخلي)، يمكن أن تكون له إنعكاسات خطيرة جدا داخل البلاد وعلى المستوى الدولي.

(1) Charbi Lotfi : socialistes français et nationalistes tunisiens 1945-1956 imprime- rie Orbis : tunis 1997.

سادسا تدويل القضية التونسية

(14 جانفي 1952)

أعدت الحكومة التونسية بعد إنقطاع المفاوضات مع فرنسا مذكرة شكوى ضدها أمضاها الوزير الأكبر محمد شنيق يوم 14 جانفي 1952 وكل الوزراء التونسيين ولم يمض عليها الأمين باي. وسافر صالح بن يوسف ومحمد بدرة إلى باريس حيث يوجد مقر الأمم المتحدة في قصر شايو لتقديم الشكوى التونسية للأمين العام للأمم المتحدة Trygvelie، وقد تولى وفد العراق ووفد باكستان الدفاع عن ترسيم القضية في جدول أعمال مجلس الأمن.

إن تقديم القضية التونسية للأمم المتحدة يعتبر في حد ذاته نقطة تحول هامة وهو سلاح في حد ذاته حاد للضغط على فرنسا ويمكن تونس من قطع شوط جديد على درب الإستقلال.

لقد لعبت كتلة الدول الإفريقية والآسيوية والدول العربية دورا أساسيا لمساندة إستقلال تونس والمغرب لكن فرنسا تدعي أنه لاعلاقة لأي ضغوط عليها من طرف الأمم المتحدة أو الدول العربية لتأخذ قرارا بمنح الإستقلال لتونس والمغرب.

طلب الإتحاد العام التونسي للشغل سنة 1950 من المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة إرسال وفد إلى تونس لتقصي الحقائق عن الممارسات الإستعمارية الفرنسية.

في شهر جانفي 1952 إعتبر الحبيب بورقيبة عرض القضية التونسية على مجلس الأمن والأمم المتحدة أهم موضوع وآخر وسيلة لإيجاد حل سلمي للقضية التونسية ورغم تردد الباي ومحمد شنيق الوزير الأكبر فقد أصر بورقيبة على تقديم شكوى إلى مجلس الأمن على أنه لم يأخذ في تقديره مكانة فرنسا ووزنها في مجلس الأمن والإجراءات القانونية لتسجيل القضية ضد فرنسا في جدول أعماله.

فحوى الشكوى ضد فرنسا

أمضى شنيق يوم 14 جانفي 1952 على الشكوى التي ستقدم إلى مجلس الأمن ضد فرنسا وقام بتقديمها إلى رئيس المجلس صالح بن يوسف وحمادي بدرة وكانت تلك أول شكوى من دولة تحت الحماية تقدم إلى مجلس الأمن في تاريخ الإستعمار والأمم المتحدة.

يوم 15 جانفي دعا الحزب الدستوري التونسيين إلى القيام بإضراب عام في كامل البلاد لمساندة الحكومة في شكواها ضد فرنسا. يوم 16 جانفي 1952 عمت الإضطرابات كامل البلاد.

وجاء في الشكوى التي قدمها محمد شنيق : «أن إصرار الحكومة الفرنسية على إستمرار التبعية إليها يتنافى وبنود معاهدة الحماية لذلك نطلب تدخل مجلس الأمن لحسم الموضوع». ومن الواضح أن معاهدة الحماية تنص على بقاء الشؤون الخارجية وتمثيل تونس من مشمولات فرنسا وأن الحكومة التونسية وزير خارجيتها هو المقيم العام وأن نصف أعضائها مديرون فرنسيون برتبة وزراء ولم تقع إستشارة الحكومة التونسية عند تقديم الشكوى إلى مجلس الأمن ولم يقع إمضاؤها من طرف الباي لتكون ذات صبغة شرعية.

طال النقاش في مجلس الأمن وحسمت فرنسا الموضوع مع الحكومة التونسية بأنه لاحق لها في التمثيل الخارجي حسب نص معاهدة باردو 1881 ولم تطلب فرنسا من مجلس الأمن سحبها لأنه لايمكن قبولها، وعندها سلّم رئيس مجلس الأمن Trygvelie الشكوى إلى مندوب فرنسا لحفظها وقبرها.

وأعلن محمد شنيق وبورقيبة أن الموضوع ليس شكوى ضد الحكومة الفرنسية وإنما هو لفت نظر فرنسا إلى الوضع في تونس.

ولم يستسلم قادة الحزب الجديد والقديم للهزيمة الأولى، وكانوا يؤملون أنه إذا تم تقديم القضية إلى الجلسة العامة للأمم المتحدة فإن الدول المساندة لتونس ستضغط على فرنسا بدعوى تهديد السلم العالمي.

لأن عرض القضية التونسية على الجلسة العامة يعطيها الصبغة الشرعية للإعتراف بها وبشرعية الدفاع عنها من طرف المناضلين.

وقام الوزيران صالح بن يوسف وحمادي بدرة بمراسلة ستين وفدا (كل أعضاء الأمم المتحدة) وأجريا بهم إتصالات لتقديم مقترح لتسجيلها بجدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وترددت الدول العربية ولكن أندونيسيا والهند إهتمتا بالقضية التونسية ودعتا بقية الوفود العربية والإفريقية إلى التحرك لفائدة تسجيلها، ونددت الوفود بالأوضاع المتردية في تونس. فالجيش يواصل عمليات القمع وإيقاف أعداد من الزعماء، وهو أمر يهدد السلم والأمن في العالم.

في رسالة وجهتها وفود 15 دولة بعثت بها إلى رئيس مجلس الأمن إقترحت حلا مقبولا يتمثل في عدم تقديم شكوى إلى الأمم المتحدة.

وتهدف الوفود التي أمضت في الرسالة إلى إضفاء دعم أدبي إلى القضية التونسية والمناضلين، وإتضح لوزير الخارجية الفرنسي Robert Schauman(1) أن الوفود الإسلامية صاحبة العريضة إكتفت بالتهديد إذا لم يجد جديد حول القضية التونسية.

إقالة حكومة التفاوض الأولى

عمد المقيم العام دي هوتكلوك بعد قطع المفاوضات إلى نفي كل الزعماء الوطنيين يوم 26 مارس 1952 وإلى عزل حكومة شنيق ونفيها لأنهاقدمت شكوى إلى مجلس الأمن وأتى بوزير أول ليست له ميول وطنية هو صلاح الدين البكوش وبمجرد تنصيبه خرجت المظاهرات تنادي بسقوطه. هذ الوزير الأول لم يجدد طلب الشكوى إلى مجلس الأمن.

---

(1) وزير الخارجية في عهد رئيس الجمهورية Vincent Auriol (1947 ـ 1954) ذو النزعة الإشتراكية.

ومع ذلك تمسكت الهند والباكستان بعرض الشكوى التونسية يوم 2 أفريل 1952 وبعثت وفود الدول العربية والإفريقية رسائل مماثلة إلى رئيس مجلس الأمن تندد فيها بخرق فرنسا للإتفاقيات وتطلب منه التعجيل بعرض القضية التونسية على مجلس الأمن لمناقشتها وإتخاذ الإجراءات اللازمة طبقا لميثاق الأمم المتحدة وأعلن ممثل باكستان (البخاري) إذا لم تسجل قضية تونس فإننا نعتبر يوم 10 أفريل يوم ذكرى إلغاء الأمم المتحدة لقواعد حرية النقاش داخل هياكلها حيث يقع فيه الإعتراض حتى على مجرد تسجيل موضوع للنقاش في جدول أعماله.

يوم 14 أفريل 1952 أعيد إقتراح باكستان واقتراح الشيلي لتسجيل القضية في جدول الأعمال مع تأجيل مناقشتها، وأكدت الشيلي على حق مجلس الأمن في مناقشة القضية لا كما يدعي مندوب فرنسا بأنها قضية فرنسية داخلية. ثم وقع إرجاء الموضوع برمته.

وتضامنت الولايات المتحدة مع فرنسا. أما أنقلترا فاحتفظت بصوتها وفيه طبعا تأييد لفرنسا كما صرح سفيرها في لندن.

ومع ذلك تضايقت فرنسا من المناقشة عند عرض القضية التونسية على الأمم المتحدة وخشيت أن تتحول أجهزة الأمم المتحدة إلى وسائل ضغط وحرب ديبلوماسية ضد الدول الإستعمارية لأن فكرة حق الشعوب في الإستقلال واردة في ميثاق الأمم المتحدة وكل الحجج التي تقدمها ضد خصومها في المستعمرات قد تكون غير مقبولة.

وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1953 عند إنعقاد الجلسة العامة صرح Robert Schauman فيما يخص قضية تونس والمغرب بأنها قضايا داخلية فرنسية وأن فرنسا لاتقبل فيها أي تدخل أو نقاش وأنها ستقاطع جلسات الجمعية العامة.

لقد نجح ممثل باكستان (البخاري) في عدم التصويت على القضية التونسية في مجلس الأمن مما يترك الباب مفتوحا لإعادة النظر فيها في الجمعية العامة لكن ذلك يقتضي عملا شاقا لإقناع الوفود(1). هذا الجدل والنقاش حول القضية التونسية

(1)- IX colloque international, l'indépendance de la Tunisie gagnée à l'ONU 1952-1945 ; ISPMN. Paris Machat. وزكي مبارك وحركة التحرر المغاربية

في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة يعتبران كسبا كبيرا للقضية التونسية في المجال الدولي وفتحا للباب الأممي أمام الشعوب المضطهدة.

رفض السيادة المزدوجة (إصلاحات Périllier)

بعد أن سدت الحكومة الفرنسية أبواب التفاوض مع الحكومة التونسية في المذكرة التي بعثت بها يوم 15 ديسمبر1951 إلى الباي وأعربت فيها عن سوء نيتها إزاء المطالب التونسية وبعد إقالة حكومة شنيق جاءت ردود الفعل الشعبية حاسمة مظاهرات وإضطرابات وساد جو من التوتر والغليان في كامل البلاد التونسية وبدأت تونس تتهيأ لعرض القضية التونسية على الأمم المتحدة وقام بالإتصالات الأولى محمد المصمودي والباهي الأدغم. وفي وقت زادت فيه الضغوط الدولية وخاصة الكتلة الإفريقية الآسيوية لعرض القضية التونسية على الأمم المتحدة في ديسمبر 1952 بناء على الشكوى التي تقدمت بها الحكومة التونسية ضد فرنسا إلى الأمين العام للأمم المتحدة Trygvelie في 14 جانفي 1952 في تلك الظروف لجأت فرنسا إلى المناورة والمراوغة وعرضت على الباي إصلاحات تدعو إلى السيادة المزدوجة حسب مذكرة 15 ديسمبر 1951 لامتصاص غضب الشارع التونسي ولتظهر حسن نيتها أمام المنظمة الدولية.

إجتماع لجنة الأربعين

عقد أول إجتماع لها تحت إشراف الباي بعد إتصال كل من فرحات حشاد والصادق المقدم بالباي لإقناعه بعدم قبول إصلاحات Périllier وعرض المسألة على لجنة إستشارية وإذا رفضتها يكون الباي غير مسؤول عن ذلك وحتى لاتقوم فرنسا بعزله كما فعلت مع المنصف باي ذلك أن الإصلاحات تهدف في جوهرها إلى فرض السيادة المزدوجة سواء منها مايتعلق بالسلطة التنفيذية أو المجالس المنتخبة وهذه هي عناصر الإصلاحات الواهية:

إصلاحات Périllier

- أن يقع الإعلان على مبدإ الإستقلال الداخلي لتونس (تمويه).

- بعث حكومة من وزراء تونسيين ووزراء فرنسيين مناصفة على أن يحتفظ فيها الفرنسيون بالمناصب الرئيسية كالأمن والإدارة والتعليم والمالية.

- الإبقاء على تأشيرة المقيم العام على أوامر الباي والوزراء لتصبح نافذة المفعول.

- المحكمة الإدارية ولجان التحكيم المشتركة يرأسها فرنسي.

- التعليم والمناظرات باللغة الفرنسية.

- المجالس البلدية والتشريعية يكون فيها للنواب دور إستشاري فقط ويقع تعيينهم من طرف السلطة وتخصص نصف المقاعد للفرنسيين.

وهذا المحتوى للإصلاحات المزعومة وقع عرضه في مناسبات أخرى على تونس ورفضته منذ سنة 1946.

دعا الأمين باي لجنة إستشارية تتكون من 40 شخصية تمثل الحزبين الدستوريين القديم والجديد والإتحاد العام التونسي للشغل.

إجتمعت لجنة الأربعين في أوت 1952 بدعوة من الأمين باي واختارت رئيسا لها الطاهر بن عمار وفتحي زهير مقررا واللجنة تمثل مختلف مكونات المجتمع المدني من الأحزاب والمنظمات المهنية وهيئات الأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين والجمعيات الثقافية والرياضية والقضاة ومشائخ الزيتونة، يستحسن ذكر بعض تلك الوجوه البارزة.

أعضاء اللجنة

عبد الله فرحات، عبد العزيز الجلولي، الصادق المقدم، صالح فرحات، محمود الخياري، محمد بن رمضان، الشاذلي رحيم، محمد الهادي بلحاج، الصادق بوصفارة، الهادي الرايس، الصادق بن يحمد، الحبيب ماجول، ألبير بسيس، وشارل الحداد. أما لجنة الإشراف فتتكون من الصادق المقدم، ألبار بسيس والشاذلي الخلادي، أصدرت اللجنة يوم 29 أوت 1952 بلاغا يعلن رفضها للإصلاحات التي عرضتها فرنسا على

الباي، الذي قام بتبليغ القرار مباشرة إلى الحكومة الفرنسية دون إعلام المقيم العام Jean de Hautecloque.

وجاء في اللائحة (1) و(2) :

إن الموقعين أدناه ممثلي المنظمات القومية التونسية السياسية والنقابية والمهنية والصناعية والغرف الإقتصادية والمهن الحرة بعد إطلاعهم على البيانات التي أفضى بها أمام الجمعية الوطنية وزير الخارجية الفرنسية حول مشروع الإصلاحات التي تنوي فرنسا تطبيقها في تونس.

يرون أن هذ المشروع لايعدو أن يكون مماثلا في جميع عناصره للمشروع الذي صدر بصدده بلاغ 12 أفريل الماضي وسبق وأعتبر مرفوضا من الرأي العام التونسي لأنه:

1 - يقر السيادة المزدوجة في المناصب الحكومية والمجالس المنتخبة وإسناد المناصب الرئيسية للفرنسيين.

2 - يعلن من جهة مبدأ الإستقلال الداخلي ويخالفه من جهة أخرى.

3 - أنه يبقي على تأشيرة المقيم العام لكل القرارات المتخذة.

وأن أعضاء اللجنة يعتبرون مشروع الإصلاحات الوهمية المعروضة من قبل الحكومة الفرنسية إذا وقع تنفيذه في الظروف الحالية فإنه بناء على هذه الملابسات من الناحية القانونية والواقعية مفروض على الملك وعلى الشعب التونسي ولن يأتي بأي حل صحيح لأزمة العلاقات التونسية الفرنسية.

ويناشدون الضمير العالمي لإيجاد حل للنزاع التونسي الفرنسي على أساس العدالة والقانون الدولي الممثلين في ميثاق الأمم المتحدة.

---

(1) المصدر : الطاهر عبد الله : الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، دار المعرفة للطباعة والنشر.

(2) مذكرات مناضل وطني : البشير بوعلي.

تسجيل القضية في جدول أعمال الجمعية العامة :

سافر فرحات حشاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية ووصل إلى نيويورك مقر الأمم المتحدة يوم 4 أفريل 1952 وكان في استقباله بالمطار ممثل المنظمة العالمية للنقابات الحرة بأمريكا C.I.S.L وممثلون للمنظمتين النقابيتين الأمريكيتين، وفرحات حشاد الكاتب العام للإتحاد العام التونسي للشغل كان في ذلك الوقت عضوا بالديوان السياسي السري للحزب الدستوري وكاتبا عاما مساعدا للمنظمة العالمية للنقابات الحرة التي يوجد مقرها في بلجيكيا وكانت له علاقات جيدة مع النقابات الأمريكية.

وبمجرد وصوله نظم له النقابيون ندوة صحفية.

وكان الهدف من زيارته أمران :

أ) دعم الصلة عن طريق ممثل السيزل مع النقابات الأمريكية وممثلي الرأي العام الأمريكي.

ب) حشهم على مساندة القضية التونسية لدى الأمم المتحدة والإتصال بوفود الحكومات الأعضاء القارين في مجلس الأمن لشرح وجهة النظر التونسية وشرعية قضيتها لدراسة الشكوى ضد فرنسا.

وقضى من أجل ذلك ثلاثة أسابيع للقيام باتصالات مكثفة ثم رجع إلى بروكسال مقر CISL.

يوم 20 جوان 1952 نظرا لبقاء الوضع الأمني متأزما في تونس قدم 15 وفدا من المجموعة الإفريقية الآسيوية رسالة إلى الأمين للأمم المتحدة لعقد جلسة خاصة للجمعية العامة لمناقشة القضية التونسية التي لها حق مناقشة كل القضايا التي تمس الأمن والسلم في العالم وكانت الوثيقة التونسية المصاحبة للمطلب تقول إنّ الشعب التونسي بأسره أصبح في سجن فرضته عليه السلط الفرنسية. ومنذ أفريل الماضي لم تأخذ فرنسا أيّ إجراء من شأنه إعطاء الحريات المدنية للتونسيين ولم تقدم أي إقتراح لإجراء أي مفاوضات بين الجانبين.

لم توافق إلى يوم 20 جويلية 1952 على إدراج القضية التونسية لمناقشتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلا 23 دولة والحد الأدنى هو 31 دولة وذلك لإمكانية

عقد الجلسة العامة الإستثنائية المقترحة. إذن لم يبق من أمل أمام المجموعة الإفريقية الآسيوية إلا إنتظار الدورة العادية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لعرض القضية التونسية وقد أبدت الولايات المتحدة حسن الإستعداد في اتجاه عرضها.

قرار الأمم المتحدة

في خريف 1952 وقع تسجيل القضية التونسية في جدول أعمال الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك تطبيقا للبند 11 الفقرة الثانية من ميثاق المنظمة الذي يخول لها مناقشة كل قضية تهم المحافظة على الأمن والسلم الدولية وإصدار القرارات المناسبة.

وعلى هذا الأساس تكون فرنسا متهمة بتخريب السلم العالمية في إفريقيا الشمالية، ونتيجة لحزم المجموعة الإفريقية الآسيوية وتفهم الولايات المتحدة أصدرت الجمعية العامة قرارا معتدلا.

كان من بين الخطباء الذين دافعوا بحماس وعقلانية عن القضية التونسية مندوب باكستان ظفر الله خان قال «إن فرنسا حكمت تونس لمدة تزيد عن 71 سنة ومازالت تدعي أن تلك البلاد غير جديرة بالإستقلال وهذا معناه إعتراف صريح بفساد الحكم الفرنسي وعدم صلاحيته» وكانت كلمته أحسن وأبلغ حجة لفائدة القضية التونسية في الأمم المتحدة.

ونظرا للصعوبات التي تواجهها فرنسا على الساحة الدولية في شمال إفريقيا وفي الهند الصينية أعلن ممثل حكومة Pinay أمام الجمعية العامة مقاطعة الجلسات وأنه لن يحضر لانقاش القضية ولا التصويت عليها، لأن قضية تونس هي قضية وطنية داخلية وأنه يرفض مسبقا كل قرار تأخذه الأمم المتحدة، وكان القرار قد صيغ بلطف ويدعو الطرفين التونسي والفرنسي إلى التفاوض حول 6 نقاط :

- منح الباي حرية التصرف.
- عدم تطبيق القانون العرفي.
- إطلاق سراح الزعماء الوطنيين.
- العودة إلى المفاوضات المباشرة الموصلة إلى الإستقلال.

- تكوين لجنة من الأمم المتحدة لمساعدة الطرفين خلال المفاوضات.

- تحديد مدة لاتتجاوز سنة لإنهاء المفاوضات.

هذا وقد رفضت اللائحة العربية الإفريقية وقبلت لائحة أمريكا اللاتينية التي تدعو الطرفين إلى مفاوضات مباشرة وفي أقرب وقت ووافقت الولايات المتحدة على هذه اللائحة وعرفت فرنسا أنه لم يصوت إلى جانبها إلا عدد قليل من الوفود.

وقد جاء في كلمة مندوب البرازيل نيابة عن دول أمريكا اللاتينية الذين قبلت لائحتهم التأكيد بوضوح على حق تونس في الإستقلال كما شدد على حق الأمم المتحدة في مناقشة القضية.

وبالنسبة إلى الوطنيين في تونس والكتلة الإفريقية الآسيوية فقد إعتبرت تصويت معظم وفود الأمم المتحدة نصف إنتصار لها.

من جديد عرضت القضية التونسية على اللجنة الأولى لمنظمة الأمم المتحدة في أكتوبر 1953 واتهمت فرنسا خلال النقاش بعدم تطبيق اللائحة التي وقع التصويت عليها سابقا سنة 1952 وتم بعد ذلك إغتيال فرحات حشاد ومنع الباي من تكوين حكومة وطنية ولم يتم إطلاق سراح السجناء السياسيين.

ووقع التصويت على اللائحة الجديدة يوم 26 أكتوبر 1953 بـ 29 صوتا مقابل 22 صوتا واحتفاظ 5 وفود وتنص اللائحة على منح تونس الإستقلال ولكن هذه التوصية لم تعرض على الجمعية العامة لتبنيها لأنها لم تحرز على 2/3 الأصوات وبذلك رفضت اللائحة الخاصة بالقضية التونسية بكامل مكوناتها بما في ذلك لائحة سنة 1952.

مرة أخرى في شهر جويلية 1954 طلبت 14 دولة إفريقية آسيوية عرض القضية التونسية لأن الشعب التونسي ثار ورفض إصلاحات Voisard الفرنسية المزعومة بتاريخ 4 مارس 1954 كما رفض الإندماج في الإتحاد الفرنسي الذي أرادت فرنسا فرضه على تونس وعمت المظاهرات والإحتجاجات وأصبحت الدولة التونسية فريسة للعصيان والثورة الأمر الذي يهدد الأمن والسلم العالمية.

وفي الأثناء 31 جويلية 1954 نزل منداس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية بتونس وأعلن أمام الأمين باي في قصر قرطاج منح الإستقلال الداخلي لتونس وكان هدفه إيقاف مناقشة القضية التونسية في المنظمة الدولية، وهذا ماتم فعلا دون المصادقة على أي قرار مع ترحيب وفود الأمم المتحدة بقرار الإستقلال الذي أعلنه رئيس الحكومة الفرنسية.

التعبئة العامة 1949 - 1952

الكشافة : من ثقافة المغامرات إلى تكوين المواطن(1)

قام الحزب في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتعبئة كافة الطاقات الحية في البلاد وإعدادهاللمعركة الحاسمة. في العشرينات كانت الكشافة كغيرها من المنظمات منخرطة في صلب الحركة الكشفية الفرنسية بتونس لكنها في سنة 1933 استقلت عن الكشافة الفرنسية وأصبحت جمعية وطنية.

إنتشرت هذه الحركة الشبابية في الأربعينات وكانت هناك 12 جمعية كشفية فرنسية ومالطية منها أربع جمعيات تونسية وهي : 1) الكشافة الإسلامية 2) الاتحاد الكشفي 3) كشاف تونس 4) كشاف الرجاء، في بداية الاستقلال وقع توحيدها في منظمة كشفية واحدة. وكانت أكثر الجمعيات نشاطا وقد شجع الحزب هذه الجمعيات التي تعتمد طرقا تربوية مبنية على المغامرات والإعتماد على النفس ومساعدة الضعيف والتضامن بقطع النظر عن الإنتماء السياسي أو العقائدي أو الطبقي.

وكانت مدعمة وقريبة من الحزب الدستوري الجديد مثل جمعية الطلائع الإسلامية وأهم الجمعيات الكشفية التي أعيد تأسيسها فيما بعد مابين جويلية 1954 ومارس 1955 وأصبح لديها 319 فرقة كشفية ونحو 6450 منخرطا أما إتحاد الكشافة الإسلامية فكان قريبا من الحزب الدستوري القديم أما كشافة الأمل فأكثر فرقها من الجوالة نحو 3100 عضو كثير منهم كهول مسنّون يؤطرون الشبان في المناسبات السياسية والإجتماعية.

(1) **المصدر** :منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية الندوة الدولية التاسعة (مقال الحبيب بلعيد عن الجمعيات التونسية) ص 355.

إنتشرت الكشافة في المدارس وكان لها دور في نشر الثقافة والروح الوطنية وتستعمل في ذلك الطرق البيداغوجية «علم الأطفال وهم يلعبون»وقد لعبت الكشافة دورا متقدما في حركة التحرير الوطني والمساهمة في المظاهرات وكانت بمثابة الشبيبة الدستورية تنظم وتؤطر الجماهير وكانت لها مشاركة مرموقة في المظاهرات والاصطدامات وفي حركة المقاومة السرية المسلحة والمقاومة في فترة ما بين 1952 - 1954 ضد المستعمر كل ذلك وقع في وقت أصدر فيه المقيم العام منع كل الأنشطة الكشفية بداية من جوان 1952 إلى جويلية 1954.

من بين قادة الكشافة في الأربعينات 1945 القائد عز الدين عزوز الذي عرف بالقضية التونسية في الملتقيات الكشفية العالمية وبعد أن نفته السلطة الإستعمارية ذهب إلى القاهرة وانخرط في جيش تحرير المغرب العربي تحت قيادة عبد الكريم الخطابي.

ومن شهداء الكشافة الوطنيين المرحوم حمادي الغربي الذي إستشهد في أحداث الوطن القبلي في 31 جانفي 1952.

Manifestation d'enfants refusés à l'école
Portant en arabe et en français une pancarte
«Nous voulons nous instruire»

مظاهرة احتجاج ضد السلطة نظمها أطفال في سنّ الدراسة لم يقع ترسيمهم (السنة الدراسية 1946 - 1947)

المنظمة النسائية

تقديم

إذا كان دور المرأة التونسية في حركة التحرير يقتصر فقط على مساندة الأزواج والإخوة وتعويضهم في مهامهم الأسرية (الإقتصادية والتربوية) وتشجيعهم على الصمود وإعداد مايحتاجون إليه من مؤونة ولباس لمواصلة المقاومة فإن ذلك وحده دور هام قامت به المرأة التونسية لإنجاح الثورة المسلحة ومقاومة جيش الإحتلال. يضاف إليه ماتعرضت له عائلات الثوار النساء والأطفال والشيوخ من إضطهاد وتعذيب عند إستنطاقهم للكشف عن مكامن المجاهدين فإن ذلك أيضا يعد مشاركة فعلية في عملية المقاومة والمرأة لاتملك وسائل الدفاع عن نفسها أمام وحشية الجندي أو البوليس الفرنسي كما حدث في الوطن القبلي في تازركة وغيرها دفعت الثمن غاليا لنيل إستقلال البلاد من إعتداء عليهن وعلى كرامتهن وأجسادهن. مع كل ذلك فالمرأة التونسية لم تستسلم وكان لها شرف المشاركة الفعلية جنبا إلى جنب مع الرجل في المظاهرات والإضرابات وفي الإصطدامات وبشجاعة نادرة. حملت السلاح إلى الثوار في الجبال (مثل فاطمة الدهان) فالتقارير الأمنية والمراقبات المدنية كانت منذ سبتمبر 1934 تشير إلى مشاركة المرأة في أعمال الشغب ضد السلطة في الريف وفي المدينة مثل السيدة الكعبي التي ورد ذكرها بأنها حرضت بعض النسوة لمقاطعة البضائع الفرنسية.

الإتحاد النسائي الإسلامي التونسي

وقع إجتماع نسائي أول في 17 ماي 1936 حضره جمع من نساء العاصمة وزوجة Armand Guillon ونائبة عن الملكة حرم أحمد باشا باي وكان الهدف جمع تبرعات لفائدة الطلبة التونسيين بفرنسا جمع خلاله 10.000 فرنك.

وفي اجتماع ثان مماثل يوم 3 ديسمبر 1936 بدار الفراتي بسيدي أبي سعيد إنبثقت عنه جمعية نسائية سميت الإتحاد النسائي الإسلامي عضواته بشيرة بن مراد،

سيدة القروي، نبيهة بن ميلاد ومنجية بوعزيز وتوحيدة بن الشيخ (أول طبيبة نسائية) وبدرة بن مصطفى القروي ونعيمة بن صالح وجليلة بن حميدة مزالي، يهدف إلى نشر الثقافة الإسلامية والمودة بين المشتركات فيه.

وبدأن الكتابة في ركن المرأة بمجلة شمس الإسلام التي يشرف عليها الشيخ محمد صالح بن مراد مساندة لإبنته ولنفوذه أما معارضته سابقا للطاهر الحداد بخصوص كتابه لتحرير المرأة قام بذلك العمل لأنه يعتبره "نازح" ليس في مستوى الحدث (1).

وجاء بعد تلك الهيئة مناضلات مسؤولات في الإتحاد من بينهن وسيلة بن عمار وراضية الحداد وسعاد بورقيبة.

لم يتحصل الإتحاد على تأشيرة إلا سنة 1951 في عهد محمد شنيق (حكومة التفاوض) وواصل الإتحاد عمله الخيري **لمساعدة الطلبة وفلسطين** والكشافة وأصبح للإتحاد فروع في سوسة والقيروان والكاف ونابل.

الإتحاد النسائي بتونس

في سنة 1944 برز إلى الوجود الإتحاد النسائي بتونس الذي أنشأه الحزب الشيوعي وبقي إلى ظهور المنظمة النسائية العتيدة الإتحاد الوطني للمرأة الذي بعثه الحزب الحر الدستوري في عهد الإستقلال.

كان للمرأة التونسية مساهمة فاعلة في تاريخ الحركة الوطنية إلى جانب العمل الإجتماعي لمساعدة المعوزين والطلبة فقد فتح الإتحاد النسائي مطعما شعبيا في نهج المرّ بتونس ودارا لرعاية الأطفال بالكرم وبعث مستوصفا للعلاج المجاني في شارع باريس.

كان الإتحاد النسائي عضوا في الجامعة الديمقراطية الدولية سنة 1945 ويحتفل يوم 8 مارس من كل سنة بيوم المرأة.

---

(1) **المصدر** :محمد ضيف الله، مقال له بمجلة روافد عدد 1 عنوانه معالم الحركة النسائية في تونس 1936 - 1956.

الدور السياسي للمرأة

كان فرع الإتحاد النسائي الإسلامي بحمام الأنف يساعد عائلات المساجين السياسيين بالتنسيق مع الشباب الدستوري ويزورهم في السجن.

وشاركت المرأة في أحداث 9 أفريل 1938 وعند مجيء المقيم العام الجديد Eric Labonne يوم 24 أكتوبر 1938 إستقبلته 4 فتيات تونسيات هن زكية وجميلة الفراتي وسعيدة سباسي وشاذلية بوزقرو، وألقت زكية الفراتي خطابا بالفرنسية دعت فيه المقيم العام الجديد إلى إطلاق سراح المعتقلين وكن يهتفن بحياة بورقيبة والدستور والباي ثم ألقي عليهن القبض ووقعت محاكمتهن من أجل إنتمائهن إلى الحزب الدستوري ووقع عليهن العفو بمناسبة زيارة E. Daladier رئيس الحكومة الفرنسية بعد Léon Blum في جانفي 1939 إلى تونس وآستقبل E. Daladier هو الأخر بمظاهرة نسائية طالبت بإطلاق سراح الزعماء أيضا فألقي القبض على 10 منهن بتهمة التهريج في الطريق العام وصدرت ضدهن أحكام من 5 أيام إلى شهر وعند خروجهن من السجن نظم تجمع نسائي كبير وقعت فيه أول خطبة نسائية سياسية.

بعد الحرب العالمية الثانية

كان دور المرأة فاعلا في العمل السياسي. كانت المرأة ممثلة في لجنة التحقيق وتقصي الحقائق حول أحداث زرمدين التي جرت في جوان 1946 ممثلة في أشخاص نبيهة بن ميلاد ودوجة بن مصطفى وبدرة الورتاني كعضوات في هيئة الإتحاد النسائي الإسلامي التونسي.

وجاء في التقرير ما تعرضت له النسوة من إعتداءات جسدية عليهن وعلى عفافهن وسلب للحلي من طرف الحرس والجيش الفرنسي ودافعن وآستمتن في الدفاع ضد الإعتداء الوحشي الفرنسي.

وقد حصل مثل ذلك الإعتداء في أحداث بالوطن القبلي سنة 1952 وتعرضت المرأة إلى كل أنواع العنف وهتك الأعراض خاصة في تازركة.

مشاركة المرأة في المظاهرات وفي حركة المقاومة

المرأة والتعليم :

موضوع تعليم المرأة في تونس طرح من طرف رجال الاصلاح في تونس قبل الحماية الفرنسية ومن ذلك ما جاء في رسائل أحمد بن أبي الضياف بتاريخ 1856 وكأنها تجيب على تساؤلات قنصل فرنسا Léon Roches بتونس (1855 - 1868) حول تعليم المرأة وحقوقها في المجتمع العربي الإسلامي ولم يكن موضوع الدستور (كما نشاهده في الصورة للنساء المتظاهرات) إلا تعبيرا عن التعلق بالهوية بعيدا عن تعليم المرأة واستحقاق حقوقها في المجتمع. ففي غرة ماي سنة 1900 وجدت أول مدرسة خاصة بالفتيات بتونس بنهج المستيري عدد 22 وعلى سبيل المثال في الثلاثينات كانت هناك 34 مدرسة خاصة بالفتيات(1)

مظاهرة نسائية في حركة المقاومة

(1) المصدر : Histoire des femmes au Maghreb textes par Delinda Largueche, Centre de Publication Universitaire 2000.

وفي سنة 1952 قام وفد نسائي من الإتحاد بعملية تقصي الحقائق في الوطن القبلي وقدم تقريرا إلى الحكومة والحزب الدستوري.

والملاحظ أن الإتحاد النسائي الإسلامي وإن لم يكن باعثه هو الحزب الدستوري فإنه كان ينسق معه ويشاركه في برامجه مثل بقية المنظمات الوطنية لمكافحة الإستعمار وخاصة في فترة التعبئة العامة لجميع القوى الوطنية التي هيأها الحزب لتكوين جبهة وطنية موحدة ضد السلطة الفرنسية بتونس وبعث الحزب عدة شعب دستورية نسائية وأشرك المرأة في هياكله على نطاق واسع بداية من سنة 1950.

حقوق المرأة

في سنة 1955 إنعقد إجتماع نسائي كبير حضرته بشيرة بن مراد وإنبثق عنه وفد قابل الوزير الأكبر الطاهر بن عمار يوم 16 ديسمبر 1955 وأحمد المستيري نيابة عن وزير الداخلية وقدم لائحة كان أهم مطالبها :

أ) الإعتراف بالحقوق المدنية والسياسية بالتساوي بين الرجل والمرأة طبقا للميثاق العالمي لحقوق الإنسان وطبقا لاتفاقية الإستقلال الداخلي في 3 جوان 1955.(1)

ب) طالب الحكومة بتمكين المرأة من حق الإنتخاب والترشح في المجالس البلدية والتشريعية وتمثيلها في المؤسسات واللجان التي تهمها.

ج) إحداث مجلس أعلى للمرأة ضمن الحكومة لإعداد برامج التكوين والدفاع عن حقوقها.

د) طالب بإسناد وزارة إلى المرأة تهم الأمور الإجتماعية والصحة والعائلة.

وقد تصدرت هذه القضايا إهتمام الدولة بمجرد حصول تونس على الإستقلال التام. وبرزت إلى الوجود مجلة الأحوال الشخصية في عهد الرئيس بورقيبة يوم 13 أوت 1956 التي ضمنت المساواة في الحقوق والواجبات المدنية والسياسية بين الجنسين ووقع تدعيمها في عهد التحول المبارك في عهد الرئيس الحالي زين العابدين بن علي لإصلاح الثغرات الباقية بتلك المجلة.

(1) انظر وثيقة الاستقلال الداخلي في الملحقات.

الثورة المسلحة 18 جانفي 1952

الإنطلاق :

كان وصول المقيم العام الجديد Jean de Hautecloque على ظهر بارجة بحرية إلى تونس يعني الترهيب واستعمال القوة لقمع الحركة الوطنية وكذلك وصول الجنرال Garbey قائد الجيوش الفرنسية بتونس والذي قام بمجازر بمدغشقر ذهب ضحيتها 80 ألف شهيد كل تلك المظاهر لم تزد الوطنيين إلا صمودا فانتشرت الإضطرابات في كل مكان.

في تونس العاصمة

منذ الساعة السادسة صباحا سرى خبر إعتقال بورقيبة في كل الأوساط والجهات وأصبحت مدينة تونس مطوقة بقوات الأمن خاصة في الحي الأوروبي وعند أسوار المدينة العتيقة وأبوابها.

أضرب سكان العاصمة فأغلقت المتاجر والأسواق وكانت دوريات الأمن تجوب أهم شوراع المدينة إستعدادا للطوارئ.

إنطلقت الحوادث في باب منارة بداية من الساعة العاشرة من صباح يوم 18 جانفي 1952 بين المتظاهرين وقوات الأمن وأمطر المتظاهرون عربات النقل Trollcybus بوابل من الحجارة وهم ينادون "يحيا بورقيبة".

أسفر إشتباك بين المتظاهرين وقوات الأمن عن إستشهاد وطني وجرح ستة آخرين من المتظاهرين فتقهقروا نحو نهج المر خلف مقر البريد بشارع باب منارة.

وقع إعتقال الزعيم الحبيب بورقيبة ورفاقه يوم 18 جانفي في الفجر قبل الساعة الرابعة صباحا وكان ذلك إعلانا حقيقيا للثورة والمقاومة المسلحة التي وقع الإستعداد لها منذ سنوات وقد كانت حالة الطوارئ التي فرضتها فرنسا على البلاد إثر أحداث 9 أفريل 1938 مستمرة فاعتمد المقيم العام على ذلك لإبعاد بورقيبة إلى طبرقة ثم إلحاقه ببقية المبعدين إلى رمادة ومن بين من ألقي عليهم القبض في ذلك اليوم 18

جانفي 1952 السادة : (1) الحبيب بورقيبة، المنجي سليم، سليمان بن سليمان، الحبيب بن محمد الحبيب، أحمد عمارة، علي زفزوف، محمد جراد، خميس الكعبي، محمد النافع، Maurice Nizard، Belaïche بتونس، وعبد العزيز المستوري والمرابط في منزل تميم ومحمود الكافي بباجة، docteur Kaoual و Aubert في منزل بورقيبة (Ferryville) وهو إجراء إداري دون محاكمة لأن تونس خاضعة للأحكام العرفية، ودي هوتكلوك يبرر هذا العمل بإعادة الهدوء ولكن النتائج وردود الفعل الشعبية كانت في كل مرة عكسية.

في باجة(2)

نظمت مظاهرة صاخبة يوم 15 جانفي 1952 وألقي القبض على الدستوريين المحرضين فنظمت يوم 16 جانفي 1952 أمام السجن الذي أوقف فيه رجال الأمن الوطنيين في مظاهرة الأمس ووقع إشتباك عنيف بين الطرفين أسفر عن جرح 14 من بين المتظاهرين.

في منزل بورقيبة (Ferryville) : نظمت الشعبة الدستورية المحلية مظاهرة شارك فيها أكثر من 500 شخص ووقع إشتباك بين قوات الأمن والمتظاهرين المسلحين بالحجارة والعصي والزجاجات الحارقة أسفر عن إستشهاد شخص وجرح 25 منهم كما وقع جرح ثلاثة من رجال الأمن.

في بنزرت

في منطقة جرزونة وقع إيقاف زحف مظاهرة جاءت من الريف متجهة نحو بنزرت ووقع إشتباك بين المتظاهرين الذين يبلغ عددهم 600 شخص وقوات الأمن عند قناة بنزرت أصيب فيها 8 متظاهرين منهم إثنان جروحهما قاتلة وبليغة.

في ماطر : وقعت مظاهرة أمام مقر الولاية شارك فيها نحو 400 متظاهر ولم تقع فيها إصابات.

---

(1) **المصدر** :جريدة La presse بتاريخ 19 جانفي 1952.
(2) **المصدر** :نفس المصدر.

بداية المصادمات

إن أعمال المقاومة والشغب ضد الإحتلال لم تنقطع ولم يصبها أي فتور بل على العكس من ذلك ازدادت قوة وبأسا رغم القبض على كل قادة الحزب وحتى المسؤولين على التشكيلات والهياكل من الدرجتين الثانية والثالثة. منذ بداية الأحداث وضع الحزب خطة تتمثل في أن كل تشكيلة سياسية معروفة توازيها تشكيلة أخرى سرية تتولى القيادة بمجرد إلقاء القبض على الهيئة الأولى المتهمة بالقتل والتخريب أو غير ذلك.

يوم 18 جانفي 1952 تم إلقاء القبض على كل الزعماء السياسيين فأشرف من الغد الديوان السياسي السري على تسيير شؤون الحركة الوطنية ومن أعضائه فرحات حشاد والطيب المهيري وأحمد المستيري.

وفي نفس اليوم 18 جانفي 1952 أصبح فرحات حشاد هو المشرف على تسيير عمليات المقاومة المسلحة من مقر الإتحاد العام التونسي للشغل بنهج سيدي علي عزوز بالمدينة العتيقة، وكلف علي الزليطني بتهريب الوطنيين الذين لم تقبض عليهم السلطة بعد إلى طرابلس خوفا من إغتيالهم من طرف اليد الحمراء إلى أن جاء دور حشاد فوقع إغتياله يوم 5 ديسمبر 1952 حتى لا يتمكن من السفر إلى نيويورك مقر الأمم المتحدة ويعطي دفعا كبيرا للقضية التونسية بسبب علاقاته المتينة مع الأوساط النقابية العالمية، وخاصة لدى النقابات الأمريكية التي ساهم بصورة إيجابية وفاعلة في توحيد صفوفها بطلب منها وبالمقابل ساندت حكومة الولايات المتحدة القضية التونسية في الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف سنة 1952.

وعلى عكس تصور السلطة الإستعمارية كان إغتياله قد أعطى دفعا قويا في تونس وفي الخارج للحركة الوطنية وعجل بتحرير البلاد التونسية.

نظم الحزب صفوفه من جديد بمساندة المنظمات الوطنية وأعد خطة إستراتيجية للثورة المسلحة المتواصلة طويلة الأمد مع إستعمال جميع الوسائل لإخضاع السلطة لمطالب الشعب المتمثلة في عنصر واحد هو الإستقلال، وأصبحت كامل البلاد التونسية في حالة غليان وبدأت حركة المقاومة الشعبية المسلحة وأخذت عدة صيغ ومرت بعدة

مراحل إضطرت إزاءها فرنسا إلى الرضوخ إلى التفاوض من جديد رغم مواصلة القمع الشديد وحملات التمشيط بحثا عن الثوار والمناضلين الذين جعلوا حياة المعمرين الفرنسيين في خطر دائم والسلطة الإستعمارية في حالة إنهاك وإرهاق وتعبئة مستمرة بدون جدوى تذكر لأن المقاومة إنتشرت في كل الجهات في المدن والقرى والجبال والصحاري، وكونت سلطة الحماية حركة إرهاب مضاد وهي اليد الحمراء سنة 1952 لاغتيال الزعماء ونسف منازلهم كدليل على عجز قواتها العسكرية إلى جانب أنواع القمع والتعذيب والقتل والسجن والمحاكمة والنفي التي ينفذها رجال الأمن والمحاكم الفرنسية للقضاء على حركة المقاومة التي إكتوى بنارها كل الفرنسيين في كل المواقع ولم يزد نفي الزعماء إلى برج الباف وآغتيال فرحات حشاد النار إلا إشتعالا.

وتكونت فرق سرية للمقاومة في كل مكان إستطاعت أن تخرب المصالح الإستعمارية وأن تعكر على المستعمر حياته في البلاد التونسية حتى أصبح البعض يفكر في العودة إلى وطنه فرنسا لعجز السلطة عن حمايتهم.

كان الإلتفاف والمساندة الشعبية لحركة المقاومة كبيرا جدا وتجلى ذلك في التضامن والتعاطف مع المقاومين وإخفائهم في بيوت المواطنين عند إنسحابهم أمام جيش العدو الفرنسي وما يستعمله من معدات جهنمية، مدافع ، مصفحات، طائرات، فرغم إمكانياتهم المحدودة وأسلحتهم القديمة تمكن الثوار من الصمود وكان البطش الإستعماري لا يزيدهم إلا عزما ومضاء وإيمانا متجددا لتحقيق الهدف الأسمى وهو إستقلال تونس.

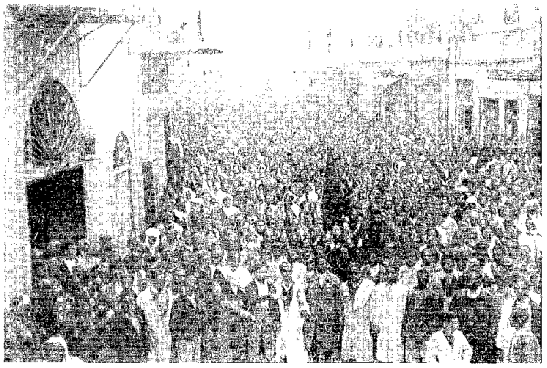

انطلاق مظاهرة 8 أفريل 1938 من ساحة باب سويقة

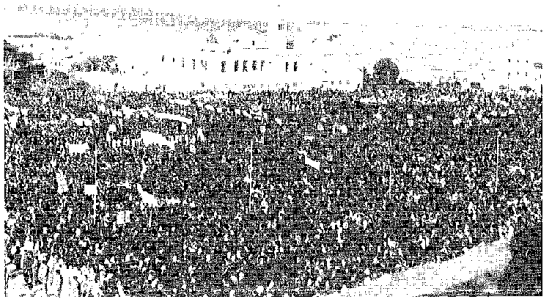

مواصلة الاجتماعات الصاخبة لإرهاب الخصم المتعنت

الجـــزء الثـــانـــي 1952 - 1954

أولا الثورة المسلحة 1952 - 1954

بدأ الإستعداد لها منذ مدة طويلة بتكوين وحدات سرية وتدريب شبان في مدارس عسكرية لدى مصر وسوريا والعراق وفي معسكرات بطرابلس كما تدرب البعض على صنع المفرقعات واستعمال الأسلحة من نوفمبر 1942 إلى ماي 1943 على يد ضباط ألمان أثناء احتلالهم تونس خلال الحرب العالمية الثانية وبجمع واقتناء بعض الأسلحة وتخزينها لليوم الموعود.

وجاء ذلك اليوم وكانت الإنطلاقة يوم 18 جانفي 1952 مع قرار المقيم العام منع الحزب الحر لدستوري من عقد مؤتمره واعتقال زعمائه وفي مقدمتهم بورقيبة ونفيه إلى طبرقة ثمّ إلى برج الباف ثم إلى جالطة واغتيال فرحات حشاد من طرف اليد الحمراء، يوم 5 ديسمبر 1952 ثم الهادي شاكر يوم 13 سبتمبر 1953 واغتيالات كثيرة أخرى من طرف اليد الحمراء.

تضاعفت المقاومة بعد إعتقال النقابيين والمسؤولين في المنظمات الوطنية والشبابية والجمعيات وتفنن المناضلون والشباب الدستوري والكشفي في صنع المفرقعات والقنابل اليدوية لتخريب المصالح الإستعمارية وتوخى أساليب مباغتة العدو في عقر داره.

شعب أبيّ

بعد فشل كل الوسائل السلمية ومع حسن الإستعداد الذي أبداه قادة الدستور للحصول على المطالب المشروعة للشعب التونسي في الحرية والإنعتاق طبقا لميثاق الأمم المتحدة، بعد كل ذلك لجأ المناضلون إلى القيام بثورة مسلحة لزعزعة أركان الإستعمار وقلع جذوره من تونس مهما كانت التضحيات بعزيمة فولاذية وإيمان قوي وقرار نهائي

لارجعة فيه بعيدا عن كل المراوغات والوعود الكاذبة والإصلاحات المزيفة التي كانت تستعملها فرنسا كلما إشتدت الأزمة في تونس.

وقد أظهر الشعب التونسي قدرة لانظير لها على الصمود أمام أنواع القمع وأساليب التعذيب التي سلطتها عليه قوات الجندرمة والجيش الفرنسي وأصبح عزمه يتجدد بالرد العنيف على كل إعتداء عليه.

فشنها حرب إستنزاف طويلة المدى لا يقدر عليها العدو مهما كان عتاده وعدده، الأمر الذي أحدث شللا عاما في أجهزة الإدارة الإستعمارية وأدخل رعبا تصاعديا في صفوف قوات الأمن والجيش وفزعا في قلوب المعمرين (المزارعين) وعلى رأسهم زعيمهم Colona وهلعا في نفوس المدنيين الفرنسيين خوفا من المداهمة والقتل رغم أن قوات الأمن منتشرة في كل مكان وتقوم بحراستهم ليلا نهارا.

وإذا كانت أساليب الجريمة التي قامت بها اليد الحمراء التي تعمل في الخفاء تحت أنظار الأمن وبحماية منه وتقوم باغتيال الزعماء والمناضلين في ديارهم أو في العمل ومداهمة مساكنهم وتفجيرها وإدخال الرعب على نفوس الأطفال والنساء والشيوخ وقتل الأطفال أمام والديهم، وإذا كان الجيش قد تمكن من تحقيق بعض الإنتصارات الإستعمارية في المدن وشدد الخناق على الفدائيين، فإن إنتشار المقاومة في الريف قهر العدو في الصحاري والجبال التي لجأ إليها وسفّه أحلامه في تحقيق أي إنتصار لأن الثوار يستعملون أساليب الكر والفر واللجوء إلى الشعاب والصحاري التي يصعب على الجيش معرفتها أو إقتحامها.

قرار المؤتمر السري للحزب

جاء في لائحة المؤتمر السري للحزب الدستوري المنعقد يوم 18 جانفي 1952 الذي منعه المقيم العام دي هوتكلوك والجنرال غرياي قائد الجيوش الفرنسية ما نصه :

«يؤكد المؤتمر أنه لا يمكن التعاون المثمر بين البلدين تونس وفرنسا إلا بإنهاء الحماية وإستقلال البلاد وإبرام معاهدة صداقة وتحالف على قدم المساواة».

الاشتباكات المسلحة بين الثوار والجيش الفرنسي

أما زعماء الحزب الآخرون فقد إختفى منهم أحمد المستيري والطيب المهيري.

ولم تقع ملاحقة فرحات حشاد لصفته النقابية وخوفا من السيزل والنقابات الحليفة له في الولايات المتحدة وكذلك النوري البودالي لصفته النقابية ولم يقع تتبع الهادي نويرة والصادق المقدم وجلولي فارس والمختار عطية.

التنسيق بين الثوار وقادة الحزب

تواصلت عمليات المقاومة بإشراف سري من القادة الدستوريين الذين بقوا في حالة سراح وقتل في تلك الفترة العقيد Durin في سوسة.

وكان علي الزليطني يجلب الأسلحة التي يتم إقتناؤها من ليبيا ويساعد الثوار والمناضلين على الهروب إلى ليبيا عند تضييق الخناق عليهم.

كان بورقيبة قبل نفيه إلى الجنوب رمادة خاضعا للإقامة الجبرية في طبرقة وكان فرحات حشاد يتصل به وينسق معه عمليات المقاومة والتخريب.

وكان فرحات حشاد والنوري البودالي بحكم إتصالهما بعمال المقاطع يتلقيان المفرقعات ويسلمانها للثوار لصناعة القنابل اليدوية والزجاجات الحارقة.

أما الطيب المهيري فكان من مخيلته ينسق مع حسن بن عبد العزيز الأعمال التخريبية عن طريق البشير بوعلي ومصطفى الفيلالي.

أما جلولي فارس فكان ينسق مع بشير زرق العيون لتوسيع شبكة المقاومة المسلحة. وكان الهادي نويرة يطلع الرأي العام الفرنسي والعالمي على مجريات الأحداث وأعمال القمع التي يتعرض لها الشعب التونسي عبر مقالات ينشرها على صفحات جريدة Le Monde.

وكان المختار عطية وغيره مثل الناصر بن جعفر وسليمان آغا وحسيب بن عمار يقومون بتنسيق عمليات إيصال الإمدادات من الأموال والأسلحة إلى الثوار في الجبال.

ويتولى المختار عطية تنسيق تلك العمليات وجمع التبرعات من التجار والمواطنين لتمويل الثورة وضمان إستمراريتها، وكان أكثر إتصالا بمجموعات الثوار في الجنوب وفي قفصة عن طريق أحمد التليلي وعن طريق الأزهر الشرايطي ومجموعات الشمال بقيادة هلال الفرشيشي والمحجوب بن علي وكان جلولي فارس ومبروك عبد الصمد ومنجي سليم ينسقون مع الطاهر الأسود والساسي الأسود والتنسيق بالساحل يتم بقيادة حسن بن عبد العزيز عن طريق مصطفى الفيلالي وبشير بوعلي.

وكان علالة العويتي ينسق مع مجموعة الهلال والهلال الأسود، لطبع وتوزيع المناشير والتعريف بالعمليات السرية للمقاومة المسلحة.

كل حركات الثورة كانت بإشراف الديوان السياسي السري وبمساعدة المنظمات القومية التي تمول بالمال وبالذخائر والرجال وتنظم الإضرابات العمالية وتغلق المتاجر لمزيد من الضغط على السلطة.

إستطاع صالح بن يوسف وحمادي بدرة بمساعدة من حسان بلخوجة الفرار إلى القاهرة.

التوزيع الجغرافي لبعض المقاومين

إنطلقت عمليات الثورة التحريرية في معظم جهات البلاد ومن بين قادتها الأزهر الشرايطي والساسي البويحيي وعمار البني وعمار القطاري وكان مجال عملياتهم في الجنوب وعمارة سلوغة والطاهر الأسود والساسي الأسود ويانس البوزيدي فإن مجال تحركاتهم في منطقة بني زيد بالأعراض. وعمار الغيلوفي وبلقاسم البازمي في منطقة المرازيق بقبلي. ومصباح الجربوع وأحمد الأزرق في منطقة مدنين وتطاوين. والعجمي بن مبروك في منطقة جلاص بالقيروان. وحسن بن عبد العزيز وصالح الفحل وعبد اللطيف زهير في الساحل. ومحمد النيفر بصفاقس. وهلال الفرشيشي بالكاف وسليانة، والمحجوب بن علي في بنزرت. وأخذ عدد الثوار يتزايد الأمر الذي دفع كل من تدرب على الجندية إلى الإلتحاق بصفوف الثوار. والروح الوطنية العالية التي تحلى بها الشبان جعلت الكثير منهم يندفع لمساعدة المقاومين والإنضمام إلى صفوفهم. فبعد أن كان عددهم سنة 1952 لا يتجاوز 3000 مقاوم مسلح متدرب إرتفع إلى الضعف

سنة 1954 ليصل إلى نحو 6000 ثائر .وكانوا يمارسون حرب العصابات بروح فدائية عالية والواحد منهم يساوي عشرة جنود فرنسيين بأسلحتهم المتطورة.

وقد كان جيش العدو زيادة على عتاده القوي الموجود بالبلاد التونسية يطلب النجدة مرارا من الجزائر وفرنسا ويستعمل كل أسلحة الدمار المصفحات، الدبابات، الطائرات، القنابل السامة، (أما الثوار فأسلحتهم بدائية) إلا القليل منها ،كان الجيش الفرنسي إلى جانب عمليات الغدر وجحافل الجواسيس التي يستأجرها، يقوم بعمليات مداهمات للثوار والوطنيين واغتيالات عن طريق اليد الحمراء التي ينفق عليها المعمرون وتشرف عليها قوات الأمن.

كان للسلطة جيش آخر من العملاء والمخبرين الذين يترصدون حركات الثوار وعائلاتهم ليرشدوا الجيش الفرنسي إلى مواقع المجاهدين في الجبال ومخابئهم في القرى والمدن إن دخلوا إليها سرا.

واستطاع المقاومون الصمود والتفوق على العدو للروح الوطنية العالية وتحمل المشاق التي تعودوا عليها إذ ليس لهم خيار غير ذلك فهم يقومون بعمليات فدائية في ظلام الليل ولمعرفتهم الجيدة للشعاب والصحاري والمسالك وتحركاتهم السريعة المفاجئة ومساعدة المواطنين لهم لحماية ظهورهم وإطلاعهم على تحركات العدو وتعريفهم بالخونة غالبا ما تكون عملياتهم ناجحة وحققوا إنتصارات عديدة وكبدوا العدو كثيرا من الخسائر.

المجلس الأعلى للمقاومة

كون الحزب في العاصمة فرقة تدعى اليد السوداء للتخلص من الخونة ورجال اليد الحمراء وكان البشير زرق العيون يشرف على المجلس الأعلى للمقاومة وتعمل الفرق السرية تحت مسؤوليته وتقوم باغتيالات منها قتل مدير جريدة النهضة الشاذلي القسطلي ورئيس قائمة بلدية تونس في 2 ماي 1953 لخيانته وتعاونه مع العدو وذلك لمشاركته العلنية في تجسيم السياسة الإستعمارية بدخوله في الإنتخابات البلدية ذات السيادة المزدوجة (نصف المقاعد للفرنسيين والنصف الآخر للتونسيين) وهو الأمر الذي وقع رَفْضه من الحزب ومن لجنة الأربعين التي شاركت فيها مختلف مكونات المجتمع المدني وأشرف عليها الباي.

عزيمة فولاذية بأسلحة محدودة

رجال الأمن في حالة استنفار منذ انطلاق الثورة سنة 1952

مكامن الثوار في مواجهة مع جيش الاحتلال

واغتالت فرقة اليد السوداء عز الدين باي الذي حضر بالإقامة العامة إحتفالا بعيد الثورة الفرنسية يوم 14 جويلية وعبر للمقيم العام عن إستعداده للتعاون معه وتولي العرش إذا وقع عزل الأمين باي وقد عرف عزالدين باي بعدائه للمناضلين الدستوريين.

وقامت اليد السوداء بعمليات مماثلة ضد اليد الحمراء فوضعت قنبلة ومتفجرات في العمارة التي كانت تأوي قيادة اليد الحمراء في الحي الأروبي وحاولت تفجير حانة Madame Blanc بمونفلوري لأن أهم روادها من عناصر اليد الحمراء.

أمثلة لبعض المعارك والعمليات الفدائية

1) معركة السطح (بضواحي ڤفصة على طريق الرديف)

يوم 13 فيفري 1952 نصب بعض الثوار كمينا بقيادة العربي العكرمي لسيارة (تراكسيون) بها عونان من الحرس الفرنسي قتلا وجرحت إمرأة فرنسية في كتفها. وفي تلك المدة إختفى الأزهر الشرايطي فظنت السلطة أنه هو الذي قام بالعملية واعتقلت السلطة خمسة من المواطنين منهم عمر بن سليمان الثليجاني الذي مات في السجن تحت التعذيب وحكمت على الآخرين بالإعدام.

كما اعتقل أحمد التليلي(1) إثر المعركة وجلبت السلطة فرقة من القومية بقيادة النقيب لاجاك (يلقب بغزال الصحراء) للقضاء على المقاومة في ڤفصة في المهد وباء بالفشل.

2) معركة وادي بياش

يوم 15 مارس 1952 عمد المراقب المدني بڤفصة إلى وضع حراسة عند مداخل المدينة ومنها سرية في وادي بياش فهاجمهم الثوار بغتة فمات بعضهم وفر الباقون إلى ڤفصة. كان بڤفصة ثلاث ثكنات وبعد نحو نصف ساعة قدم الجنود من إحدى الثكنات في مصفحات وشاحنات وبعد تراشق دام نحو ساعة بين الجيش والثوار إنسحب

(1) المصدر : مذكرات العربي العكرمي 1996.

المجاهدون واعترف المراقب المدني بقتل 12 جنديا وجرح 20 منهم وحرق شاحنة بقذيفة حارقة أطلقها الثوار، وكان رد فعل السلطة بعد ذلك الإنتقام من سكان قصر ڤفصة ظنا منها أنهم هم الذين قاموا بالمعركة، إستشهد في المعركة 6 من الثوار وعدد من المدنيين.

في سنة 1953 وبعد سنة كاملة ضيق فيها الجيش الخناق على المجاهدين بكل مايملك من مدافع ومدرعات وطائرات، لكن 30 من ثوار ڤفصة تمكنوا من الفرار إلى الجبال المحيطة بالمدينة، وكانوا لايشتبكون مع العدو في معارك إلا بعد الزوال لتحقيق مايمكن من الأهداف ويبقى أمامهم الليل للإنسحاب والإختفاء تحت جناح الظلام.

في غرة جانفي 1954 تم إطلاق سراح المنجي سليم والطيب المهيري من السجن تحت الضغط بسبب تصعيد أعمال المقاومة، كما تضاعفت عمليات اليد الحمراء لاغتيال الوطنيين.

عقد الثوار إجتماعا في جبل صمامة وقسموا الأدوار والمناطق والقيادات فيما بينهم لتشمل الثورة كامل البلاد حيث أصبح الشعب التونسي كله رجالا ونساء وأطفالا متبنيا للمقاومة المسلحة في الجبال والمدن والقرى بإشراف وتنظيم من الحزب الحر الدستوري التونسي فكسبت المقاومة الشعبية بكل مكوناتها سندا في الداخل والخارج الأمر الذي إضطر فرنسا إلى قبول التفاوض، ولما عمت الإضطرابات والتخريب للمنشآت والمصالح الفرنسية إضطرت إلى قبول مبدإ الإستقلال الداخلي الذي أعلن عنه منداس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية بنفسه يوم 31 جويلية 1954 أمام الباي بقصر قرطاج بتونس.

3) معركة ڤغزة 9 أكتوبر 1954

تعتبر من المعارك الهامة التي وقعت في الجنوب وشارك فيها من الجانب التونسي سبع كتائب من المجاهدين بقيادة الأزهر الشرايطي والعربي العكرمي ومحمد الرداوي وعلي الوهيبي وعبد الحميد العكرمي وعمار البني البوعمراني وبوشماو الكريمي وصل عددهم الجملي إلى 232 مقاتلا. أما جيش العدو فقدر بنحو 18000

جندي(1) وضابط جاؤوا من حاميات ڤفصة وصفاقس وڤابس بكامل معداتهم الخفيفة والثقيلة وشاركت ثلاث طائرات في المعركة أسقط الثوار واحدة منها ، قدم الجيش الفرنسي من منفذين عن طريق الرديف وعن طريق المتلوي ـ توزر، وكان التسابق بين الجانبين للتحصن في المواقع الجبلية في تمغزة لكن المجاهدين تمكنوا من إحتلالها قبل وصول العدو.

وكانت خسائر المجاهدين تتمثل في سقوط شهيد هو بوشماو الكريمي وجريحين أما خسائر العدو فكانت ضابطين إنفجرت بهما الطائرة التي أصابها الثوار بقذيفة ملغمة وعدد كبير من القتلى والجرحى.

وتواصلت المقاومة في كل مكان من ذلك معارك في : جبال تمغزة، الرديف، سيدي يعيش، وعرباط وماجورة (ڤفصة) وجبال صمامة والشعانبي بالڤصرين وقولاب والباردة ووسلات(القيروان) وجبال سيدي بوزيد، وجبال سليانة، وجبال بنزرت.

4) عمليات فدائية

نظمت يوم 12 ديسمبر 1952 مظاهرات وإضرابات في كل مناطق البلاد التونسية على إثر اغتيال فرحات حشاد ووقعت مع الجيش الفرنسي عدة إشتباكات مسلحة منها كومندوس حشاد الذي وقع تدريبه في ليبيا تحت إشراف علي الزليطني إستشهد معظم الفدائيين وعددهم أحد عشر شابا وجرح إثنان :

شهداء المعركة

عبد الله بن بلڤاسم، حمادي بن الصادق الونيس، الناصر بن حجل، المنجي الشابيبي، المختار والبشير الغول، والحبيب وصالح ومنصور (من سوسة)، حمادي اللومي وجرح اثنان أما خسائر العدو فكانت محدودة لقلة خبرة الشبان الفدائيين وكثرة عدد وعتاد العدو.

(1) **المصدر** : مذكرات العربي العكرمي 1996 أحد الثوار المشاركين في المعركة.

أمثلة للمقاومة في العاصمة

إضراب الجوع النسائي

يوم 2 فيفري 1952 وقع إضراب جوع نسائي في جامع الزيتونة شاركت فيه مناضلات منهن خديجة الطبال، بختة الدهان، وشاذلية بوزڤرو وزينب الميلادي وسعيدة ساسي وناجية الدويري برناز كاتبة الأميرة زكية إبنة الأمين باي والأميرة فاطمة حفيدة المنصف باي حرم زين العابدين بن عاشور وبشيرة بن مراد رئيسة جمعية المرأة المسلمة، وتواصل الإضراب ثلاثة أيام.

لم تنقطع العمليات الفدائية في المدن وخاصة في العاصمة من إشتباكات مع رجال الأمن خلال المظاهرات أو وضع متفجرات في مقرات المصالح الحيوية الإستعمارية وإلقاء الزجاجات الحارقة على قوات العدو أو في المناطق التي يتردد عليها ويتواجد فيها وتأويه.

يوم 2 فيفري 1952 وقع إضراب عام في تونس دعا إليه الحزب والمنظمات الوطنية إحتجاجا على الجرائم التي إرتكبها الجيش في تازركة.

يوم 27 فيفري 1952 وقع إلقاء قنبلة بمركز القيادة العسكرية الفرنسية بباب منارة بتونس.

يوم 29 فيفري 1952 نظمت مظاهرة بساحة الإقامة العامة بالحي الأروبي بالعاصمة، ومظاهرة بالمدينة العتيقة إنطلاقا من الحلفاوين(1) إلى الحي الأروبي إستشهد فيها خليفة البحري حيث كان الأروبيون يطلقون النار على المتظاهرين من شرفات منازلهم.

ألقى أحد المناضلين قنبلة بمبنى الإذاعة في ساحة المكتب الإسرائيلي(قرب وزارة التنمية الإقتصادية) ألحقت بها أضرارا.

وقع قطع خطوط الهاتف في بوشوشة(Saint Henry سابقا) طريق باردو.

وقع حرق مستودع للسكك الحديدية برادس.

(1) الحبيب قرار : لتحيا تونس.

ولم تتخلف المرأة التونسية عن القيام بدورها في هذه الإضطرابات.

دعت رئيسة المنظمة النسائية بشيرة بن مراد إلى مظاهرة ألقت الشرطة فيها القبض على عديد من المتظاهرات منهن (بشيرة بن مراد، شاذلية بوزقرو، زينب الميلادي).

يوم 10 مارس 1952 ألقيت قنبلة يدوية من صنع محلي على مركز الشرطة بباب سويقة أسفر عن قتل أحد الأعوان وجرح 3 آخرين ألقت الشرطة القبض على صلاح الدين الهواوي وكان مكلفا بتسليم القنابل اليدوية إلى الثوار بمنزل عبد الرحمان ماجول.

يوم 12 مارس 1952 إنطلقت مظاهرة من الملاسين وألقى بعض المتظاهرين قنبلة يدوية على دبابة فدمرتها.

يوم 18 مارس 1952 وضعت قنبلة في سينما الكوليزي وأخرى بترشيح المعلمين وذلك ردا على ماقامت به اليد الحمراء من وضع قنبلة بمنزل محمد شنيق برادس.

يوما 22 و23 مارس تجمعت مظاهرتان أمام مقر إقامة صلاح الدين البكوش رئيس الحكومة التونسية المتعاون مع الاستعمار والذي نصبته فرنسا.

يوم 14 جانفي 1953 تم تفجير قنبلة بعمارة بنهج الأهرام (قرب شارع لندرة) بالحي الأروبي أسفرت عن قتل إثنين وجرح إثنين آخرين.

يوم 24 جانفي 1953 فجر المناضلون ثلاث قنابل ليلا واحدة بمحطة توليد الكهرباء بالعمران والثانية بمركز الشرطة بباب سعدون والثالثة بمركز البريد في باردو.

يوم 2 فيفري 1953 تفجير قنبلة في مقر ديوان التجارة بشارع فرنسا بالمرسى وأخرى بمنزل يقطنه فرنسي.

يوم 10 فيفري 1953 وقع تفجير قنبلة بمركز الشرطة بباب سعدون وتمكن ثلاثة ثوار موقوفين من الفرار من المركز خلال الإنفجار وحالة الذعر التي أصابت الأعوان.

يوم 13 فيفري 1953 إنفجرت قنبلة بصيدلية ڤبريال وأخرى بمحطة توليد الكهرباء بباب الجديد وثالثة بمقر الشركة الفرنسية للقروض (شارع بورڤيبة حاليا) شارع Jules Ferry سابقا.

16 فيفري 1953 قطع خطوط الهاتف عن ثكنة (صلاح الدين بوشوشة حاليا) Saint Henry بباردو.

17 فيفري 1953 إنفجار قنبلة بالمولد الكهربائي بباب العلوج وأخرى بشركة أسفار بنهج مالطة.

27 فيفري 1953 إنفجار قنبلة بشركة فرنسا الجوية.

2 مارس 1953 تفجير قنبلة في دار محمد غشام وزير الصحة من الموالين لفرنسا وأخرى بمغازة بن منصور من المتعاونين مع السلطة.

16 مارس 1953 إنفجرت قنبلة بالمغازة العامة نهج أميلكار.

17 مارس 1953 تفجير قنبلة بمنزل وزير التجارة وأخرى بالمولد الكهربائي في ساحة معقل الزعيم.

2 ماي 1953 إغتيال الشاذلي القسطلي المرشح الأول للانتخابات لبلدية تونس التي قاطعها الحزب لأنها إنتخابات تكرّس السيادة المزدوجة بين التونسيين والفرنسيين.

14 جويلية 1953 وقع إغتيال عزالدين باي بوصفة خائنا يتعاون مع السلطة الفرنسية (1).

والملاحظ أن كل هذه العمليات الفدائية الشجاعة تمت في عهد الطاغيتين المقيم العام De Hautecloque والجنرال Garbay قائد الجيوش الفرنسية بتونس رغم حالة الطوارئ ووسائل القهر والتنكيل ضد المواطنين واعتقال الآلاف منهم والمحاكمات الجائرة والإغتيالات التي تقوم بها اليد الحمراء بتشجيع من السلطة الإستعمارية وبتمويل من المعمرين.

(1) الحبيب قرار : لتحيا تونس.

بعض جرائم اليد الحمراء

أما عمليات التصفيات الجسدية للمناضلين التي قامت بها اليد الحمراء الفرنسية فهي كثيرة نورد بعضها :

- إغتيال فرحات حشاد يوم 5 ديسمبر 1952.

- وضع قنبلة في متجر عامر المكني في باب سعدون لأنه عضو بالجامعة الدستورية وفجرته ووُضع قنبلة بدار جلولي فارس لكنها لم تنفجر.

- فجرت معمل حلويات في باب سعدون يوم 22 جانفي 1953 لصاحبه ربانة قريب الشاذلي ربانة الذي يملك ضيعة في طرابلس يتدرب فيها الثوار التونسيون للقيام بعمليات تخريبية في تونس.

24 جانفي 1953 وضعت قنبلة في منزل الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الدستوري في رحبة الغنم بتونس، كما وضعت قنبلة بدار سعيد المستيري بالمرسى.

13 سبتمبر 1953 قامت باغتيال الهادي شاكر في مدينة نابل وهو في الإقامة الجبرية.

الثورة المسلحة من خلال تقاريرهم

وثائق من وزارة الخارجية الفرنسية
محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية

تقديم :

نتابع فيما يلي بعض الأحداث التي جدت في البلاد التونسية بداية من 18 جانفي 1952 وكانت الشرارة الأولى لثورة عارمة مسلحة كما جاء في التقارير الصادرة عن السلط الإستعمارية حسب الوثائق التي تم إعدادها وتعريبها لنضعها أمامكم، ومن خلالها يتبين للقارئ الكريم جسامة التضحيات التي تحملّها الشعب التونسي الأبيّ لنيل الإستقلال وهي وثائق تعبر عن وجهة نظر الإقامة العامة لفرنسا لأحداث شهد بها الخصم وكانت وماتزال محلّ إعتزاز كل التونسيين وخاصة الشباب منهم للمحافظة على المكاسب الغالية وتنميتها تماشيا مع النسق السريع للتحولات العالمية التي نعيشها في ظل العولمة والتحرر الإقتصادي الذي خصصه صانعوه لفائدتهم. لكن تونس الصغيرة في حجمها الكبيرة بمثلها وطموحاتها تستطيع أن تستفيد من الأوضاع العالمية الجديدة بآستعمال كل ما تملك من ذكاء وعلم ومهارة وما لها من مخزون حضاري مع الإيمان القوي العميق بقضية تونس ومستقبل أجيالها وحقهم في البقاء والنماء الأمر الذي يكون دوما هاجس جميع أبناء البلاد.

وهذه عينات لبعض الوثائق الأمنية التي يجب التفطن لمحتوياتها كما قدمناه سابقا في تقرير مماثل من المقيم العام Marcel Peyrouton عن أحداث المكنين سنة 1934 ونشير الآن إلى أحداث أخرى هي لسان المستعمر ومن وجهة نظره لنستشف الحقائق من خلالها ولا نأخذها على علاتها.

تقديم للوثائق بعد تعريبها بتصرف عند الضرورة

حوادث جانفي 1952 (1)
"تقرير الكاتب العام للحكومة التونسية
إلى سفير فرنسا المقيم العام بتونس"

الوضع العام يوم 27 جانفي 1952 :

I) ملاحظات عامة

لقد عم الهدوء كافة أنحاء البلاد نتيجة للتعليمات الصادرة عن السيد المقيم العام لكن لاتزال بعض المشاكل قائمة الذات وتثير الإهتمام وفي مقدمتها رغبة صالح بن يوسف الذي يعمل على تحقيق جميع مطالبه في باريس دون قيد ولا شرط كذلك ردود فعل بعض التجمعات السكانية في أحواز العاصمة والمناطق الريفية تجاه السياسة التعسفية المتوخاة.

لقد شُلّت حركة البلاد (المدينة والريف) حيث تكاد تتوقف جميع الأنشطة الإدارية والتجارية الصغرى والمتوسطة، إن الإقتصاد التونسي في تدهور مستمر حيث عم الركود جميع الأنشطة وتفاقمت الخسائر المادية.

II) التونسيون صامدون والفرنسيون سيفقدون الأمل إذا لم تتغير الوضعية السياسية حالا :

أ) التونسيون : المناهضون للسياسة الفرنسية ينتظرون إشارة لإعادة الثورة التي إذا لم يشنوها غدا فمعنى ذلك أنهم سيحققون جزءا من مطالبهم في مفاوضاتهم بباريس.

(1)المصدر : وثائق وزارة الخارجية الفرنسية السلسلة التونسية 1950 - 1955 ، بكرة 658 مجلد 341 محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

أما المتعاطفون مع الوطنيين دون إنخراط إلى حد الآن معهم فهم على وشك الإلتحاق بهم ومشاركتهم :

- إذا قامت الثورة من جديد فإنهم يساندون القائمين بها ويكونون إلى جانبهم.

- وإذا تم الإنتصار السياسي على فرنسا من طرف الحزب الدستوري الجديد يكونون حاضرين لدفن فرنسا بتونس.

أخيرا، إنّ التونسيين الأوفياء لفرنسا والذين تعاطفوا رغم أنفهم معنا ينتظرون بصبر نهاية قد تكون مخيفة بالنسبة لهم، فهم غير قادرين على رد الفعل ولا ينتظرون إلا معجزة لإخراجهم من المأزق الذي وقعوا فيه. في جميع الحالات فنحن لا يمكن أن نأمل في إعادتهم إلى السلطة.

أما فيما يخص القصر وعائلة الباي فقد خسرنا نهائيا الأمير الشاذلي باي الإبن الأكبر للملك الذي إنضم مؤخرا إلى الدستور الجديد الذي ربط مصيره به إذ أصبح لا يمتثل إلا لأوامر القادة الدستوريين وخاصة فرحات حشاد.

بعد قدوم السيد دي هوتكلوك بيوم كاد الشاذلي باي أن ينفصل عن حركة الدستور الجديد الذي وقع تحت تأثيره عند قدوم السيد باريليي " LOUIS PERILLIER" حيث إستغل ضعفنا وكذلك الحال بخصوص شقيقه محمد أما فرحات حشاد فلا يمكن أن يتراجع عن موقفه أو يتم التفاهم معه.

أما الباي فهو يعتمد علينا في حمايته من تأثيرات وضغوطات عناصر الحزب الدستوري الجديد التي يتحملها رغم إرادته، فقد تفطن هو أيضا إلى ضعفنا حيث أصبح يساير الأوضاع دون ردود فعل في أي حال من الأحوال.

بقي أن نشير إلى الأميرين الأولين عزالدين والصادق باي فقد ساعدانا كثيرا ولم يترددا في إعلان موالاتهما للحكومة الفرنسية لكننا جازيناهما بالجحود ولم نقدم لهما شيئا حيث أنهما فقدا الأمل فينا وسيرتميان في أحضان الباي أو القادة الدستوريين القدامى.

ب) الفرنسيون : الإدارة العليا "الفرنسية" والموظفون والعمال، الفلاحة وأصحاب الحرف والأعراف يواجهون في الظرف الراهن نفس الأوضاع ونفس المشكل فإن مصالحهم الإقتصادية والمالية سجلت ركودا وبدأت الأحوال خلال المدة الأخيرة تتطوّر من سيء إلى أسوإ وهي لا تتطلب فتح مفاوضات في الوقت الحاضر حتى مع الباي الذي أصبح أسيرا داخل مجموعة معينة.

جميع الفرنسيين يطالبون بعزل كل الوزراء التونسيين ولو بالقوة لأنهم أظهروا تورطهم مع الدستور الجديد المعادي للسلطة الفرنسية وهذا أمر واضح لكل ذي عينين.

ونظرا للوضع الحالي وركود الشؤون الإدارية في البلاد على السيد المقيم العام أن يتخذ بنفسه قرارات حازمة أكثر واقعية لمساعدة الموظفين السامين الفرنسيين.

أما أنصاف الحلول الضعيفة التي آتخذت ضدّ بورقيبة فهي لاتعمل إلا على خلق جو جديد من العصيان وخلط بين الأمور وفي الأذهان من شأنه إستبعاد كل الحلول للوصول إلى التهدئة المعقولة.

الخلاصة هي أن الوزراء التونسيين المتعاطفين مع الثورة يجب إبعادهم عن الحكومة كما يجب الضغط على الباي وبورقيبة المسؤول الأول على إشعال نار الفتنة وبث الشغب وإراقة الدماء، فالواجب إيقافه ومحاكمته عسكريا.

إن المعلومات التي إستقيناها إلى حد هذا اليوم من التونسيين والفرنسيين والتي تنذر بالخطر جعلتني أقوم بإعلام السيد السفير المقيم العام.

الإمضاء

Pons

حوادث جانفي 1952 (1)

تسلسل الأحداث

سلدق حول التقرير السياسي لشهر جانفي 1952

تسلسل أهم الأحداث :

من 13 إلي 22 جانفي 1952

صحبت المظاهرات الدستورية حوادث كان على مصالح الامن أن تتصدى لمئات أو آلاف من المتظاهرين الذين يتسلحون بالحجارة والقنابل المحلية والاسلحة النارية. والملاحظ أن هذه الاحداث وقعت في المناطق التي زارها بورقيبة ودعا فيها السكان إلى آستعمال القوة والعنف.

يوم 14 جانفي في تونس :

تجمع مئات من المتظاهرين حول قصر العدالة وكانوا يهتفون بعبارت عدائية وينادون بإطلاق سراح المعتقلين وقد هاجموا خلالها قوات الامن وأطلقوا عليها عبارات نابية جرح فيها عونان. تم ذلك في الوقت الذي كانت تجري فيه محاكمة عبد العزيز المسطوري المتهم بتنظيم مظاهرات يومي 14 جويلية و 8 أكتوبر 1951 وباحتلال مكاتب إدارة الأشغال العامة وقع إثرها إعتقال 19 شخصا من بين المتظاهرين. عند محاكمة المسطوري يوم 18 جانفي 1952 ثبتت التهم المنسوبة إليه فصدر ضده حكم بثلاثة أشهر سجنا وغرامة مالية قيمتها 50 ألف فرنك وبعد قضاء مدة السجن تم نفيه صحبة تونسيين آخرين.

---

(1) المصدر : أرشيف "محفوظات" وزارة الفرنسية المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

يوم 16 جانفي في بنزرت :

صباح ذلك اليوم إغتنم رئيس الحزب الدستوري الجديد فرصة إيقاف تسع نسوة من بين 18 إمرأة نظمن مظاهرة نسائية في باجة قبل ذلك بيوم فأعلن الدعوة للقيام بإضطرابات.

وقعت نقلة الموقوفات من باجة إلى بنزرت لمحاكمتهن و قد أخذت الاحتياطات الأمنية اللازمة تحاشيا للحوادث ولم تتمكن القافلة التي تقلهن من التحرك ليلا وكان ذلك أفضل ولم تخرج إلا في الساعات الاولى من صباح الغد ووصلت حوالي الساعة التاسعة إلى بنزرت.

على طول الطريق كانت السيارات الخاصة التي تحمل الدستوريين تسبقنا أو تسير خلفنا رغم قيام الحرس (الجندرمة) بنصب الحواجز لإخلاء الطريق بين باجة وبنزرت ومع ذلك تمكن بعض المحرضين من تنظيم مظاهرات ومسيرات بدعوة من الحبيب بن محمد كما فعل في ماطر وبمجرد أن بلغ خبر وصول الموقوفات إلى بنزرت وقعت عدة اضطرابات في كلتا المدينتين ماطر وبنزرت وكان عدد المتظاهرين 400 شخص يتقدمهم الحبيب بن محمد إحتلوا مقر الولاية "قيادة" وكانوا يهتفون بشعارات معادية للسلط الفرنسية والتونسية وينادون بالثورة. مع العلم أن الحبيب بن محمد وقع التنبيه عليه مسبقا من طرف "القائد" ليمتنع عن السير في ركب القافلة التي تقل الموقوفات. ولم تتمكن قوات الامن المتكونة من ثلاثة أعوان من إيقافه ولم ينضبط للاستدعاء الذي وجهه إليه مركز الأمن" بفريفيل" منزل بورقيبة.

عقدت في بنزرت إجتماعات في نوادي الشعب الدستورية وكان المدعو بوبكر باكير يخطط للقيام بعملية لإفشال سجن المعتقلات وتسريحهن وكذلك تسريح غيرهن من السجينات .

دعا الوالي المحرضين من النقابيين والدستوريين لتذكيرهم بمنع تنظيم المظاهرات فالتزموا بذلك وبعد هنيهة وجد المعتمد أول "الكاهية " المحرض بوبكر باكير في حالة هستيرية يقود مظاهرة يتراوح عدد أفرادها ما بين 400 و 500 شخص يرددون النشيد الوطني عازمين مهما كانت التكاليف على الوصول إلى السجن و تحرير النساء المعتقلات.

مرة أخرى وعد بوبكر باكير بعدم تنظيم مسيرات وما أن غادر " الكاهية " المعتمد أول نادي الشعبة حتى وجده يقود مظاهرة أخرى يزيد عدد أفرادها على ثمانمائة 800 متظاهر وكانت منظمة على شكل أربعة صفوف وكان المتظاهرون يحملون العلم التونسي متوجهين نحو السجن المدني وفجأة غيروا وجهتهم نحو مقر الولاية "القائد".

إن تنظيم المظاهرات كان مقصودا وعدم رد الفعل كان غير ممكن. فقد هجم المتظاهرون على مقر الولاية وأمطروها بوابل من الحجارة، وعندها أسرعت قوات الامن وتدخلت فأخلت المكان في بعض دقائق ومع ذلك تمكن بعض المتظاهرين من إلقاء قنابل وزجاجات حارقة كما أطلقوا عيارات نارية من بعض سطوح المنازل المجاورة.

في الساعة الرابعة مساء ساد الهدوء نسبيا وكانت حصيلة ذلك الهيجان بعض الجرحى في صفوف قوات الامن و أكثر من 20 جريحا في صفوف المتظاهرين الذين لم يصب أي واحد منهم بالرصاص.

و كان وكيل الجمهورية في تلك الاثناء يحقق مع المعتقلات في السجن، بدأت المحاكمة على الساعة الخامسة مساء ووقع التصريح بالحكم على الساعة التاسعة ليلا وتم الاعلان عن إطلاق سراح جميع المتهمات ووضعت حافلة على ذمة المسرّحات لنقلهن إلى العاصمة.

يوم 17 جانفي بمنزل بورقيبة "فيريفيل " :

في ليلة 16 جانفي 1952 صدر نداء في فريفيل من المحرضين الدستوريين والنقابيين يدعون فيه السكان إلى تنظيم مظاهرة يحتجون فيها على ما يسمونه بأحداث الشغب التي وقعت في تونس يوم 15 جانفي وفي بنزرت يوم 16 جانفي كما يدعون فيه عمال الترسانة البحرية بـ" فريفيل " إلى الاضراب والتظاهر.

وقد أعلن الطيب تقية في الإجتماع الذي نظمه بالمناسبة أن الاستعمار الفرنسي يقتل الاطفال ويسجن النساء والقادة الوطنيين فعلى كل التونسيين أن يشاركوا في المظاهرة الاحتجاجية صباح غد وأن لا يتزحزحوا عن مواقعهم ولو ألقيت عليهم القنابل.

على الساعة الثامنة صباحا تجمع نحو ألف متظاهر أمام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل وكانوا مسلحين بالحجارة والعصيّ والسكاكين ووضعوا في أطراف الهراوات شفرات حلاقة ونظموا مسيرات إلى مقر المعتمدية "الخليفة" فتصدت لهم قوات الشرطة ولكن لم تتمكن من تعطيل المتظاهرين الذين تجاوزوها فاستنجدت السلطة بقوات الحرس المتجول و برجال المطافئ بترسانة منزل بورقيبة البحرية ولكن كل ذلك لم يكن كافيا لتشتيت المتظاهرين.

تبين للطرفين خلال الاصطدام جرح رئيس مركز الشرطة كما جرح 23 من المتظاهرين وثلاثة من قوات الأمن ثم عادت الامور إلى مجاريها الطبيعية بسرعة.

يوم 17 جانفي في بنزرت

علمنا أن مظاهرات أخرى جرت في بنزرت في نفس اليوم بمساعدة "عصابات مسلحة "، وفي منزل عبد الرحمان أيضا وغيرها، وأقام الأمن حواجز في مداخل مدينة بنزرت لمنع دخول متظاهرين جدد كما أقيمت حواجز أخرى قرب البطاح حيث تجمع نحو 800 متظاهر حول مقبرة جرزونة وكانوا يحملون أسلحة نارية وقنابل محلية في علب تحتوي على متفجرات واشتبكوا مع رجال الأمن كامل الصباح وكانت النتيجة قتل متظاهر وجرح اربعة آخرين.

يوم 18 جانفي بتونس :

تظمت عدة مظاهرات في الاسواق ووقعت مصادمات قذف خلالها المتظاهرون رجال الامن بالحجارة فأطلقوا عليهم النار وقتل أحد المتظاهرين وجرح آخرون إثنان منهم جروحهما بليغة.

يوم 18 جانفي في قليبية :

وقعت عدة مظاهرات شارك فيها نحو 800 شخص وتخللتها إصطدامات أسفرت عن 2 جرحى في صفوف الامن و 2 في صفوف المتظاهرين.

يوم 19 جانفي بباطر :

عاد "القياد" "العمال" الولاة إلى سالف أنشطتهم السياسية إزاء منظوريهم لشرح أسباب الوضع العام الذي تعيشه البلاد والاجراءات التي تم إتخاذها لتهدئة الخواطر، في ذلك الوقت جاءتنا أخبار من باطر تفيد بأنه في اليوم السابق تم تنظيم إجتماع بنادي الشعبة الدستورية دعا فيها المحرض محمد بن شعبان سكان الجبال المجاورة للمشاركة في المظاهرة صباح غد وقال لهم لا تخافوا الدبابات ولا المدرعات إذ في إمكانكم تحطيمها بالزجاجات الحارقة، وكانوا يقولون ببساطة إننا سنموت ولكن لا بد من حرق الدبابات.

خرج المتظاهرون وكان هدفهم الاساسي الإعتداء على قادة رجال الأمن وهاجموا الفرنسيين ومن بينهم "معمر" صاحب ضيعة فلاحية عمره 76 سنة وقابض البريد وأحاطوا بثكنة الحرس. كان عدد المتظاهرين نحو 2000 شخص ينادون "الاستقلال الاستقلال" وعند ذلك تم الاستنجاد بكتيبة فدائية من جيش البحرية.

تفاقم الوضع وحوالي الساعة العاشرة والنصف حل بالمكان الوالي "القائد" "العامل" الذي أعلم المتظاهرين بأن رجال الامن أطلقوا سراح كل المعتقلين بما فيهم المحرض محمد بن شعبان (الواقع أنه تمكّن من الفرار).

ألحق المتظاهرون أضرارا بالدبابات والشاحنات وكانوا يظنون أن القوات سوف لا تطلق عليهم الرصاص بمقتضى إتفاقية ممضاة بين المقيم العام والباي، لكن عندما إقتحم المتظاهرون شاحنة تحمل النفط طلب الامن الإذن بإطلاق النار وتم ذلك فعلا على الساعة العاشرة وخمس وأربعين دقيقة فسقط العديد من الجرحى والقتلى في صفوف المتظاهرين الذين كانوا مسلحين بالحجارة والعصي وقضبان الحديد وكانت الحصيلة (10 قتلى، 30 جريحا) وعندها تفرق المتظاهرون في الحال.

لقد كانت حالة هجوم حقيقي من طرف المتظاهرين الهائجين على قوات الامن لاحتلال ثكنة الحرس وحاول أحدهم الإعتداء على رئيس الحرس (الجندرمة) بسكين ولم تتمكن المدرعات والشاحنات من دخول ثكنة الحرس بسبب محاصرتها من طرف المتظاهرين ورغم ضربهم بمؤخرات البنادق عيل صبر قوات الامن والجيش فأطلقوا النار وساد الهدوء بعد ذلك.

19 جانفي في تونس :

كان عدد المتظاهرين في أريانة 200 شخص يتقدمهم أعضاء الشعبة الستورية، حطموا واجهات المتاجر والمقاهي، كما هاجموا الترمفاي و أحرقوا عربة منه وجرحوا إثنين من الركاب.

في باب سويقة :

أراد رجال الامن تشتيت مظاهرة تتكون من 1000 شخص كانوا ينشدون النشيد الدستوري و بعد تفريقهم تجمع 40 متظاهرا منهم فهاجموا شرطيا وافتكوا سلاحه "رشاش " كما نظمت مظاهرة نسائية في نفس الحيّ وكانت حصيلة المظاهرات جرح 8 متظاهرين جروح أربعة منهم بليغة كما جرح إثنان من أعوان الامن وكانت جروحهم خفيفة.

يوم 20 جانفي في القيروان :

وقع تجمع به 1000 شخص حطموا خلاله زجاج المغازات في الحي الاوروبي ونهبوا فتدخلت فرقة من رجال الامن وأعادت الامور إلى نصابها، وبعد أيام قدمت الشعبة الدستورية إعتذارها إلى الجالية اليهودية إعترافا منها بما حصل **(بدون تعليق)**.

يوم 21 جانفي بتونس : تجمع أمام الاقامة العامة ما بين 2000 إلى 3000 متظاهر من الشبان وأطلق أربعة منهم عيارات نارية على الشرطة.

يوم 21 جانفي في نابل :

وقع تجمع كبير داخل المدينة العتيقة بدأ ينتشر في بقية الاحياء وتم قذف قوات الامن المتكونة من الشرطة والحرس وفريق من الجيش السوفي (4ème Zouaves) بالحجارة كما أطلقت عيارات نارية من سطوح المنازل.

وقف رئيس مركز الشرطة بدون سلاح وحذر المتظاهرين من التقدم فأمطروه بوابل من الحجارة وأطلقوا عليه متفجرات محلية إنفجرت قريبا منه لكن المتظاهرين واصلوا التقدم، عندئذ أطلقت الشرطة النار عليهم وألقت قنابل مسيلة

للدموع، فتفرق الجمع وكانت الحصيلة خمسة قتلى وعديد من الجرحى (في صفوف المتظاهرين).

يوم 21 جانفي في الحمامات :

تجمع المتظاهرون في مدخل المدينة وأقاموا الحواجز وبعد إطلاق النيران تفرقوا ومن الغد تبين وجود جثتين وبقربهما صندوق به ذخيرة حربية أنقليزية الصنع.

يوم 21 جانفي في غار الملح :

في الليلة الفاصلة بين 21 و22 جانفي، بينما كان عونان من الحرس يقومان بدورية قرب السجن أطلق عليهما النيران أشخاص من فوق خزان المياه فأصابت رصاصة أحدهما وأردته قتيلا وعلى إثر ذلك وقع إيقاف أربعة من بينهم ثلاثة مجرمين.

يوم 22 جانفي في سوسة.

نظم الدستوريون والنقابيون وتلامذة الزيتونة تجمعا كبيرا بالمدينة الحديثة وكانوا مسلحين بالحجارة والعصي والمتفجرات والمسدسات، وقد هاجموا قوات الامن كما حطموا زجاج المتاجر وبنك الجزائر وأطلقوا عيارات نارية وقاموا بعمليات نهب. أطلقت الشرطة الرصاص في الهواء ورمتهم بالقنابل المسيلة للدموع قبل أن يقع تجاوزها وفي الاثناء خرجت مظاهرة ضخمة من المدينة العتيقة متجهة نحو مولد الكهرباء.

خرج إليهم العقيد"DURAND" قائد الحامية ومعه كتيبة من رجاله لكن المتظاهرين أحاطوا به وفصلوه عنهم واعتدوا عليه بالضرب ثم طعنه أحدهم بخنجر وتوفي عند وصوله إلى المستشفى كما جرحوا أحد مساعديه في نفس الظروف وهذا يفند الاشاعة التي راجت بأنه قتل برصاصة طائشة من أحد رجاله. هذا وقد أسفر الاشتباك عن قتل عشرة وجرح عشرات من المتظاهرين نقل منهم 21 إلى المستشفى.

يوم 22 جانفي بين صفاقس وتونس : وقع تخريب جزء من السكة الحديدية بين المدينتين أسفر عن خروج القطار و 15 عربة عن السكة.

يوم 23 جانفي في طبلبة :

بعد ظهر ذلك اليوم حدث غليان كبير في طبلبة ودارت إشتباكات بين 3000 من المتظاهرين وقوات الامن تدعمها فرقة من الفدائيين من جيش البحرية كانوا قادمين من المكنين لنجدة معمرين ومعلمين فرنسيين ثم إتسعت المعركة في الشوارع ودامت نحو نصف ساعة أسفرت عن مقتل 10 أشخاص وجرح العديد من المتظاهرين منهم إثنان كانت جروحهما بليغة.

يوم 23 جانفي في بني خلاد :

أثناء عبور قافلة من الحرس ببني خلاد وقعت مهاجمتها بالحجارة، فانتقل بعد ذلك الملازم أول فاشي " VACHE" في سيارة جيب و معه ستة أعوان حرس للتحقيق في الامر، و عند توقفهم في مدخل القرية لاحظوا تونسيا يحمل بندقية حربية متخفيا وراء عربة لكنه هرب بمجرد إكتشاف أمره، فوقعت ملاحقته من طرف الاعوان فتستتر بجدار وعندها أطلق النار على الحرس فرد عليه الضابط بعبارات من مسدسه كما أطلق عدد آخر من التونسيين النار على الحرس فأصابوا الضابط بجروح إنسحب على إثرها الحرس وحملوا معهم رئيسهم إلى قرمبالية . تم بعد ذلك إلقاء القبض على القاتل المسمى الطاهر المزة وهو من مواليد قسنطينة 1929 ومقيم في بني خلاد.

يوم 23 جانفي : حوادث المكنين :

إنتقل في ذلك اليوم أعوان مركز الشرطة إلى ثكنة الحرس عملا بالتعليمات فقد كانت الحالة هادئة وعادية في ذلك اليوم لكنها تحولت بعد قليل إلى مصادمات، هاجم عدة آلاف من المتظاهرين المسلحين بالقنابل المحلية والاسلحة النارية وزجاجات البنزين الحارقة قوات الامن التي دافعت عن نفسها حتى نفدت الذخيرة وعند شروعهم في الإنسحاب تمكن المتظاهرون من قتل ثلاثة أعوان من الفرنسيين وجرح عونين تونسيين . ولقد تبين من خلال الشهود أن النية للقيام بتلك الاعمال الوحشية مبيتة وأظهر تشريح الجثث الثلاث لرجال الامن أنهم قتلوا بسبب ضربهم بالحجارة الغليظة وبطعنات السكاكين.

عند ذلك أرسلت إلى المكان تعزيزات من رجال الامن لحماية الحرس وثكنتهم ولكنها تعرضت هي الاخرى إلى الهجوم من طرف المتظاهرين ووقع إشتباك بين الطرفين أدى إلى جرح عون من الحرس لكن في المقابل قتل الكثير من المتظاهرين وتمكن رجال الشرطة فيما بعد من إيقاف البعض منهم واعترف ثلاثة من بينهم بما نسب إليهم كما إعترفوا بما قام به المشاركون معهم .

يوم 24 جانفي في القيروان :

تكونت مظاهرة بها 200 إلى 300 شخص خرجت من باب سور المدينة العتيقة متجهة نحو الحي الاوروبي لكن الجيش الذي كان يتكون في معظمه من التونسيين تصدى لهم ليمنعهم من الخروج وكانوا يصيحون ويهللون بعبارت الجهاد في سبيل الله، الله أكبر، بورقيبة...

تعامل رجال الامن مع المتظاهرين باللين وطلبوا منهم باللغة العربية أن يتفرقوا لكنهم لم يستمعوا إليهم وقذفوهم بالحجارة وأطلقوا عليهم عبارات نارية.

لم يستعمل الجنود أسلحتهم إلا عندما إقترب المتظاهرون من الضابط الفرنسي وعندها أطلقوا عليهم النيران فقتلوا منهم أربعة وجرحوا عشرة من بينهم خمسة جروحهم بليغة أما من قوات الأمن فقد جرح جندي جروحا خفيفة.

يوم 24 جانفي بقليبية :

نزل سكان الريف إلى المدينة بأعداد غفيرة فحاصروا ثكنة الحرس التي إحتمى فيها رجال الشرطة والسكان الاوروبيون الذين دافعوا عن أنفسهم لمدة ثلاث ساعات ولم يفك سراحهم ويطلقهم إلاّ قدوم الجيش الذي أطلق النار على المتظاهرين وقتل الكثير منهم. وكان قبل ذلك قد وقع نهب مركز الشرطة ومساكن الاوروبيين من طرف المتظاهرين "الريفيين ".

يوم 25 جانفي في ضواحي تونس :

وقع تخريب في السكة الحديدية أدى إلى إنقلاب القاطرة و12 عربة.

Les victimes du terrorisme français en Tunisie

تشييع جنازات جماعية لشهداء الوطن من طرف المناضلين أثناء ثورة التحرير 1952 والتاريخ يعيد نفسه لمشاهد مماثلة في انتفاضة القدس التي اندلعت في سبتمبر 2000 لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي بفلسطين

وفي زغوان في نفس اليوم : أدى تخريب آخر إلى خروج قطار وتسع عربات عن السكة توفي فيها العامل التونسي المكلف بمحولات قضبان السكة .

أما في الايام الموالية : فقد تواصلت أعمال التخريب وخاصة منها ما يتعلق بقطع أعمدة وأسلاك الهاتف ثم بدأ الهدوء يعود تدريجيا.

تسلسل الأحداث(1) :

من 21 إلي 27 جانفي 1952

الإثنين 21 جانفي 1952

أ) في تونس : إنطلقت الحوادث في تونس عند تنظيم مظاهرة أمام مقر الإقامة العامة.

في نابل : أطلق المتظاهرون بعض القنابل اليدوية التي أسفرت عن مقتل 3 أشخاص وإصابة 3 آخرين بجروح بليغة.

في الحمامات : تم قطع الطريق بنصب حواجز ولم تتم السيطرة على الوضع إلا باستعمال السلاح الذي أسفر عن مقتل شخصين من الأهالي.

ب) في باريس : تم إستدعاء السيد دي هوتكلوك وإعلامه بأن الحكومة الفرنسية ترغب في إيجاد صيغة للتفاهم والمفاوضة بشرط أن يعمّ الهدوء كامل البلاد التونسية والمطلوب من المقيم العام أن لايعلن ذلك في انتظار ما سيعلن عنه غدا EDGAR FAURE أمام البرلمان حول القضية التونسية.

الثلاثاء 22 جانفي 1952

أ) في البلاد التونسية : تواصلت حوادث بالغة الخطورة :

(1) المصدر : وثائق وزارة الخارجية الفرنسية ، محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، السلسلة التونسية 1950 - 1955 ، بكرة 658 مجلد 341

ـ **سوسة** : هاجم المتظاهرون فرع البنك الجزائري مما أجبر الجندرمة (الحرس) على استعمال السلاح وتم إغتيال العقيد ديران "DURAND " قائد إقليم سوسة وأسفرت الإشتباكات عن مقتل 8 أشخاص وإصابة 23 آخرين من الأهالي بجروح.

تكاثرت المظاهرات وعمد المتظاهرون إلى قطع الخطوط الهاتفية وتخريب السكك الحديدية نتج عنها حادث خروج قطار عن السكة بمدينة مساكن جنوب سوسة.

ـ ***غار الملح*** "PORTO FARINA " : قتل أحد أعوان الحرس بطلقات نارية من رشاش.

في نفس اليوم أدى المقيم العام زيارة إلى الباي بحضور إبنة الباي وهي زوجة الدكتور بن سالم الذي حضر المحادثة.

ب) في باريس : إجابة على عديد التساؤلات المطروحة عليه في مجلس النواب **أفاد السيد "أدفار فورEDGAR FAURE" رئيس الحكومة بأن الحكومة الفرنسية لم تساند البتّة الشعب التونسي في طلباته المتعلقة بالسيادة التونسية لكنها تعمل وفق التصريحات السابقة للسير بتونس نحو الإستقلال الداخلي** وتم إعلام المقيم العام حالا ببرقية (وذلك يوم 22 جانفي 1952).

الإربعاء 23 جانفي 1952(1)

أ) في تونس : تصاعدت الحوادث وخاصة في :

ـ ***المكنين*** : حيث هاجم آلاف المتظاهرين مركز الشرطة وثكنة للجندرمة (الحرس) مما أسفر عن مقتل 3 من رجال الشرطة الفرنسيين بعد تجريدهم من أسلحتهم.

ـ ***جمال*** : تم إحراق مركز الشرطة.

ـ ***منزل بوزلفة*** : اغتيال الملازم أول رئيس الحرس "قاشي VACHE" إثر طلقة نارية بالإضافة إلى عديد المظاهرات الأخرى بسليمان وبني خلاد.

(1) **تعليق** : يدل التقرير بصورة جليّة على شمولية المقاومة كل البلاد التونسية وسقوط الكثير من الشهداء والجرحى في صفوف الوطنيين.

المقيم العام يطلب من الحكومة الفرنسية النجدة فوصلت تعزيزات أمنية تشمل 6 سرايا من الحرس الجمهوري إلى بنزرت مع سفينة حربية.

ب) في باريس : بعد منتصف النهار أعطيت التعليمات إلى السيد دي هوتكلوك وأحيط علما بما جاء في كلمة السيد "EDGAR FAURE" أمام البرلمان من جهة وبالتحركات والإضطرابات في البلاد التونسية من جهة أخرى مما جعل الحكومة تستدعي المقيم العام وتحثه على إيجاد بعض الحلول مع الباي وتحميل هذا الأخير مسؤوليته.

دعا السيد دي هوتكلوك الباي من جديد إلى سحب الشكوى التي قدمت إلى منظمة الأمم المتحدة ودعوة الوزيرين التونسيين (1) للعودة من باريس وأكد له بأنه لا يمكن التفاوض أو بعث اللجنة المشتركة إلا بعد عودة الهدوء إلى البلاد تبعا للمذكرة.

في الليل تلقى السيد دي هوتكلوك تعليمات جديدة من الحكومة إثر مكالمة هاتفية، كما تم تكليف المقيم العام بتهدئة خواطر الشعب المنادي بترحيل أعوان الشرطة والقوة العسكرية وذلك إثر المقابلة التي جمعته بالباي وحثه على المطالبة بالهدوء في البلاد.

ج) في قصر شايو CHAILLOT (2): كشف السيدان صالح بن يوسف ومحمد بدرة مساعيهما لدى الكاتب العام لمنظمة الأمم المتحدة " TRYGVELIE " وتشبثا بالمطالب الرامية إلى تقديم الشكوى إلى مجلس الأمن، حيث أفاد السيد صالح بن يوسف بأن التصريحات الصادرة عن السيد " EDGAR FAURE" يوم 22 جانفي في الأمم المتحدة لم تأت بالجديد إذ تحدث عن سيادة الباي ونحن لا نفرق بين تلك السيادة وسيادة تونس.

الخميس 24 جانفي 1952

أ) في البلاد التونسية : جدّت حوادث بالغة الخطورة :

(1)صالح بن يوسف وحمادي بدرة.
(2) مقر الأمم المتحدة بباريس.

ـ *قليبية* : تمت مهاجمة الجندرمة ومراكز الشرطة كما عمد المتظاهرون إلى سلب ونهب الضيعات والأحياء الأروبية مما أجبر السلطة على إستعمال الأسلحة الثقيلة للسيطرة على الوضع.

ـ *في القيروان* : إحتد النزاع بين المتظاهرين وقوات الأمن مما أسفر عن قتل 3 أشخاص وإصابة 5 آخرين بجروح متفاوتة الخطورة.

ـ *في الكاف وطبلبة* : تعددت الإيقافات حيث دعا السيد دي هوتكلوك كافة الوحدات العسكرية إلى الإستبسال ووضع المراقبات المدنية بثرمبالية وسوسة والمهدية وصفاقس في حالة طوارئ وإسناد سلطات المقيم العام إلى الجيش.

وعند إستقبال المقيم العام من طرف الباي عرض عليه إعلاّن دعوة إلى الهدوء وتحصل على موافقته على ذكر إسم الباي في الإعلان عن الهدوء، وذكر المقيم العام أن عودة الهدوء هي الشرط الأساسي والضروري "لإلغاء إجراءات الإبعاد التي سلطت على بعض التونسيين ".

ولم يتمكن المقيم العام من الحصول على وعد من الباي بخصوص عودة الوزيرين من فرنسا.

الدعوة إلى الهدوء صرح بها المقيم العام على الساعة الثامنة والنصف ليلا كما قام السيد دي هوتكلوك بإعلام الحكومة الفرنسية بهذا القرار، واقترح على الباي ببرقية دعوة الوزيرين للعودة إلى تونس في أجل لا يتجاوز يوم 26 جانفي عند الزوال، وإذا لم يتم ذلك فإنه سيقع إبعاد محمد شنيق والدكتور الماطري.

ب) في قصر شايو CHAILLOT : إستقبل السيد " PADILA NERVO " (رئيس البرلمان) صبيحة هذا اليوم رؤساء إثني عشر وفدا عربيا وآسيويا جاؤوا لإعلامه بلهجة حادة حول القضية التونسية أنهم متمسكون بالمقترحات التي قدموها يوم 18 جانفي ويرغبون في التعرف على رد فعل الحكومة الفرنسية على هذا الموضوع، وطلبوا من السيد باديلا بوصفه رئيسا للجمعية الوطنية أن يؤكد على الحكومة الفرنسية لتجيب على المذكرة التي قدمها إليها سابقا الممثلون العرب وإنهم متمسكون بأن المسؤولية تقع على عاتق السلط الفرنسية وحدها

ويقرون بأن تصريحات السيد " EDGAR FAURE " لا تمثل أي تقدم ولن تفضي إلى أي حل.

الجمعة 25 جانفي 1952

أ) في باريس : في صباح ذلك اليوم تم عرض القضية التونسية على مجلس الوزراء مع إضافة بعض المقترحات من طرف دي هوتكلوك حيث قررت الحكومة إرسال مذكرة إلى باي تونس للتأكيد على سحب الوزيرين التونسيين من باريس وعودتها إلى تونس والإجابة على ذلك في أجل محدود.

في المساء إنعقد مجلس وزاري مضيق في نزل "ماتنيون MATIGNON" للإتفاق حول نص المذكرة الفرنسية إلى الباي وتكفل ثلاثة وزراء (EDGAR FAURE، ROBERT SCHUMAN، MAURICE SCHUMAN) بتحرير الوثيقة التي تنص على ضمان إستمرارية السياسة الفرنسية في تونس المتمثلة في (عدم إزدواجية السيادة والتفاوض في نطاق لجنة مشتركة) بشرط سحب الشكوى التونسية المقدمة إلى منظمة الأمم المتحدة، فالمذكرة لم تتخذ صبغة التحذير والتهديد لكنها أكدت في المقابل على الإسراع في الإجابة، وفي صورة عدم الموافقة على المقترحات فإن الحكومة الفرنسية تعلن للرأي العام العالمي عن عدم إستئناف المفاوضات وأن المخاطر التي يمكن أن تحدث لا يمكن أن تتحمل مسؤوليتها بأي شكل من الأشكال".

ب) في تونس : تواصلت الأحداث بصورة أقل حدة ولكن حوادث التخريب زادت إنتشارا متمثلة في قطع الخطوط الهاتفية وتخريب السكك الحديدية قصد تعطيل حركة المرور مما أسفر عن عدة حوادث مرور متفاوتة الخطورة وفي المقابل تواصلت عمليات التمشيط في منطقة الوطن القبلي وقليبية وطلبت الإقامة العامة التعزيزات من الجزائر وفرنسا.

أرسل المقيم العام ليلا برقية يقترح فيها نفي بورقيبة إلى "ڤاليت"(1) بدل إعتقاله وحجزه لأن الزعيم الدستوري له وزنه في الحياة السياسية التونسية.

---

(1) جزيرة منقطعة أمام سواحل بنزرت لا يسكنها أحد (البحر حولها كثير الاضطراب).

السبت 26 جانفي 1952

أ) في تونس : بدأ الهدوء يعم البلاد لكن أعمال التخريب ما تزال عديدة خاصة منها قطع خطوط الهاتف، وفي المقابل تواصلت عمليات التمشيط في الوطن القبلي والساحل وذلك بتواصل قدوم تعزيزات من فرنسا.

ب) في باريس : غادر السيدان " LALOY و DUHAMEL " المدير المساعد لديوان السيد " EDGAR FAURE" باريس في إتجاه تونس لتسليم المذكرة الفرنسية إلى الباي.

الأحد 27 جانفي 1952

أ) في تونس : الحالة هادئة وهناك بعض عمليات تخريب ما تزال موجودة وعمليات همجية معزولة (كحرق بعض ضيعات المعمرين).

في بنزرت : أعطى المقيم العام للمراقب المدني صلاحيات أشمل فزيادة على سلطته على الشرطة أعطاه نفوذا على الجيش.

فالمقيم العام الذي لم يستجب الباي ليحدد له موعدا لمقابلته يقترح إدخال بعض التحويرات على المذكرة الفرنسية كي تشمل توضيحات أدق حول الإصلاحات التي تعتزم الحكومة الفرنسية إدخالها في تونس لتكون أوفر حظوظا للنجاح وهكذا يكون موقفنا في صورة فشلها أكثر مصداقية أمام الرأي العام.

أنواع الحوادث :

من 21 إلى 27 جانفي 1952

1) الأحداث الخطيرة.2) إعتداءات على قوات النظام. 3) مهاجمة أشخاص أو أملاك المدنيين. 4) مهاجمة مراكز الشرطة والحرس.5) عمليات تخريب.6) مظاهرات ومسيرات.7) أحداث سياسية.

يوم 21 جانفي 1952 :

وقعت في ذلك اليوم مظاهرات في تونس، سوسة، نابل، الحمامات وغار الملح " PORTO FARINA " وهذه الأخيرة قتل فيها عون حرس.

1) الأحداث الخطيرة :

في تونس : في حدود الساعة العاشرة والنصف صباحا حاول نحو 300 شخص تنظيم مظاهرة أمام مقر الإقامة العامة لكن سرعان ما وقع تشتيتهم من طرف قوات النظام العام، وقد ظهرت على عشرة منهم عوارض الضرب (رضوض) وتم إيقاف البعض منهم.

وخلال المظاهرة أطلق أربعة أشخاص النار من سطوح العمارات المجاورة فوقع إلقاء القبض عليهم في الحال ولم تقع جروح في الجانبين، أما بعد الزوال فقد تجمهرت في الحي الأروبي بعض مجموعات وقع تفريقها بدون حوادث.

في نابل : بعد الزوال تجمع 3000 متظاهر أمام مقر الولاية (القيادة) فوقع تفريقهم من طرف قوات النظام، أطلق بعض المتظاهرين النار وقنابل يدوية من سطوح المنازل المجاورة وألحقوا أضرارا بزملائهم وكانت الحصيلة 3 وفيات، 5 أصيبوا بجروح خطيرة و15 بجروح خفيفة.

في الحمامات : إختبأت بعض العناصر وراء حاجزين مرتفعين على الطريق فتمت زحزحتهم عن مواقعهم في آخر النهار ورغم تبادل الطلق الناري بين الجانبين لم يسجل أي جريح، لكن في اليوم الموالي عثر على جثتين من التونسيين في الجامع وبجانبهما صندوق يحتوي على ذخيرة أنقليزية الصنع.

2) إعتداءات على قوات النظام :

في غار الملح "بورتو فارينا" : اغتيل الجندرمي (الحرس) "CICERO ANTONIN" التابع لفرقة بورتو فارينا إثر طلقات نارية متتالية بواسطة مسدس رشاش من سطح منزل بالمدينة العتيقة.

3) **مهاجمة الأشخاص وأملاك المدنيين** : لاشيء.

4) **مهاجمة مراكز الشرطة والحرس** : لاشيء.

5) **عمليات تخريبية** :

الكرم (تونس) : تمكن المتظاهرون من شل حركة مرور الرتل الرابط بين المرسى وتونس وذلك على مستوى محطة المرسى الجوية بوضع باب حديدي فوق السكة الحديدية ولم تُسجّل سوى بعض الخسائر المادية الطفيفة.

الحمامات : قام المتظاهرون بقطع عمود الهاتف على بعد كيلومترين من القرية تسبب في قطع الإتصالات الهاتفية.

قرمبالية : سجلنا عمليتي تخريب حصلت ليلا بين سليمان وقرمبالية (قطع عمود الهاتف).

وضع صخرة ثقيلة (حوالي 60 كلغ) على السكة الحديدية الرابطة بين تونس وسوسة على مستوى النقطة الكيلومترية 46 قرب ممر ميشلين (لم تسبب حادث القطار).

منزل بوزلفة : قطع الخط الهاتفي عند خروجه من تحت الأرض على مستوى محطة القطار مما جعل المنطقة في عزلة تامة من حيث الإتصالات.

صفاقس : تعطلت الإتصالات الهاتفية بسبب قطع أحد أعمدة الهاتف بين تالة وسيدي بوزيد.

فريانة (بالقصرين) : قطع جميع الخطوط الهاتفية حول فريانة تسبب في عزلها هاتفيا.

قابس : تعطيل الشبكة الهاتفية بين قابس ومدنين بسبب قطع الخط على بعد 13 كلم من قابس.

المهدية : قطع 6 أعمدة هاتفية بين البقالطة وطبلبة.

قفصة : قطع 3 أعمدة هاتفية وقلع حوالي 600 متر من الأسلاك.

6) **المظاهرات العامة** :

سوسة : حوالي 1000 متظاهر تفرقوا بطلب من القائد (الوالي) إثر تسليمه مذكرة إحتجاج.

القلعة الكبرى : حوالي 5000 متظاهر يجوبون الشوارع الرئيسية بالقرية منادين بحياة بورقيبة وتوجهوا إلى المعتمدية مطالبين بإطلاق سراح الزعماء الدستوريين.

صفاقس : وقع الترخيص في تنظيم مسيرة جمعت حوالي 1000 شخص توجهوا إلى الولاية وقدموا لائحة وكانوا ينادون " بإطلاق سراح بورقيبة ".

جربة : إنتظمت مسيرة تضم 350 شخصا حاملين أعلام تونس تحت قيادة بعض أعضاء الشعب الدستورية إتجهوا إلى الولاية لتقديم عريضة إحتجاج ضد إيقاف الزعماء الوطنيين والأحداث الأليمة المرتكبة من طرف جيوش الإحتلال.

طبرقة : تحركات شعبية تضامنية من سكان العمادات المجاورة مساندة لزعيم الدستوريين الجدد بدون وقوع أي حادث.

فريانة : في حدود الساعة الرابعة وعشرين دقيقة بعد الظهر إتجه إلى مقر المعتمدية وفد من التونسيين إعتذر على أعمال التخريب التي إستهدفت الخطوط الهاتفية وعبر عن إلتزامه بعدم تكرار مثل هذا الصنيع ومنع كل محاولة للتظاهر في الطريق العام.

7) **أحداث سياسية** :

تونس : حضر في ساحة الإقامة العامة السيد " SERGE MOATTI" وهو رئيس رابطة حقوق الإنسان والمواطن، صحفي محاضر بإذاعة " راديو تونس" تولى بنفسه حفظ النظام ووجه إلى رجال الأمن إهانات مما إستوجب إستجوابه بمركز الشرطة ثم أطلق سراحه.

في المدرسة السليمانية : لاحظنا حضور 60 تلميذا زيتونيا وبعض التحركات المتواصلة مع وجود بعض الطلبة الآخرين ويوصي بعضهم بعضا ليكونوا على إتفاق لعدم إستعمال الترامواي والحافلة "TROLLEYBUS" إثر نهاية الدروس.

في القصر الملكي : السيد دي هوتكلوك يؤدي زيارة ودية إلى الباي مرفوقا بإبنته وهي عادة ما تقع عند قدوم أي مقيم عام جديد، وقد حضر المحادثة الوزير الأكبر (صلاح الدين البكوش) ووزير الصحة العمومية محمد بن سالم (صهر الباي) ومحمد البحري وهو صهر ثان للباي والمدير المساعد للتشريفات.

يوم 22 جانفي 1952 :

1) حوادث بالغة الخطورة :

في سوسة : وقع في اليوم السابق بمدينة سوسة تقديم لائحة إلى الوالي في جوّ من الهدوء التام لكن في هذا اليوم وقعت مظاهرة في نفس المدينة إتصفت بالعنف فقد برهن التونسيون على خلق الإضطرابات والفوضى بصورة قاطعة تمثلت في البداية في قتل العقيد "DURAND" ومحاولات هجوم عديدة على مسؤولي قوات حفظ النظام.

ومن جهة أخرى القيام بعمليات تخريبية عديدة وخطيرة في منطقة سوسة تمثلت في قطع أعمدة وخطوط الهاتف والسكة الحديدية بواسطة المتفجرات.

وحوالي الساعة الواحدة وصلت وفود قليلة العدد ولكنها تتكون خاصة من عناصر فوضوية وبدأ منظمو المظاهرات يشيرون إلى أن صبرهم قد عيل وقد كانوا مسلحين بالحجارة والعصي والمتفجرات والمسدسات، وعندها حاولوا الهجوم على بنك الجزائر وتصدت لهم قوات النظام وأوقفتهم وقد تبين أن المتظاهرين لهم رغبة في الإشتباك مع قوات الأمن وعند إعتقال أحدهم قذف المتظاهرون الشرطة بالحجارة وأطلقوا عليها النار بينما بدأ البعض منهم في عمليات نهب المتاجر القريبة.

وأمام ذلك الوضع أطلقت قوات النظام بعد الإنذار قنابل مسيلة للدموع ثم إستعملت أسلحتها.

وفي تلك الأثناء قدمت مظاهرة أخرى كبيرة من المدينة العتيقة متجهة نحو محطة توليد الكهرباء ، وعندها إعترض سبيلهم العقيد " DURAND " قائد الجيوش

بالساحل في كوكبة من الضباط والجنود ، وفي الوقت الذي نزل فيه من السيارة "JEEP" التي كان يمتطيها أحاط به المتظاهرون وعزلوه عن رجاله وأطلقوا عليه رصاصتين من مسدس وعديد الضربات بالهراوات، وعندها حمله رجاله إلى المستشفى وتوفي عند وصوله إليه.

وبالإضافة إلى مقتل "DURAND" فإن أحداث سوسة ذهب ضحيتها 8 قتلى و23 جريحا في صفوف التونسيين، وفي أواخر النهار عاد الهدوء إلى المدينة.

2) هجومات ضد قوات حفظ النظام : (انظر ما قبله).

3) هجومات على أشخاص وأملاك مدنيين :

في قرمبالية : وقع في منزل بوزلفة الهجوم على معمّرين (صاحبي ضيعات فلاحية) بواسطة الحجارة تسببت في جرحهما.

4) الهجوم على مراكز الشرطة والحرس : لا شيء.

5) عمليات تخريب :

في طبلبة : وقع قطع 5 أعمدة هاتف وإتلاف الأسلاك بعد قلعها.

صفاقس : قطع الخط الهاتفي بين تالة وسيدي بوزيد.

سوسة : على إمتداد طريق المنستير تم قطع 6 أعمدة هاتفية.

مساكن : على بعد 3 كلم منها تسبب قطع السكة الحديدية في إنحراف القطار وخروجه عن السكة وانقلاب القاطرة و15 عربة وحدوث أضرار بالغة بالبضاعة والعربات.

بين القلعة الكبرى والقلعة الصغرى : وقعت عملية تخريب جسر للسكة الحديدية وقطع جزء منها.

طريق سوسة المنستير : تم قطع ثلاثة أعمدة وأسلاك هاتفية.

6) المظاهرات العامة :

القلعة الكبرى : نظمت بعد الزوال مظاهرة أمام مقر الكاهية (المعتمدية) شارك فيها 5000 شخص تعبيرا عن الإحتجاج عما جرى من أحداث بسوسة وقدموا خلالها عريضة إحتجاج للكاهية.

مارث : نظمت مظاهرة شارك فيها حوالي 1200 شخص رافعين الأعلام والمسؤول عن المسيرة كان محمولا على الأعناق.

إتجهت المظاهرة إلى مقر المعتمدية (الخليفة) والمتظاهرون يهتفون "إننا نطالب بحقوقنا، يحيا الباي تحيا تونس" وعند تهديد الخليفة لهم بدعوة أعوان الأمن إنسحبوا في هدوء وهم ينشدون " النشيد الوطني" وسلموا عريضة إحتجاج باسم الباي.

المكنين : تظاهر 2500 شخص من بينهم نحو 200 إمرأة وتجمعوا أمام مقر المعتمدية (الخليفة) وتقدمت ثلاث نسوة بعريضة موجهة إلى الباي والأخرى إلى الوالي (الڤايد) بالمنستير يحتجون فيها على إعتقال الزعماء ثم تفرقوا في هدوء.

المنستير : إنتظمت مظاهرة شارك فيها 250 شخصا جاؤوا من القرى المجاورة مثل خنيس وبنبلة وقدموا إلى الوالي (الڤايد) لائحة إحتجاج على إعتقال الزعماء، إستقبل الخليفة (المعتمد) وفدا منهم يتكون من 15 شخصا ثم تفرقوا في هدوء.

القصور (بالكاف) : نظمت مسيرة إشتملت على نحو 2000 شخص تجمعوا أمام مقر الكاهية (معتمد أول) وقدموا لائحة إحتجاج ولم تتدخل قوات الأمن في الموضوع.

صفاقس : 300 تلميذ من المعهد الثانوي بصفاقس إتجهوا إلى الولاية لتسليم عريضة إحتجاج على إعتقال الهادي شاكر، تم تفريقهم من طرف رجال الأمن.

جمال : تجمع حوالي 400 شخص أصيلي قرى مزدور ومنزل حرب والداموس وإتجهوا نحو الولاية (القيادة) وسلموا عريضة.

تونس : في حدود الساعة الخامسة والنصف تجمع نحو 300 شخص في مظاهرة لكن رجال الأمن أحاطوا بهم وفرقوهم باستعمال القنابل المسيلة للدموع.

جندوبة (سوق الإربعاء) : نظمت مظاهرة شملت 3000 شخص جاؤوا من الريف والمدينة وكانوا يحملون الأعلام وتمكن أعوان الأمن من تفريقهم بدون حوادث لكنهم أحدثوا أضرارا بسيارتين إحداهما تابعة للحرس.

7) الأحداث السياسية :

- البعثة الوزارية التونسية الموجودة حاليا في باريس أعلنت للرأي العام عن فحوى المذكرة التي تقدم بها باي تونس إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يوم 11 أفريل 1950.

السيد صالح فرحات رئيس البعثة وهو من الحزب الدستوري القديم صرح بمجرد وصوله إلى فرنسا بما يلي :" كل ما أستطيع أن أعلمكم به الآن أني جئت قصد الإتصال بوفود الدول في منظمة الأمم المتحدة وللدفاع عن حقوق ومصالح بلادي، كما جئت أيضا لإعلام البعثات الأممية بالوضع المأسوي والمؤلم الذي توجد عليه البلاد التونسية".

الدكتور بن سالم وزير الصحة العمومية زار المستشفى الصادقي (عزيزة عثمانة) وتبرع بجزء من دمه لبنك الدم لفائدة جرحى الأحداث الأخيرة، كما إتجهت بعثة من الجامعة الوطنية للحزب الإشتراكي تتكون من الدكتور كوهان هدرية "COHEN HEDRIA"، السيدة فريڤارا "FRIGARA"، السيد سارج مواتي " SERGE MOATTI"، الشاذلي رحيم، العقيد آلان " ALENE"، الرائد كوسون "COSSON"، السيد الحبيب بن سلامة، شامباتيي "CHAMPETIER"، بورجن ومزتول "MAZTOUL-BOURGEON"، إلى الإقامة العامة واستقبلهم المقيم العام وتحدثوا معه عن الأوضاع التي تعيشها البلاد التونسية.

يوم الخميس 23 جانفي 1952 :

كان ذلك اليوم عبئا ثقيلا على قوات الأمن إذ قتل فيه ملازم أول للحرس و3 أعوان أمن فرنسيين، كما جرح شرطي تونسي جروحا بليغة وآخر فرنسي جروحا بسيطة.

تمثلت الإضطرابات في الإعتداء على قوات النظام والهجوم على مراكز الشرطة والحرس والإعتداء على المدنيين وأعمال تخريبية متعددة.

1) الأحداث الخطيرة :

طبلبة : هاجم عدد من الأشخاص معمرا في طبلبة ولما حضر أعوان الحرس أحاطوا بهم فاستعملوا أسلحتهم لفك الحصار من حولهم وكانت نتيجة الحادث قتل 7 من المتظاهرين.

2) إعتداءات على قوات النظام :

منزل بوزلفة : فريق يتكون من 12 عون حرس جاؤوا إلى منزل بوزلفة لاعتقال بعض التونسيين الذين يرجمون السيارات بالحجارة في الطريق فوقع إستقبالهم بقذفهم بالحجارة، وتمكنوا من القبض على سبعة منهم إثنان بحوزتهما مسدس وخنجر والآخرون يمسكون الحجارة بأيديهم.

بني خلاد : تحول ذلك الفريق من الحرس إلى بني خلاد فآستقبلو بالحجارة أيضا وطلقات نارية، جرح فيها الملازم أول "قاشي VACHE" ومات برصاصة في الرأس.

المكنين : إتجهت نجدة من أعوان الشرطة ومعهم رئيس المركز وعند مدخل قصر هلال وقعت مهاجمتهم بطلقات نارية وقنابل يدوية وألقي القبض على 3 أشخاص يمسكون أسلحة في أيديهم

3) هجومات على المدنيين وأملاكهم :

ـ ضواحي العاصمة تونس : في طريق الوردية (لاكانيا) بين باب عليوة وسوق الدواب وقع قذف سيارة بالحجارة حيث جرحت إمرأة فرنسية.

قرمبالية : على الطرق المؤدية إلى بني خلاد وقريص تمكن المتظاهرون من قطع حركة المرور فيها وكانوا في شرق سليمان يقذفون كل السيارات بالحجارة وأحرقوا إحداها كانت على ملك أروبي من سكان العاصمة، كما ألحقت النار ضررا بسيطا بأحد المارة.

منزل بوزلفة : تم إيقاف شاحنة معمر من المنطقة وإفراغ ما فيها من صناديق البرتقال، وعندما علم الوالي تحول بنفسه على عين المكان للإهتمام بالموضوع، وفي الأثناء خرج الفلاح من مركز الشرطة ومعه مساعده الفني لكن 50 متظاهرا أحاطوا به وقذفوه بالحجارة فجرحوه في رأسه وكان هناك 400 آخرون من المتظاهرين مختفين وراء مخبإ يراقبونه فتفطن إليهم ولم يقع في قبضتهم.

4) الهجوم على مراكز الشرطة والحرس :

المكنين : تجمهر 5000 ساكن في مظاهرة أمام مقر المعتمد أول (الكاهية) وقدموا عريضة وألحوا في الإجابة عنها حالا، وتأخرت اللائحة في الوصول فهاجم المتظاهرون مركز الشرطة، وقتلوا 3 أعوان أمن فرنسيين واختفى عونان تونسيان وجدا جريحين أحدهما جروحه بليغة، كما تمكن المتظاهرون من سلب أزياء الأعوان الفرنسيين الثلاثة إثر موتهم.

كما أن بعض المتظاهرين المدربين أطلقوا النار على مركز الحرس وجرحوا عونا.

جمال : أحرق المتظاهرون المشاغبون مركز الشرطة الذي فر منه أعوانه قبل ذلك بقليل ولم تحدث إلا خسائر مادية.

5) أعمال تخريب :

قفصة : وقع قطع 3 خطوط هاتفية من الشبكة الرابطة بين القصرين وسبيطلة.

باجة : تم قطع جميع الخطوط الهاتفية والبرقية الواقعة عند الخروج من المدينة، قص عمودين في جبل عبيد أحدهما داخل القرية والثاني قرب محطة نفزة.

قرمبالية : قطع الخط الهاتفي المؤدي إلى ضيعة معمّر بمنزل بوزلفة.

القصرين ـ سبيطلة : قطع 3 خطوط هاتفية.

سوسة : قطع الخطوط الهاتفية مما أدى إلى إنعدام الإتصال بقيادة جمال (الولاية).

مساكن : قطع الخطوط الهاتفية على بعد 1 كلم من سيدي الهاني.

تونس : تم تخريب قضبان السكك الحديدية على بعد 3 كلم ونصف من العاصمة في إتجاه مدينة الجزائر.

6) المظاهرات :

نابل : إن دفن الضحايا الخمس يوم الإصطدام الذي حدث في 21 جانفي بنابل جلب ما يفوق 6000 شخص وآتخذت لذلك جميع الإحتياطات الأمنية والمسلك المسطّر حتى لا يعبر الحي الأروبي وتم الموكب بدون حوادث.

قابس : تجمع حوالي 2000 متظاهر من شعبة جارة بقابس من أجل تقديم عريضة إلى عامل (القايد) الأعراض فاستقبلهم الوالي وتسلم العريضة وبعد أن خطب فيهم الكاتب العام للجامعة الدستورية ودعاهم إلى الهدوء تفرقوا بدون حوادث.

حامة قابس : نظم حوالي 1300 متظاهر منهم 100 إمرأة مسيرة رافعين الأعلام الوطنية متجهين إلى مقر الخليفة (المعتمدية) وبعد خطاب ألقاه أحد قادتهم تفرقوا في هدوء.

7) الأحداث السياسية :

إستقبل في ذلك اليوم المقيم العام في مقر إقامته بالمرسى الأمير الشاذلي باي.

السيد "LINIGER" الكاتب العام للنقابات الحرة إتجه بعد الزوال إلى مدينة بنزرت رفقة أحد التونسيين واقتصرت إتصالاته على الشعبة الدستورية ومكتب النقابة وأكد لهم أن الجامعة العالمية للنقابات الحرة C.I.S.L تساند إضراباتهم ودعاهم إلى المزيد منها حتى يعلموا أن العمال التونسيين يعيشون الشقاء والفقر.

وقد أعلنت الشعبة الدستورية والنقابة أنهما سعدا بهذه الزيارة.

السيد "LINIGER" الذي غادر مدينة بنزرت في المساء عبرها ممتطيا سيارة رئيس الشعبة.

الوزراء التونسيون في باريس سلموا إلى وسائل الإعلام محتوى رسالة السيد محمد شنيق إلى السيد دي هوتكلوك بعد التوجه إلى منظمة الأمم المتحدة O.N.U.

يوم 24 جانفي 1952 :

تميز ذلك اليوم بوقوع أحداث جديدة كان مسرحها القيروان وقليبية وفي هذه الأخيرة وقع هجوم على مركز الحرس كما وقع الإعتداء على مركز الشرطة وبعض المدنيين الأروبيين بنهب مساكنهم.

في ذلك اليوم وقع الإتفاق بين الباي ودي هوتكلوك الذي أعلن في خطاب له دعوة كل التونسيين في البلاد إلى الهدوء باتفاق مع الباي.

1) الأحداث الخطيرة :

القيروان : في حدود الساعة الرابعة مساء، مجموعة تتكون من 150 شخصا حاولوا عند خروجهم من إجتماع دستوري داخل أسوار المدينة الذهاب إلى الحي الأروبي مهرولين نحو الحواجز الأمنية لاجتيازها، ورغم دعوة المتظاهرين إلى الهدوء من طرف الضابط إلا أنهم لم يستجيبوا لكلامه وقذفوه بالحجارة وبعيارات نارية هو ومن معه من قوات الأمن فما كان منهم إلا أن إستعملوا أسلحتهم وذلك لتخليص الضابط الذي أحاطوا به وردع أحد المتظاهرين الذي حاول الإستيلاء على مسدس رشاش، أسفر الإشتباك عن جرح مساعد الضابط وقتل 3 وإصابة 5 بجروح بليغة و5 آخرين بجروح خفيفة في صفوف المتظاهرين.

2) إعتداءات على رجال الأمن : لا شيء.

3) هجومات ضد المدنيين وأملاكهم :

مدنين : وقع الإعتداء على تاجر يهودي بخمس طعنات بواسطة سكين بينما كان في الطريق عند مدخل القرية، تم إيقاف القاتل وهو تونسي من بنقردان.

4) هجومات على مراكز الشرطة والحرس :

قليبية : تم الهجوم على مركز الحرس حوالي منتصف النهار وكان على علم بالتهديدات قبل ذلك بيوم، أطلق المتظاهرون النار والقنابل اليدوية في وقت واحد على مركز الحرس والشرطة كما نهبوا مساكن على ملك الأروبيين الذين فروا إلى ثكنة الحرس.

وفي الحال وصلت على عين المكان تعزيزات أمنية كبيرة بما في ذلك الدبابات والمدرعات، وبعد خسائر في صفوف المهاجمين تم إجلاؤهم من محيط ثكنة الحرس وفي آخر النهار عاد الهدوء كاملا إلى المنطقة.

5) عمليات تخريب :

صفاقس : قطعت أعمدة هاتفية ليلا بعمادات الحنشة وملولش وجبنيانة، وفي الطريق بين صفاقس وسيدي بوزيد قطع 2 من أعمدة الهاتف.

تونس : في باردو تم قطع خط هاتف آلي.

6) مظاهرات شعبية : لا شيء .

7) أحداث سياسية : سعادة دي هوتكلوك، السفير المقيم العام قام بزيارة إلى صاحب الجلالة الباي بمقر إقامته بقصر حمام الأنف للإحتفال بيوم العدل والطابع وقد إستقبله بحضور بعض الوزراء.

على غرار ما قام به الدكتور بن سالم وزير الصحة العمومية وصهر الباي من تبرع بالدم لفائدة جرحى الأحداث توجه الأمير الشاذلي باي الإبن الأكبر للملك وتبرع لبنك الدم بالمستشفى الصادقي صحبة مجموعة من المواطنين نذكر منهم الهادي نويرة وفرحات حشاد وذلك لفائدة جرحى الأحداث.

في باريس : أعلن صالح بن يوسف أن تصريحات "EDGAR FAURE" لم تأت بأي عنصر جديد يخص جوهر القضية التونسية.

يوم 25 جانفي 1952 :

لم يقع في ذلك اليوم أي حادث خطير، لكن وقع تخريب هام في السكة الحديدية في منطقتين قرب العاصمة كما وقع قطع عديد الخطوط الهاتفية داخل البلاد.

في كامل البلاد وباستثناء صفاقس تم غلق المتاجر ومع ذلك لم يتعطل تزويد السكان بحاجياتهم بصفة عادية فالمخابز لم تشارك في الإضراب وكذلك العاملون فيها ما عدا عمال شركة الشحن والترصيف وعملة الرصيف بميناء تونس الذين أضربوا جميعا.

والملاحظ أن تعزيزات عسكرية وصلت من فرنسا إلى تونس على ظهر باخرة حربية.

1) أحداث خطيرة : لاشيء .

2) إعتداءات على قوات حفظ النظام : لا شيء .

3) هجومات ضد الأشخاص وأملاك المدنيين :

بنزرت : قام 15 تونسيا بتفجير مستودع مهجور في جرزونة قرب معمل، وفي الحال حضرت على عين المكان فرقة متجولة من الشرطة والجيش وأمكنها التعرف على أحد المشتبه فيهم في حادث التفجير وتم إعتقاله.

سليمان : تمت مهاجمة الشاحنات بالحجارة على الطريق المؤدية إلى قريص وقطع الخطوط الهاتفية.

4) مهاجمة مراكز الشرطة والحرس :

قرمبالية : تمت مهاجمة مركز فندق الجديد ليلا من طرف مجموعة أشخاص أصيلي الساحل وبسرعة وقع تدخل الفرقة الرابعة للجيش السّوفي الذين كانوا يقومون بحراسة محتشد "SERVIERES" ولم تسجل أية خسائر.

عند مدخل سليمان وقعت مهاجمة شاحنة بالحجارة.

5) عمليات تخريب :

تونس : في محطة الرتل بوادي الليل على بعد 13 كلم من تونس وقع قطع الخطوط الحديدية الأمر الذي تسبب في خروج قطار البضائع ما بين تونس وغار الدماء عن السكة فانقلبت القاطرة و12 عربة وكانت الخسائر المادية جسيمة أما الخسائر البشرية فقد تمثلت في جرح سائق القطار ومساعده.

زغوان : قرب محطة ضبيان وقع تخريب 12 مترا من قضبان السكة الحديدية الأمر الذي تسبب في انقلاب قطار البضائع الذي يحمل الفسفاط، القاطرة ومعها 9 عربات إنقلبت وذهب ضحية الحادث عامل تونسي مكلف بمراقبة حالة السكك الحديدية.

القيروان : تم قطع 2 من الأعمدة الهاتفية ليلا على بعد 10 كلم من المدينة.

الوطن القبلي : في الصباح تم قطع مجموعة من الأعمدة الهاتفية نذكر منها 10 أعمدة في مدخل مدينة سليمان.

سليانة : قطع 3 أعمدة هاتفية وقص عديد الخطوط الرابطة بين عدة مناطق (الربع، قنطرة الفحص...)

قلعة الخصباء : وقوع بعض العمليات التخريبية التي إستهدفت السكك الحديدية بالقلعة.

صفاقس : قطع عديد الأعمدة البرقية عند النقطة الكيلومترية 11 في طريق ترياقة.

سيدي ثابت : (قرب تونس) قطع أعمدة هاتفية.

السرس : قطع الخطوط الهاتفية في عدة مواقع على مسافة 3 كلم بين مكثر والسرس.

باجة : قطع الخطوط الهاتفية في عديد النقاط بين باجة وزاوية مدين.

مكثر : قص 12 عمود هاتفي على بعد 12 كلم من المنطقة.

قابس : قص 2 أعمدة هاتفية على الطريق المؤدية إلى قفصة، وقطع 4 خطوط هاتفية بين قابس وجربة.

سوسة : قطع شبكة السكك الحديدية بين القلعة الكبرى وسيدي بوعلي بواسطة المتفجرات ولم يسفر التخريب عن أي حادث.

6) مظاهرات شعبية :

عين دراهم : توجهت عدة مجموعات مسلحة بالهراوات نحو عين دراهم قادمة من بيوش وعنق الحربة، وبعد تدخل الوالي (القايد) رجعوا إلى(دواويرهم) تجمعاتهم السكنية.

نفطة : توجه مئات من المتظاهرين نحو مقر المعتمدية (الكاهية) حاملين الأعلام وكانوا يرددون النشيد الوطني على طول الطريق وقدموا عريضة إلى الكاهية دون وقوع حوادث.

جرجيس : نظم النقابيون مظاهرة قدموا خلالها عريضة إلى الكاهية وتفرقوا دون حوادث.

مارث : إنتظمت مسيرة شارك فيها 600 شخص يتقدمهم حاملو الأعلام إتجهت نحو مقر العمدة (الشيخ) وسلموه عريضة ثم تفرقوا بدون أحداث.

زغوان : نظمت مسيرة تضم 500 شخص يتقدمهم حاملو الأعلام متجهين نحو الولاية (القيادة) وكانوا يهتفون "يحيا بورقيبة" " يسقط الإستعمار" "يحيا الباي" وكانوا ينشدون الأناشيد الوطنية، بلغوا لائحتهم وتفرقوا في هدوء.

تونس : بجامع سيدي محرز تمت دعوة المصلين إلى مواصلة الكفاح والمقاومة.

نابل : خطب المسؤولون الدستوريون المحليون في جامع المكان ودعوا الحاضرين إلى غرس روح التضحية والمقاومة.

7) أحداث سياسية :

مواقف الأحزاب السياسية والتجمعات المحلية في خضم الأحداث التونسية :

. *قدماء المحاربين* (1): إن الهيئات المديرة لقدماء المحاربين وسواقط الحرب في تونس وجمعية قدماء مساجين الحرب، بعد إجتماعهم إتفقوا على إصدار لائحة يعلنون فيها "بقطع النظر عن الأحداث الجارية" مرة أخرى إخلاصهم وتعلقهم بفرنسا ويعربون عن ثقتهم التامة في الحكومة الفرنسية وفي جلالة الباي وسعادة السفير دي هوتكلوك للبحث في هدوء ونظام عن الحلول طبقا للمصالح المشتركة.

ويندون بالأحداث الدموية التي وقعت والتي عكرت صفو العلاقات الطيبة بين الفرنسيين والتونسيين، وهم محافظون على ولائهم وتضامنهم داخل جمعياتهم مخلصون لمبادئهم المشتركة وللصداقة الفرنسية التونسية

. *رابطة حقوق الإنسان* : إستقبل المقيم العام دي هوتكلوك وفدا هاما من الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان، وإثر المقابلة إتفقوا على لائحة جاء فيها أن الرغبة في تهدئة الخواطر من شأنها أن تعيد بسرعة الإحترام وتضمن حرمة المجموعة والحريات الفردية وهي تأمل أن تكون إجراءات الإبعاد والنفي التي إتخذت منذ مدة ليست إلا وقتية طبقا لما جاء في تصريح السيد "EDGAR FAURE".

. *الحزب الإشتراكي الديمقراطي* : جاء في بلاغ الحزب الإشتراكي الديمقراطي الذي وزعه على وسائل الإعلام أنه أمام إختلاف المواقف التي إتخذتها بعض الأحزاب ورجال السياسة الفرنسيين، وأمام التعليمات والإصطدامات والإغتيالات الدامية التي تطبّق في تونس فإنه يطلب من الحكومة الفرنسية القيام بالإجراءات اللازمة لإنقاذ الحضور والمواقع الإستراتيجية لفرنسا بتونس.

. *الغرفة الفلاحية التونسية بالشمال* : إثر إجتماع هام أصدرت غرفة الفلاحين التونسيين بالشمال مذكرة تحتوي على نداء عاجل إلى المقيم العام الفرنسي

(1) هم قدماء المحاربين الفرنسيين ومن حارب تحت لوائهم من جنسيات أخرى.

وإلى حكومة الجمهورية الفرنسية قصد وضع حدّ للأحداث التي أسفرت عن عديد الضحايا، معبّرين عن إستعدادهم لتقديم وجهة نظرهم بإجماع كافة الفلاحين التونسيين بدون تحفّظ عن مساندتهم للسياسة الحكيمة والرشيدة للباي وحكومته لإبلاغ الحكومة الفرنسية بصفة رسمية الطموحات الشرعية للشعب التونسي.

. *المثقفون التونسيون* : نشر المثقفون التونسيون لائحة أعربوا فيها عن مساندتهم المطلقة وبدون تحفظ لما قامت به حكومة جلالة الباي من إجراءات لدى الأمم المتحدة لإيجاد حل للخلاف التونسي الفرنسي بالطرق السلمية الودية كما حدده الزعيم الحبيب بورقيبة.

ويعلنون بقوة عن سخطهم وغضبهم لطمس الحريات وخنقها وسياسة الإرهاب والإضطهاد التي تسلكها سلطة الحماية ضد الشعب التونسي الأعزل والمسالم، ويعربون عن تضامنهم مع الضحايا الذين سقطوا دفاعا عن النفس وعن الكرامة ويعبرون عن إستعدادهم المطلق للقيام بكل التضحيات.

يوم 26 جانفي 1952 :

في صفاقس : لم تطبق التعليمات التي أعطيت قبل ذلك بيوم والقاضية بغلق المحلات التجارية يوم 25 جانفي وطبقتها المدينة يوم 26 جانفي في كل مكان وبعد ذلك وقع فتح المتاجر بصفة تدريجية وحسب الأوضاع المحلية.

في تونس : وقع تزويد السوق المركزية بكل الحاجيات، أما عملة الموانئ فقد واصلوا الإضراب وكذلك المقاهي الأهلية (عربية) لم تفتح أبوابها.

إن إجراءات الرقابة الجارية مكنت السلط من إلقاء القبض على عديد المخربين الدستوريين.

وأقامت المحكمة العسكرية محاكمة فوج أول من التونسيين الذين وقع إيقافهم لحملهم للسلاح أثناء المظاهرات وتراوحت العقوبات بين عام وخمسة أعوام سجنا.

1) الأحداث الخطيرة :

في تونس : في مركز الفرز بالمحمدية (محتشد) تجمع فيه عدد من المشبوه فيهم ممن وقع عليهم القبض خلال ما يسمى بعمليات "تطهير العاصمة" وذلك قبل إعادتهم إلى المناطق التي نزحوا منها، فبعد أن قاموا بإضراب عن الطعام منذ أيام قاموا بإضرابات داخل المحتشد أدت إلى جرح جندي ممن يتولون حراستهم، وعندها تدخل الحراس وضربوا السجناء بمؤخرات بنادقهم فجرحوا إثنين من بين المتظاهرين جروحا خطيرة.

2) لم تقع هجومات على قوات النظام.

3) مهاجمة الأشخاص والممتلكات المدنية :

في منزل بوزلفة : وقع حرق مزرعة معمر فرنسي ليلا بعد خروجه منها قبل ذلك بأيام كما وقع قطع خطوط الهاتف وتحطيم المعدات ونهب ما في تلك الضيعة بما في ذلك الماشية.

4) مهاجمة مراكز الشرطة والحرس :

في سيدي نصر الله (REGION DE PICHON) : وقعت محاولة حرق ثكنة الحرس بالمكان ولكن النار التي وضعت في الباب تم إخمادها قبل أن تمتد إلى الداخل وكانت الأضرار الحاصلة بسيطة.

5) عمليات التخريب :

الجم : وقع قطع جزء من السكة الحديدية (12 مترا) وقطع عمود يرشد إلى التحكم في تحويل إتجاه القضبان.

قابس : تم وضع متفجرات تحت قنطرة للسكة الحديدية بين قابس وغنوش ولم تحدث أي أضرار بالسكة

قرمبالية : تم قطع أربعة أعمدة للخطوط الهاتفية ما بين نابل وبني خيار.

السرس (الكاف) : وقع قطع الخطوط الهاتفية في عدة مواقع على مسافة تمتد ثلاثة كيلومترات في منطقة ڤعفور.

سوسة : وقع قطع عشرة أعمدة هاتفية في منطقة المهدية.

غار الدماء : تم قطع الخط الهاتفي الذي يربط مركز حراسة الغابات في الفاجة بغار الدماء.

المهدية : تم قطع عشرة أعمدة هاتفية ما بين شربان والسواسي.

باجة : تم قطع خطوط الهاتف على طول 2 كلم ما بين زاوية مدين وباجة.

القيروان : وقعت محاولة لقطع أنبوب المياه الرابط بين صفاقس وسبيطلة على مستوى (كراشن) في نصر الله ولكنها لم تنجح.

6) المظاهرات العامة :

تبرسق : جاء مائة شخص من مدينة دقة حاملين لعريضة إحتجاج قدموها إلى الوالي (القايد) ووقع تفريقهم بدون حوادث.

بعثة متكونة من 15 طالبا زيتونيا يدرسون بتونس كانوا متواجدين بتبرسق وقدموا عريضتين باسم الباي إحتجاجا على إبعاد الزعيم بورقيبة وتفرقوا بهدوء.

الجم (ولاية صفاقس) : قدم 200 شخص عريضة إحتجاج إلى العمدة دون حوادث.

7) الأحداث السياسية :

عريضة الحزب الدستوري القديم إلى الأمم المتحدة :

قدم السيدان صالح فرحات رئيس الدستور القديم وعبد القادر التعبوري عريضة إلى منظمة الأمم المتحدة يطلبان فيها رفع التضييقات على التونسيين المبعدين والمساجين ويحتجان على السياسة التي تسلكها فرنسا في تونس ويطالبان بحرية الشعب التونسي في تقرير مصيره.

المكتب العربي الإسلامي بالقاهرة : بعث برقية إلى جلالة الباي وقع نشرها في الصحافة بإذن منه جاء فيها :

" إن هيئة المؤتمر الإسلامي العربي الممثلة لكافة شعوب العالم الإسلامي يساندون مجهوداتكم المشرفة التي تقومون بها لدعم مطالب البلاد التونسية الشقيقة وتحقيق طموحاتها الوطنية "

الإمضـــــاء

عن الهيئة : عبد اللطيف دراز مدير جامعة الأزهر

وصل إلى تونس في ذلك اليوم ممثلان أحدهما من رئاسة الحكومة وممثل لوزارة الخارجية الفرنسية في مهمة تتمثل في تسليم المقيم العام مذكرة لما جاء في مداولات إجتماع المجلس الوزاري الأخير حول القضية التونسية.

يوم 27 جانفي 1952 :

من جديد وقع تخريب بعض شبكات الخطوط الهاتفية والسكك الحديدية، والأساليب المستعملة تبين أنها طريقة شيوعية.

ولأسباب أمنية وقع إخلاء سكان بعض الضيعات الفلاحية الفرنسية المعزولة في منطقة الوطن القبلي

ولدعم الأمن وقع تعزيزه ببعض أفواج من الجنود في المناطق الحساسة في البلاد.

في المناطق التي لم توجد فيها حوادث بدأ الشعور والإحساس بالطمأنينة يعود إلى نفوس التونسيين بينما بقيت مناطق أخرى مثل الساحل والوطن القبلي يسودها التوتر.

1) الحوادث الخطيرة : لا شيء.

2) هجوم على قوات النظام العام : لا شيء .

3) هجومات على أشخاص وممتلكات المدنيين :

القيروان : وقع نهب وسرقة ضيعة "LUNGER" التي تبعد 8 كلم على نصر الله في غياب صاحب الضيعة. المسروقات :11 كيسا من القمح و32 خروفا إلى جانب ملابس وأوان.

تونس : وقعت محاولة حرق شقة النائب " COLONA" بمونفلوري لكن تم إطفاؤها ولم تسجل حوادث مادية ما عدا الباب الأسفل للمدخل الذي إحترق جزء منه.

(تعليق) : «كولونا هو رئيس المعمرين الفرنسيين وعرف بتطرفه ومعارضته لكل إصلاح في تونس».

الكاف : وقع إشعال النار في باب مستودع ومخزن لتاجر فرنسي بالكاف، الخسائر شملت باب المدخل وسقف المستودع وبعض صناديق وأكياس أحرقت نهائيا ، وقد عثر المحققون في الحادث على زجاجتي بنزين فارغتين بعيدا عن المستودع.

كما وقعت محاولة إحراق دكان تجارة آخر على ملك يهودية لكنها لم تنجح إذ لم يكن لمنفذي العملية الوقت الكافي لإشعال النار في البنزين الذي سكبوه داخل المتجر.

4) الهجوم على مراكز الشرطة والحرس : لا شيء .

5) عمليات تخريبية :

ولاية صفاقس : ما بين الجسم وصفاقس قرب محطة القطار في منطقة الشعبة قدم شخصان يلبسان الزي الأروبي على متن سيارة من نوع تراكسيون "TRACTION ". وضعا عبوة ناسفة تحت قنطرة السكة الحديدية، وبعد تهديدهم للحارس المدني الذي هرب أشعلا فتيل القنبلتين فانفجرت واحدة فقط ونتج عنها هدم القنطرة واعوجاج قضبان السكة الحديدية ولم يسجل أي حادث قطار.

الوطن القبلي : وقع تفجير بالسكة الحديدية أدى إلى قطع مترين منها في المنطقة ما بين قرمبالية وبوفيشة وبئر بورقبة، كما وقع قطع أربعة خطوط هاتفية أدت إلى تعطيل المكالمات بين قليبية وقرمبالية.

تونس : في النقطة الكيلومترية 6 وقع قطع 60 مترا من الخطوط الهاتفية بين تونس والخليدية.

قابس : وقع قطع الخطوط الهاتفية بين قابس والحامة عند النقطة الكيلومترية 6.

المناطق العسكرية : تم قطع الهاتف الرابط بين برج سيدي الطويل وبنقردان على بعد 10 كلم من بنقردان.

القصص : وقع قطع الخطوط الهاتفية في النقطة الكيلومترية 60 و 80.

ماطر : إنقطعت المكالمات الهاتفية بين باجة وماطر وعزل منجم السمان.

سيدي بوزيد : قطعت عدة أعمدة هاتفية في النقطة كلم 136 وانقطعت كل الإتصالات.

6) المظاهرات العامة :

تونس والأحواز : حوالي 60 شابا وبعض الأطفال. على رأسهم أربع نساء وتحت إشراف عضو من الإتحاد العام التونسي للشغل وهو في نفس الوقت عضو بشعبة المدينة قدموا إلى عمدة المدينة عريضة إحتجاج على نفي الزعماء الدستوريين وأعمال القمع المرتكبة في تونس، ثم تفرق المتظاهرون بدون وقوع حوادث.

قابس : 150 طالبا تجمعوا أمام مقر (القايد) الوالي وسلموا عريضة إحتجاج ثم تفرقوا في هدوء

مارث : تظاهر حوالي مائة شخص تحت قيادة المسؤولين الدستوريين المحليين أمام مقر الخليفة (المعتمد) وسلموه عريضة باسم الباي، واختتمت المظاهرة بالنشيد الوطني ولم يسجل أي حادث.

7) الأحداث السياسية :

كان"LINIGER PIERRE " كاتب عام النقابات الحرة " C.I.S.L " صحبة الكاتب العام الجهوي للإتحاد العام التونسي للشغل بسوسة مارا بهذه المدينة في ذلك اليوم وقام بفتح تحقيق في الأحداث الواقعة.

إنتهى تقرير الكاتب العام للحكومة التونسية الذي قدمه إلى السفير المقيم العام لفرنسا بتونس،(1)

(1)**المصدر** : وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية السلسلة التونسية 1950 - 1955 ، بكرة 658 مجلد 341.

الجمهورية الفرنسية 00222
الإقامة العامة لفرنسا بتونس
الديوان المدني رقم 249/AM

تونس في 13 فيفري 1952

تدخل الشرطة في الوطن القبلي(1)

من الوزير المفوض بالإقامة العامة لفرنسا بتونس
إلى
معالي السيد ROBERT SCHUMAN وزير الشؤون الخارجية
إدارة إفريقيا، الشرق الأدنى، باريس

العمليات الأمنية بالوطن القبلي :

أبعث هذا اليوم إلى مصالحكم نسخة من تقرير المراقب المدني للوطن القبلي حول الأحداث التي جرت بتلك المنطقة.

يحتوي هذا الملف على العناصر الأولية للأخبار التي من شأنها أن تعطي للأحداث حجمها الطبيعي بعيدا عن المبالغات والتحريف التي إعتمدتها الأوساط التونسية لأغراض سياسية وبصفة أخص لاستنفار الرأي العام العالمي حول القضية التونسية.

وقد طلبت من الجنرال ڤرياي GARBAY أن يمدني بتقرير في الموضوع في أقرب وقت ممكن يتم إعداده من طرف العقيد آمر الحرس في تونس أحيل على مصالح وزارتكم ملخصا منه دون تأخير.

(1) **المصدر** : وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية) سلسلة M.A.E. تونس 1950 - 1955 . بكرة 658 مجلد 342.

وفي انتظار ذلك رأيت من المفيد في هذه النشرية توضيح الصبغة السياسية "لأحداث الوطن القبلي".

المتأكد أن عمليات الشرطة شاركت فيها وحدات من الجيش في الوطن القبلي كان لها تأثير كبير على السكان في تونس.

من المؤكد أن هناك بعض تجاوزات وقعت أثناء العملية التي قامت بها الشرطة وأحيل أصحابها على المحاكم العسكرية، ونحن واثقون أكثر من أن الصحافة التونسية والشائعات التي راجت بين السكان كان فيها كثير من التهويل لتلك الوقائع.

كان يحلو للوطنيين في هذه الظروف أن يستعملوا نفس العبارات والأساليب التي إستعملها النازيون والفاشيون.

كان في إعانة هؤلاء الوطنيين الصحافة الشيوعية تساعدهم وتشد أزرهم.

لم يكن رد فعل الرأي العام الوطني إيجابيا لأنه وقع تحت تأثير الحزب الدستوري الجديد وكان متأثرا وبصفة تقليدية بالحزب الشيوعي وكذلك الحزب الدستوري القديم وحزب الإصلاح والإتحاد العام التونسي للشغل وطلبة جامع الزيتونة والقصر الملكي "الباي".

ويمكن تفسير هذا التضامن الوطني بسبب تواجد ضيعات كثيرة ومساكن ثانوية في الوطن القبلي على ملك الطبقة الغنية البورجوازية في تونس العاصمة وتواجد أقاربهم في تلك الجهة ومما قد يفسر رد الفعل العنيف للسكان قيام السلطة بإجراءات التتبع ضد صيدلي في نابل كان في آن واحد رئيس الشعبة الدستورية وزوجته من عائلة بورجوازية (النيفر) وهي قريبة لصهر الشاذلي القسطلي صاحب جريدة (النهضة).

ومن بين أفراد عائلة النيفر عدد من مشايخ جامع الزيتونة وأحدهم نائب الأحباس بسليمان وهو صديق للشاذلي باي.

ومن جهة أخرى تواجد والد محمود المسعدي وإخوته وأقاربه "وهو أستاذ مبرز وكاتب عام مساعد للإتحاد العام التونسي للشغل" ضمن الشخصيات التي شملتها عمليات القمع.

كذلك فإن للحزب الدستوري القديم عدة أنصار في الوطن القبلي وخاصة مدينة قليبية التي تعتبر قلعة من قلاعه.

وأخيرا فإن أعضاء الغرفة الفلاحية التونسية لها إرتباطات بعديد حرفائها في الوطن القبلي.

عديد الأسباب جعلت لجان التحقيق تجوب منطقة الوطن القبلي طولا وعرضا بحثا عن معلومات إضافية أو شهادات أو صور أو وثائق فحوص طبية أو تقارير خبراء كل ذلك في سبيل تكوين ملف يبرز "الوحشية البربرية الفرنسية".

لجنة التحقيق الأولى أسندت إلى عضو من ديوان الوزير الأول والتقرير الذي أعدته كان موضوع مذكرة وجهها الوزير الأول محمد شنيق إلى المقيم العام ثم تلاحقت اللجان :

- **لجنة علي بوحاجب** : وهو دستوري قديم ووزير صحة سابق وعضو في المجلس البلدي بالعاصمة حاليا.

- **لجنة الطاهر بن عمار** : رئيس سابق للقسم التونسي بالمجلس الكبير "البرلمان" ورئيس حالي للغرفة الفلاحية للشمال بمشاركة الشاذلي رحيم عضو سابق في المجلس الكبير وهو رئيس نقابة صغار الفلاحين.

- **وأخيرا لجنة ذات صبغة رسمية** : يشترك فيها الدكتور محمد بن سالم وزير الصحة والدكتور محمود الماطري وزير دولة.

وكانت هذه التحقيقات موضوع بلاغ صادر عن الوزير الأول وموضوع لائحة وندوة صحفية تركزت محاورها حول تلك الأحداث فهي إن كانت صادقة تعتبر خطيرة وهي تدق ناقوس الخطر بخصوص العلاقات التونسية الفرنسية حول موضوع عمليات التمشيط ولجان التفتيش الأمنية.

أما طلبة جامع الزيتونة فقد قاموا من جهتهم بإضرابات عن التعليم وإعتصابات جوع لمدة 48 ساعة بداية من يوم 8 فيفري إلى 10 فيفري دون حدوث أضرار عدا 12 من طلبة الزيتونة بالكاف نقلوا إلى المستشفى في نهاية الإضراب.

وتعددت مظاهر التضامن المتمثلة في التبرعات المالية أو العينية لفائدة المتضررين في الوطن القبلي بمبادرة من قصر الباي " فإبنة الباي زكية زوجة الدكتور بن سالم وزير الصحة قامت صحبة شقيقتيها بتوزيع الإعانات في مدينة نابل، كما نظمت كل التشكيلات السياسية والنقابية حملات تضامنية لجمع المساعدات والتبرعات في الأوساط المختلفة تجارية كانت أو إدارية أو نقابية.

يقال أن التقرير الذي سيعده الدكتور الماطري والدكتور بن سالم سيبعث إلى صالح بن يوسف وحمادي بدرة للتأثير على مجلس الأمن ودفع أعضائه للتشهير بوسائل القمع التي تستعملها فرنسا إزاء شعب ضعيف

وكما ذكرت لكم في مراسلتي بتاريخ 11 فيفري فإني دعوت الوكيل العام للدولة (فرنسي) لفتح تحقيق عدلي يمكن بفضله إسقاط ما جاء في تلك التقارير من إدعاءات باطلة وأخبار كاذبة.

وقع الإعلان عن هذا الخبر بواسطة الإذاعة والصحافة الأمر الذي جعل عددا من الصحفيين أكثر يقظة وحذرا للإطلاع على حقيقة الأمور ولتفسير ما قاموا بنشره سابقا من أخبار وصور ووثائق على أعمدة جرائدهم.

الإمضاء الوزير المفوض بالإقامة العامة

R. de B

أحداث الوطن القبلي جانفي 1952 (1)

المراقبة المدنية للوطن القبلي "سري"

تقرير تحليلي لأحداث الوطن القبلي 18 جانفي 1952

المرحلة الاولى
الحكم المدني

أ) شرح الاسباب :

في هذه الفترة إنتشرت المقاومة وأخذت في الاتساع وكثرت أعمال التخريب وخاصة منها قطع الاعمدة الهاتفية وتعددت الاعتداءات على المعمرين الفرنسيين.

ساد مناخ الثورة وشمل المدن والقرى التي كثرت فيها المسيرات و اكتست صبغة العنف بصفة تصاعدية.

في قليبية : يوم 18 جانفي هاجم مئات من المتظاهرين مركز الشرطة بوابل من الحجارة ظنا منهم أن الاعوان سيلقون القبض على أحد قادتهم فاضطر رجال الامن إلى استعمال أسلحتهم مما أدى إلى جرح إثنين و إيقاف نحو مائة متظاهر تم ذلك بإعانة كتيبة من الجيش.

في نابل : أصبحت المسيرات تنظم في كل يوم وتزداد أعمال العنف إستفحالا، ففي المساجد كان الخطباء يدعون الحاضرين إلى المقاومة واستعمال العنف.

يوم 21 جانفي نظمت مظاهرة كبرى شارك فيها نحو 3000 شخص قاموا بمهاجمة قوات الامن "شرطة وجيش" بالحجارة واستعملوا أسلحة نارية فردت عليهم

(1) **المصدر** : وثائق وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية السلسلة التونسية 1950 - 1955 ، بكرة 658 مجلد 341. محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

الشرطة الفعل وقتلت ثلاثة وجرحت عشرين من بين المتظاهرين وكثير من هؤلاء أصيبوا من طرف الدستوريين نتيجة سوء إستعمالهم لأسلحتهم (1)، أما سرية الجيش فلم تستعمل أسلحتها واكتفت بإلقاء القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين لتفريقهم.

في الحمامات : وقعت مظاهرات في اليومين السابقين تم خلالهما إلقاء القبض على معظم المسيرين الدستوريين.

في نفس اليوم الذي وقعت فيه أحداث نابل " هاجم المتظاهرون دورية للحرس الجمهوري وجنود من كتيبة السوافة (4 ème Zouaves) بواسطة الاسلحة النارية والحجارة وأقاموا سدودا وحواجز على الطرقات ثم إعتصموا بسطوح المنازل، لكن رجال الامن بمساعدة الجيش تمكنوا من محاصرتهم والتغلب على الوضع دون خسائر كبيرة فهي لاتتجاوز قتل ثلاثة وجرح بعض المتظاهرين.

في سليمان : بقيت المنطقة هادئة إلى يوم 22 جانفي وهو اليوم الذي بدأت فيه الاضطرابات حيث هاجم الشبان سيارات المارة بالحجارة وأحرقوا إحداها وقلبوا أخرى.

في منزل بوزلفة : يوم 22 جانفي وقع إرهاب السيد "LARUE" وتهديده بالقتل وكذلك السيد "SIMON" وكلاهما فلاح بالمنطقة.

تمكن الملازم أول "VACHE " من السيطرة على الوضع في المنزل ثم تحول إلى بني خيار حيث لقي فيها حتفه يوم 23 جانفي.

وهكذا تعددت الحوادث في معظم المناطق وشملت بصفة أخص قطع أسلاك وأعمدة الهاتف وتخريب وقطع خطوط السكة الحديدية والطرقات.

المتاجر مغلقة ولا تفتح إلا في فترات متقطعة ومع كل ذلك فإن عمال الفلاحة لم ينقطعوا عن عملهم واستمروا في تزويد الجالية الاوروبية بما تحتاجه من خضر وغلال ولحوم ومواد غذائية.

(1) كأنهم لا يعرفون بعضهم ثم من أين جاءتهم الأسلحة مع عمليات التفتيش والتمشيط !!

تلك كانت الحالة السائدة إلى غاية يوم 23 جانفي قبل يوم واحد من تحول السلطة من مدنية إلى عسكرية.

المرحلة الثانية :
تحت الحكم العسكري

أ) شرح الاسباب : إستمرت الاضطرابات وتركزت حتى أواخر الاسبوع في منطقتين هما : منزل بوزلفة وقليبية.

منطقة منزل بوزلفة :

في إطار إستتباب الامن وإعادة الامور إلى نصابها تم يوم 24 جانفي القيام بعملية أمنية ذات أهمية.

في **بني خلاد** وقعت إصطدامات ذهب ضحيتها الملازم أول "VACHE" رئيس الحرس الجمهوري قبل ذلك بيوم واستخدم فيها الجيش الجرافات والمصفحات وتم فيها نسف المساكن التي أطلقت منها العيارات النارية على الملازم وتم نسف نادي الشعبة الدستورية وإيقاف عدد من السكان.

منطقة قليبية :

يوم 26 جانفي عندما كانت السرية تقوم بإعادة النظام في بني خلاد إنطلقت في قليبية حوالي منتصف النهار مظاهرة ضخمة يناهز عدد المشاركين فيها الالف جاؤوا من المناطق الريفية المجاورة وخاصة من حمام الاغزاز وهاجموا الحي الاوروبي ومركز الشرطة ومركز الحرس وكانوا مسلحين.

عند ذلك تم الإستنجاد بكتيبة من جيش الطيران وجنود المظلات وتم ذلك فعلا على الساعة الثالثة بعد الزوال كما وصلت في الاثناء كتيبة من الحرس الجمهوري بكامل معداتها قادمة من بني خلاد وإثر ذلك إستتب الامن وتمت السيطرة على الوضع بصفة نهائية.

كادت الامور تفلت من أيدي الشرطة والحرس لولا صمودهم مدة ثلاث ساعات تمكنوا خلالها من حماية الجالية الاوروبية حتى وصول النجدة من جيش وحرس جمهوري.

إلى حد الآن لم تحدد الخسائر في صفوف المتظاهرين وتقول الشائعات إنه قتل عدد منهم وجرح الكثيرون.

في الليلة الفاصلة بين 24 و25 جانفي تمكن سكان دار شيشو صحبة بعض المشاركين في أحداث قليبية من مداهمة مركز حرس الغابات وألحقوا به أضرارا مادية بالغة قدرت بنحو عشرة مليون فرنك وكان قبلها قد أخلي من الاعوان.

أمرت السلطة العسكرية أعوان الشرطة بالقيام بعمليات أمنية في كل من قليبية وحمام الاغزاز منها تفتيش المنازل وإلقاء القبض على كل من يشتبه فيه وخاصة في حمام الاغزاز.

في منزل بوزلفة :

كما هو الحال في قليبية يبدو أن الدستوريين لم يقلعوا عن تنظيم المسيرات ولو بصفة وقتية خاصة في المدن حيث أصبحت دوريات الجيش متواجدة في معظم المناطق وخاصة في المراكز الحساسة، لكن أهم العناصر القيادية والنشيطة تحولت إلى الجبال المجاورة واتخذت منها مراكز للمقاومة والتحرك لتنظيم مناوشات مسلحة محدودة الرقعة الامر الذي مكنهم من خلق مناخ من الخوف وعدم الاستقرار في تلك المناطق.

ومن جهة أخرى فإن منطقة الوطن القبلي تعتبر من أكثر المناطق إحتواء على الاسلحة التي خلفتها قوات المحور ألمان وإيطاليون وراءها إثر إنهزامها في الحرب العالمية الثانية.

ونظرا لتلك الاسباب أمرت السلطة العسكرية بالقيام بعمليات تفتيش وتمشيط (1) واسعة النطاق في معظم التجمعات السكنية بالوطن القبلي للاستيلاء على

(1) عمليات تفتيش مدققة لكل إنسان (رجل، إمرأة ، طفل، شيخ) وكل محل تجاري وسكني وكلّ محتوياته ويقع ذلك على حين غفلة بالليل والنهار مع تحطيم كل ما يوجد فيها وإتلافه وأخذ الأموال والمصوغ وما يسمونه أسلحة وإعتداءات على الأشخاص والعفاف.

الاسلحة وإيقاف المشتبه في أمرهم، وكان ذلك بداية من يوم الاثنين 28 جانفي إلى يوم الخميس 31 جانفي بالإستعانة بالجيش وقوات الامن من شرطة وحرس جمهوري.

كانت غاية السلطة العسكرية من كل ذلك إيقاف كل من يشتبه في أمره وكل من شارك في الانتفاضة والعصيان وكل من يمسك سلاحا غير مرخص فيه وجمع تلك الاسلحة بحضور ومساعدة العدول والأعيان.

وإلى جانب ذلك وقعت عملية تمشيط فرعية في منطقة الجديدي جنوب الحمامات يوم 2 فيفري لنفس الغرض.

بانتهاء يوم 2 فيفري أعيدت السلطة إلى المسؤولين المدنيين.

إن عمليات التمشيط لا يمكن تقييمها في الوقت الحاضر وذلك سابق لأوانه لكن إتضح أن البحث عن الاسلحة كان دون التوقعات ولم يسفر إلا على جمع 63 بندقية عسكرية لم تكن في حالة حسنة فهي من مخلفات سنة 1943 ومدفع رشاش واحد ومسدس رشاش آخر و25 مسدسا وحاوية بها 34 بندقية صيد و88 قطعة سلاح أبيض و4 من علب المتفجرات وبعض الذخيرة.

أما أهم عنصر في عمليات التمشيط فهو القبض على عدد كبير من المشبوه فيهم وجمعهم في محتشد "Servière" حيث تم فرزهم : وقع نفي 260 منهم إلى الجنوب وأحيل عشرات على المحكمة العسكرية بتهمة العصيان والقيام بالثورة وحمل أسلحة بدون رخصة.

وبخصوص الايقاف فقد وقع إطلاق سراح عدد من الاشخاص الذين ثبت أنهم ليسوا على علم بما حدث وذلك بعد التثبت من هويتهم وقضائهم عدة أيام في المحتشد.

ومع عودة الهدوء إلى تلك المناطق علمنا أنه تم في حمام الاغزاز نهب مساكن العدول والأعيان الذين تعاونوا مع الجيش الفرنسي أثناء عمليات التمشيط وتواجدت عصابات مسلحة إعتصمت بالجبال.

في كل الحالات يبدو أن الدستوريين لم يلقوا أسلحتهم وأن السكان يشعرون بأن الامن لم يستتب بعد، ففي ليلة 2 فيفري 1952 علقت منشورات مخطوطة

بالايدي في منزل بوزلفة تدعو الناس إلى مواصلة المقاومة وعدم الاستسلام، وفي نابل آستمع إلى عدة طلقات نارية في الليل، وفي منزل تميم إعترض الشبان السيارات والشاحنات ومنعوها من الدخول إلى السوق، لكن بدأ التجار في فتح محلاتهم تدريجيا وبصعوبة.

يبدو أن عمليات التمشيط الواسعة النطاق لم تحقق جميع أهدافها وخاصة من الناحية النفسية، هذا إلى جانب أنها لم توفق في إيجاد المصالحة وتحسين العلاقات بين الفرنسيين والتونسيين بل العكس هو الذي حصل.

ربما وقعت مخالفات وحوادث قليلة أثناء عمليات التمشيط لا يمكن حصرها من الآن أو تحديد أبعادها ومع ذلك فإن بعض الصحف العربية أو الفرنسية المتعاطفة أو الاجنبية حرفت الاخبار وبالغت في تلك الاحداث.

ثلاث مناطق وقعت بها أحداث نذكرها من الآن :

في المعمورة : تم فعلا هدم زاوية سيدي إبن عيسى وهي معلم ديني قليلا ما يزوره السكان، لكنه أصبح ناديا للدستوريين يجتمعون فيه.

في تازركة : كان السلوك العدائي من ا لسكان نحو الجنود الذين شاركوا في الاحداث هو الذي أدى بهم إلى القيام بتفتيش دقيق لمكتب العمدة "الشيخ" وتمزيق الوثائق الموجودة فيه وبعثرتها وهي نفس الاعمال التي قاموا بها في الدكاكين والمتاجر الاخرى. كما أطلقوا النار على أحد السكان المشبوه فيهم عند محاولته الفرار، واستعمل ضابط فرنسي العنف ضد إمرأة وجرحها وقد تعرفت المحكمة العسكرية على ذلك كما تّم نسف بعض المساكن التي وجدت(1) فيها أسلحة، وأطلقت كتيبة النار على شخص فجرحته لانه هو المبادر بالاعتداء.

في حمام الاغزاز : تدخل الجيش في المنطقة مرتين بسبب مشاركة سكانها (2) في أحداث قليبية ومهاجمتهم للاوروبيين فيها وكان الهدف من ذلك إيقاف المشبوه

(1) التهديم عملية إنتقامية بقطع النظر عن الأسلحة.
(2) هل يوجد على جبينهم إسم قريتهم !

فيهم وجمع الاسلحة التي بحوزتهم، إستعمل الجيش أسلحته مما أدى إلى حصول أضرار بشرية لم يقع تحديدها بعد.

في قليبية : بعد السيطرة على الوضع وعودة الهدوء وجدت سيارة السيد بوبكر السعفي عضو المجلس الكبير (البرلمان) مهشمة وأضرمت فيها النار.

"أسفرت عملية التفتيش في قليبية عن مقتل شخصين "

إن المعطيات التي تحصلتُ عليها إلى حد الان لا تسمح بتقدير مضبوط للخسائر المادية أو البشرية الناجمة عن عمليات التمشيط والتفتيش والتي يجب أن تعتمد أساسا على تقارير رؤساء الوحدات المشاركة في العملية.

ملاحظات عامة

إن الاحداث الاخيرة غرست في نفوس الاوروبيين الشعور بالخوف وخاصة لدى المعمرين المنعزلين في ضيعات بعيدة عن العمران ولدى الموظفين العاملين في تجمعات سكنية أهلية.

كان الفرنسيون في مقدمة المستهدفين بالاعتداء عليهم أكثر من بقية الاوروبين، أما الايطاليون فلم يكونوا يشعرون بأنهم معرضين للاعتداء وقد كان المعمرون الفرنسيون والايطاليون يكونون مع بعضهم كتلة وفي المقابل فإن أفراد الجالية اليهودية لم يكونوا في حيرة أو تخوف وكانوا يسايرون تعليمات مواطنيهم المسلمين.

إن العملية العسكرية الاخيرة قد طمأنت الجالية الاوروبية ودعم ذلك تواجد دوريات من الجيش في المناطق الحساسة بالتجمعات السكنية.

أما في المناطق المنعزلة وفي قليبية التي هوجم فيها الاوروبيون فإن الخوف ما يزال مسيطرا على نفوسهم.

وهنا أريد أن ألفت إنتباهكم إلى الشجاعة النادرة التي أبداها أعوان الحرس والشرطة الفرنسيون منهم والتونسيون أثناء معالجتهم للوضع في قليبية يوم 24 جانفي عندما بلغ الفزع أشده في الاوساط الاوروبية وإلى صمودهم لمدة ثلاث ساعات أمام 3000 متظاهر حتى وصلتهم التعزيزات.

إن العملية العسكرية في الوطن القبلي حتى ولو لم تحقق كل الاهداف فإنها كانت عاملا أساسيا للحد من هيجان التونسيين بصورة محسوسة، كما أن تواجد الجيش بصفة متواصلة في المناطق العمرانية كان عنصر تهدئة وإستقرار.

خلال هذه العمليات كان للأعيان دور فاعل في تعاونهم مع السلطة لإعادة الهدوء واستتباب الأمن، أما الشباب فكان له تأثير كبير في مجرى الاحداث تجاوز دور الكهول والشيوخ وتطاولوا حتى على العمال كما وقع في منزل بوزلفة عندما حضر "العامل" الوالي أحاط به الشبان ولم يترددوا في دعوته للرجوع من حيث أتى.

لقد أصبح تفكير الشباب المسلم الذي تزامنت نشأته مع إنتشار الدعاية الدستورية غير مكترث بالمؤثرات الفرنسية ولا يتفاعل معها وأصبح هو نفسه يمثل مشكلا في حد ذاته.

ومن جهة أخرى وحسب معلومات تحصلت عليها من أحد العدول الذي يرتبط بعلاقات متينة مع الاوساط المؤثرة ومع القصر الملكي "الباي" ذكر أن سبب وقوع تلك الاحداث كانت الغاية منها لفت نظر العالم إلى القضية التونسية وفي صورة عدم الحصول على أية نتيجة فإنهم سوف يعيدون الكرة للقيام بانتفاضة أخرى شعبية تكون أكثر إتساعا مهما كانت الصعوبات.

"هذه النظرية الاخيرة يبدو أنها غير مستبعدة ".

الإمضاء

المراقب المدني

ملخص تسلسل الأحداث بالوطن القبلي

بداية من يوم 18 جانفي 1952

يوم الجمعة 18 جانفي :

ـ إيقاف الهادي مرابط رئيس الجامعة الدستورية بسليمان على الساعة الثالثة صباحا وبدون حوادث

ـ أما الهادي بن محمد رقيق رئيس الجامعة الدستورية بنابل لم يقع القبض عليه لأنه ترك نابل وأتجه نحو تونس قبل ذلك بيوم.

ـ وقع تفتيش محل سكنى الهادي الرقيق في نابل وبئر شلوف بحضور المراقب المدني.

فندق الجديد : نظمت مظاهرة شارك فيها نحو 200 شخص فاجأت الحرس الذي كان وقتها منشغلا بتطبيق إحترام حق الشغل في أحد المقاطع المضربة.

قليبية : وقع هجوم مئات المتظاهرين على مركز الشرطة لتحرير مسؤوليهم الذين ظنوا أنهم معتقلون بالمركز، كما إعتدوا على سيارة الشرطة وخربوا المركز وعندها إستعملت الشرطة أسلحتها لتفريق المتظاهرين وجرحت البعض منهم.

في نابل : وقع إجتماع في الجامع الكبير بالمدينة ضم نحو 2500 شخص تهجم فيه الخطباء بعنف على فرنسا ودعوا المستمعين إلى الوحدة والتضحية.

يوم السبت 19 جانفي :

قرمبالية : إضرابات متواصلة ولم يسجل أي حادث.

سليمان : نظمت مسيرة كبرى نحو الولاية (القيادة) للإحتجاج على إلقاء القبض على الزعماء الدستوريين، ثم تفرقوا في هدوء.

الحمامات : تجمع نحو 400 متظاهر وكانوا يجوبون شوارع المدينة في إتجاه مركز البريد عندما أوقفتهم قوات النظام وعندها تدخل الكاهية والكاتب العام للشعبة الدستورية عمر الناظور لإقناعهم بالهدوء بحضور المراقب المدني وكتيبتين من الجيش، فتفرقوا وقد بلغ عددهم ما بين 1500 و2000 شخص. وإثر ذلك تم إيقاف أربعة أشخاص هم : سالم حوال، عمر ناظور، علي الحمريتي وحميدة بوقديدة.

نابل : نظمت مسيرات ضخمة جابت شوارع المدينة في إتجاه الجامع الكبير ضمت نحو 2500 شخص وكانوا يحملون الأعلام ويهتفون بشعارات معادية لفرنسا ولأعوان الشرطة المباشرين لعملهم في ساحة فرنسا ونتيجة لعدم إنفعالهم أمكن إستبعاد عدة حوادث.

ـ كما وقعت عمليات تخريب تمثلت في قطع خطوط الهاتف والأعمدة ولم يسرقوا الأسلاك وذلك في الطريق رقم 10.

ـ في معظم مناطق الوطن القبلي ما يزال الوضع متوترا.

يوم الأحد 20 جانفي :

نابل : نظمت مسيرة ضخمة شارك فيها نحو 2000 شخص إخترقوا الشارع الرئيسي ومروا أمام مركز الشرطة وأمام مقر المراقب المدني وكانوا يهتفون دون وقوع حوادث. وصلت إلى المدينة تعزيزات من الحرس الجمهوري وكتيبتين من الجيش حوالي الساعة الخامسة مساء.

الحمامات :

ـ نظمت مسيرة وقع تشتيتها عند وصول نجدة من الحرس الجمهوري.

ـ الإضراب ما يزال متواصلا في معظم المناطق.

يوم الإثنين 21 جانفي :

- وقعت عمليات تخريب وقطع 15 خطا هاتفيا بين نابل والحمامات وخطوط أخرى بين سليمان وفرمبالية وقص الأعمدة الهاتفية.

منزل تميم : نظمت مسيرة شارك فيها نحو 300 شخص إتجهت نحو مقر الكاهية (معتمدية) قدمت لائحة إحتجاج وتفرق المتظاهرون في هدوء.

الحمامات : وقع هجوم عنيف مفاجئ على دورية من الحرس الجمهوري أمام أحد الحواجز في حي العوينات ، ورموها بالحجارة وأطلقوا عليها النار من البنادق والمسدسات والرشاشات.

إستعمل الحرس أسلحته وتمكن من فرض الإحترام لكنه لم يستطع التخلص من تلك الحواجز التي أقامها المتظاهرون على الطريق حيث سارع المراقب المدني وبعث تعزيزات من فرق التدخل لتخليص الدورية مع المحافظة على عدم سفك الدماء، تفرق المهاجمون واحتمى بعضهم بسطوح المنازل ووقع قتل البعض منهم وحررت الدورية.

في نابل : نظمت مسيرة ضخمة شارك فيها أكثر من 3000 شخص إتجهت نحو ساحة فرنسا وفي طريقها هاجمت قوات الأمن بالحجارة كما أطلقت عيارات نارية من سطوح المنازل وقنابل يدوية، ولتفريق المتظاهرين ألقت قوات حفظ النظام قنابل مسيلة للدموع وكانت الحصيلة 3 قتلى و20 جريحا في صفوف المتظاهرين جروح بعضهم خطيرة.

الوضع هادئ في بقية المناطق.

يوم الثلاثاء 22 جانفي :

في الليلة الفاصلة بين 21 و22 جانفي سجلنا عمليتي تخريب تمثلت الأولى في قطع شبكة الخطوط الهاتفية الممتدة تحت الأرض بين تونس والوطن القبلي على مستوى محطة القطار بمنزل بوزلفة والثانية تمثلت في قطع خطوط السكة الحديدية الرابطة بين تونس وسوسة على مستوى محطة بوعرقوب ولم نسجل حادثا للقطار.

الحمامات : عاد الهدوء ورفعت الحواجز من طرف أشخاص متطوعين وأدى البحث الذي أجري إثر الأحداث إلى التعرف على موت شخصين وجرح إثنين آخرين واكتشاف صندوق مملوء بالذخيرة يحتوي على 1000 خرطوشة أنقليزية الصنع، وتم دفن الشخصين بدون أحداث.

نابل : تم دفن 5 ضحايا شارك في تشييع جنازتهم بتحريض من الدستوريين ما بين 5000 و6000 شخص ولم تسجل أي حوادث.

قليبية : نظمت مظاهرة شارك فيها نحو 200 من الدستوريين الجدد والقدامى وحل الكاهية على عين المكان قادما من منزل تميم وتمت في نطاق الهدوء وبدون حوادث.

منزل بوزلفة : وقعت مهاجمة المعمر LARUE والمشرف الفني على ضيعته من طرف نحو 100 متظاهر إستعملوا الحجارة فلما جرحا فرا إلى مركز الشرطة حيث تلقيا علاجا أوليا.

- LARUE نقل إلى مقر سكناه بواسطة الشرطة ولكن عددا من المتظاهرين ما بين 300 إلى 400 شخص إعترضوا طريقه ونصبوا له حاجزا إستطاع أن يفلت منهم.

- كان الملازم قائد وحدة الحرس يقوم بدورية أمنية في المنطقة ولم يقع أي حادث.

- الهدوء سائد ببقية المناطق.

يوم الإربعاء 23 جانفي :

- الليلة الفاصلة بين 23 و24 جانفي كانت هادئة ولم يسجل فيها أي حادث تخريب.

- الوضع لم يتغير في كل المنطقة (فتحت المتاجر في بعض الأحياء وأغلقت في مراكز أخرى).

- العمل الإداري يجري بصورة طبيعية.

في منزل بوزلفة :

ـ وقع هجوم 30 شخصا على المعمر SIMON عند خروجه من مركز البريد.

ـ الملازم أول VACHE بمجرد حلوله بمنزل بوزلفة صحبة أعوانه في سيارتين تمكن من تشتيت 50 متظاهرا عند مدخل القرية مسلحين بالحجارة.

ـ تم إلقاء القبض على6 منهم وكان أحدهم مسلحا بمسدس وله خراطيش وآخر يحمل سلاحا أبيض.

في بني خلاد : وقع الهجوم بالحجارة من طرف بعض الأشخاص على سيارة الفرقة الترابية ولكنها تمكنت من الإفلات.

ـ علم الملازم أول قائد فرقة الجندرمة (الحرس) بالحادث فانتقل على عين المكان وعند دخوله إلى بني خلاد وقعت مهاجمته بوابل من الحجارة وأسلحة نارية، فسقط متأثرا بجروحه وسط القرية، وعندها حمله مرافقوه إلى قرمبالية عبر منزل بوزلفة للعلاج وتوفي في الطريق ووضعوا جثته بمصحة قرمبالية.

ـ وقع إعلام كتيبتين من جيش السرّية الصحراوية (السواقة) وصلتا في الحين إلى بني خلاد ووجدت القرية شبه خالية من سكانها.

ـ قدم العقيد آمر الحرس وقائد الجندرمة من تونس بمجرد أن علم بوفاة الملازم أول VACHE.

ـ تحول قضاة المحكمة من تونس إلى المنطقة لإجراء تحقيق في الموضوع لكنهم لم يتمكنوا من دخول بني خلاد بسبب إنعدام الأمن في الطريق.

في سليمان : وصلت الإضطرابات إلى هذه المنطقة فالسيارات التي تدخل القرية يتم قذفها بوابل من الحجارة ووقع حرق إحداها على بعد كيلومترين من المدينة.

وكان لتواجد فرقة جيش السواقة في بني خلاد أن وقع إقرار الهدوء بالمنطقة كلها.

ـ في العموم بقيت الأوضاع متوترة جدا وكان للصحافة ذات الميولات الخاصة دور في بقاء مناخ التوتر في الأذهان.

يوم الخميس 24 جانفي :

ـ تطبيقا لتعليمات المقيم العام لفرنسا بتونس تولى العقيد DE LAFOIY القيادة العسكرية في منطقة الوطن القبلي.

ـ عملية تطهير وتمشيط جارية حاليا في بني خلاد.

قرمبالية : تم إيقاف المسمى الطاهر بن عمر بن بلخير الذي وجد في حوزته بندقية عسكرية MAUSERE و 5 خراطيش واحدة منها موجودة داخل البندقية.

قليبية : وقع الهجوم على مركز الشرطة وعلى مركز الحرس من طرف عدد كبير من المتظاهرين بحوزتهم أسلحة ومتفجرات وبفضل التدخل السريع لفرقة من الحرس (جندرمة) مجهزة بمصفحات عاد الهدوء إلى نصابه حوالي الساعة الرابعة مساء.

ـ مركز الشرطة بالمدينة ومسكن على ملك مواطن أروبي تم نهبهما ولكن المحتلين أخلوا المكان.

لم يسجل أي جريح في صفوف قوات النظام.

يوم الجمعة 25 جانفي :

ـ ساد الهدوء كامل المنطقة.

منزل بوزلفة : أرسلت إليه فرقة من الجيش وعادت إلى قواعدها دون تسجيل أي حادث.

سليمان :

ـ نقل أفراد عائلات أعوان الشرطة إلى مركز القيادة (الولاية).

ـ في الليلة الفاصلة بين 23 و24 جانفي هاجم فريق اللصوص مركز حرس الغابات في دار شيشو ونهبوه تماما.

يوم السبت 26 جانفي :

- ليلة 25 جانفي هاجم فوج من اللصوص مركز البريد بفندق الجديد.

- في العاشرة ليلا قطع عدد من التونسيين أسلاك وأعمدة الهاتف في قربص وسيدي رايس وفي نفس الوقت هاجم نحو 20 شخصا عند مدخل سليمان شاحنة نقل النفط على ملك مؤسسة LAVAU بالحجارة وكانوا بصدد الإستعداد لقطع أعمدة الهاتف قربها.

بني خلاد : قامت فرقتان من الشرطة والحرس بمسح وتطهير قرية بني خلاد التي قتل فيها الملازم أول VACHE وعند التعرف على القاتل تمكن من الهروب.

قليبية :

- منطقة هادئة وعملية التمشيط والمسح جارية بمساعدة كتيبة من الجيش.

- في هذا اليوم أوقف الحرس 180 شخصا مشبوها فيهم وتم حجز 6 أسلحة حربية و15 كلغ من المتفجرات و1000 مفرقعات معها 30 مترا من أسلاك خاصة بالمتفجرات.

- في الليلة الفاصلة بين 25 و 26 جانفي وعند وصول فصيل من المصفحات إلى قليبية علمت أن هناك حريقا بضيعة تبعد 4 كلم على مدينة بني خلاد تبين أنها مزرعة LENAIN.

- بين قرية وقليبية قطع 4 أعمدة هاتف.

- إن تواجد القوات الأمنية بما فيها الجيش له وقع في إعادة الهدوء إلى نصابه.

يوم الأحد 27 جانفي :

نابل :

- منع أي إجتماع يضم أكثر من 4 أشخاص.

- وقع عمل تخريبي تمثل في قطع خطوط السكة الحديدية بين تونس وسوسة في المنطقة الواقعة بين بئر بورقبة وبوفيشة بواسطة المتفجرات، ولم يسجل أي حادث.

يوم الإثنين 28 جانفي :

سليمان : يوم 28 جانفي وقعت عملية تمشيط ومسح كبيرة في منطقة سليمان إثر محاصرتها من طرف كتيبة من الحرس المتجول، تم فيها القبض على كل أعضاء الشعبة ما عدا كاتب عام الشبيبة الدستورية الذي تمكن من الفرار، وفي الشريفات تم حجز بندقيتي صيد غير معلن عنهما.

واستمرت عملية البحث للعثور على 8 آخرين من التونسيين المفتش عنهم.

نابل : تم القبض عل الفلاح الهادي بن قمودة الكاكي الذي كان يحمل سلاحا أبيضا BAIONNETTE

الثلاثاء 29 جانفي :

منزل بوزلفة : بمشاركة عدد من جيش المظلات وكتيبة الصحراء من السوافة والحرس المتجول وقع تطويق عديد الأحياء وتفتيش الأهالي للتعرف على هويتهم وألقي القبض على 34 دستوريا و5 آخرين مفتش عنهم ووقع تجميع 100 شخص في فندق (أصيلي الساحل والجنوب) لترحيلهم إلى مناطقهم في اليوم الموالي.

نابل : إثر جلسة مسائية في المراقبة المدنية مع الشيخ (العمدة) وبعض العدول والأعيان تقدم 15 شخصا من بين 21 مشتبه في أمرهم إلى مركز الشرطة من تلقاء أنفسهم في اليوم الموالي أما الستة الآخرون فهم في حالة فرار.

منزل بوزلفة، منزل تميم، قليبية، سليمان وقرمبالية الوضع فيها هادئ.

الحمامات : وقعت حملة تفتيش مزدوجة تم خلالها القبض على 4 أشخاص يسكون أسلحة وإيقاف 13 دستوريا من أعضاء الشعبة و20 ممن شاركوا في أحداث 21 جانفي ولم يسجل أي حادث خلال العملية التي كان لها تأثير معنوي حسن جدا بالنسبة للسكان.

يوم الإربعاء 30 جانفي :

لم يسجل أي شيء يلفت الإنتباه في كامل المنطقة.

يوم الخميس 31 جانفي :

منزل تميم : تم إيقـاف 36 مشبوها فيهم وعملية التمشيط جارية بدون حوادث.

برج السدرية : رئيس محطة القطار ببرج السدرية أعلم بوقوع عملية تخريب في أجهزة محطة القطار بفندق الجديد.

الجمعة 1 فيفري :

الوضع هادئ في ڤرمبالية وسليمان ومنزل بوزلفة وقربص ومنزل تميم وقربة، أما المتاجر فكانت كلها مغلقة ما عدا ڤرمبالية التي فتحت دكاكينها بعد الزوال وعاد الموظفون إلى عملهم بصورة عادية.

الحمامات، نابل وقليبية كل المتاجر مفتوحة ولم يسجل أي حادث في هذا اليوم وهو يوم إضراب.

في الحمامات : وقع إلقاء القبض على متظاهرين شاركا في أحداث 21 جانفي.

يوم السبت 2 فيفري :

الوضع هادئ وأعيد فتح كل المتاجر.

منزل بوزلفة : علقت منشورات وشعارات فوق الجدران تدعو الشعب التونسي إلى المقاومة والتضحية.

قليبية : وقع إيقاف 3 أشخاص والإستيلاء على 5 أسلحة بيضاء.

يوم الأحد 3 فيفري :

الوضع لم يتغير.

نابل : سجل طلق ناري ليلا من طرف مجهول.

أحداث تازركة بالوطن القبلي جانفي 1952 (1)

"تقرير الإتحاد النسائي"

أحداث تازركة 1952/1/29

تقرير لجنة تقصّي الحقائق للإتحاد النسائي التونسي حول الفظائع التي إرتكبها المعمّرون في الوطن القبلي

تقرير لجنة تقصّي الحقائق للإتحاد النسائي التونسي حول الفظائع التي إرتكبها المعمّرون في الوطن القبلي.

توجهت يوم الأحد 10 فيفري 1952 للمعاينة

قام بالتحقيق لجنة نسائية تتكون من السيدات :

فاطمة بنت إبراهيم، منجية المولدي، وسيلة جاب الله، جميلة المؤدب ومن فتيات الإتحاد النّسائي : السيدة سعيدة جراد ، الآنسة منوبية العامري، الآنسة زكية حرمل إلى جانب السيدة :ELYSE FRAYSSE رئيسة تحرير مجلة المرأة الفرنسية.

تحوّل الوفد إلى تازركة وشرع في عمليّة التحقيق.

تقع تازركة في الوطن القبلي وهي قرية ريفية يشتغل معظم سكانها في الفلاحة كعمّال أو كمالكين لضيعات صغيرة لا تتجاوز مساحة أكبرها الهكتارين،

(1) **المصدر** : وثائق وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية السلسلة التونسية 1950 - 1955 ، بكرة 343 مجلد 659. محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

المساكن فيها بدائية تتكون من غرفة واحدة مقامة فوق التراب يعيش فيها كافّة أفراد العائلة.

شهادة السيد الهادي بن محمد الجزيري :

يوم الثلاثاء 29 جانفي 1952 على الساعة السادسة صباحا هاجم 600 جندي من اللّفيف الأجنبي قرية تازركة وأنذروا كافة الرجال بأن يتجمعوا في ساحة القرية ومن لا يحضر يسحبونه بالقوة، قال الشاهد لقد عشنا حقا واقعا مرعبا فظيعا فقد وضعوا أمامنا جثة شاب قتلوه من شدة الضرب والتعذيب وكان عمره بين 20 و25 سنة.

شهادة مصطفى بن محمد عليّة :

قال إنهم وضعوا تلك الجثة أمامنا لإدخال الرعب إلى قلوبنا، ثم جمعونا في دار مغلقة ومحروسة بالجيش وكنا طوال الليل نسمع الصراخ والصياح من النساء والأطفال ينادوننا لنجدتهم وإنقاذهم من الأعمال الفظيعة والشنيعة التي يتعرضون لها من طرف الجنود وكنا عاجزين على نجدتهم بسبب هؤلاء الجنود البرابرة وما يقومون به من تعذيب ونهب ونسف للمنازل بالمتفجرات وإتلاف لكل مخزوناتنا الغذائية.

فرقة اللفيف الأجنبي تتكون من الفرنسيين وهم أقلية 20 % ومن الإيطاليين والبريطانيين والألمان والإسبان. إن سكان تازركة لا ينسون أبدا قائد اللفيف الأجنبي الملازم LAFFOND الذي أعلن في ساحة القرية أنه يقوم بتلك الفظائع بتعليمات من السلطة العسكرية من قتل وتهديم للمنازل إذ لم يكتف بالقول بل قام بذلك فعلا هو وجنوده، ومن المؤسف أن نعلم أنّ كل ذلك وقع تنفيذه فعلا.

مساكن نهبت ثم وقع تفجيرها بالديناميت.

كانت أول دار قمنا بزيارتها هي دار أمين المعاش فالغرفة الوحيدة التي كان يسكنها ذلك الشيخ مع زوجته وأولاده الثلاثة كانت في حالة مزرية، فالجرار التي كانت

فيها مخزوناتهم من مواد غذائية وزيت كلها مهشمة، الزيوت تسيل والزيتون المملّح مبعثر على الأرض وكانت آثار الدخان والحريق ظاهرة على الجدران والملابس.

وقع الإعتداء على زوجة ذلك الشيخ ولما سألوها أين تخفي الأسلحة والمال والمجوهرات، عندها حاولت الفرار فارتمى عليها الجنود وأمسكوها، تدخّل أهل القرية لحمايتها قائلين لهم اتركوها "إنها حامل وقد تجهض الجنين" لكنهم هددوها بتفجير الدار على أبنائها الثلاثة، فدخلت وعندها إكتشفت عمليّة النهب التي قاموا بها ولم يتركوا لها شيئا.

ثم ذهبنا بعد ذلك إلى دار العدل **عبد الرحمان المسعدي** والد الأستاذ محمود المسعدي، كانت كل الأوراق مبعثرة على الأرض وكل الدفاتر ممزقة وكانت هناك خريطة بها صور رجال الدستور والباي وقع تمزيقها، وكان الشيخ يرتعش من الخوف وهو يحدثنا عن المشهد المؤلم الذي عاشه، قال لنا :" لقد تألمت كثيرا للأعمال الوحشية التي قامت بها قوة الجيش ولكني أومن جازما بأن الشعب التونسي سينتصر قريبا".

وعند زيارة مسكن كاتب الأحباس وجدنا نفس المشهد من نهب وإتلاف للمخزونات الغذائية والزيوت كانت كلها مبعثرة فوق الأرض وهنا أيضا سرقوا كل الحليّ.

وفي دار **الحاج محمد خيّ** والد معلّم يعمل في نابل إكتسح الجنود داره وخربوها كما حطموا خزانة الكتب ومزّقوا ما فيها ثم أحرقوها، كان يحدثنا والدمع يسيل من عينيه عن إتلاف كل ما يملك من مخزونات المواد الغذائية والزيوت فوق الأرض.

صالحة بنت محمد برينيس : هي أم لثلاثة أبناء والدهم مسجون أدخلتنا إلى دارها التي نهبوها وأخذوا معهم كل ما فيها ملابسها وأغطيتها الصوفية ومبلغ 9000 فرنك وكتب إبنها الذي كان طالبا بتونس.

لم يسلم من إعتداءاتهم أحد **فالمرأة العجوز حبيبة** أخذوا منها كل ما إدخرته "8000 فرنك" وحتى قماش كفنها.

لم تكتف السلط العسكرية بما نهبه جنودها بل أثقلت كاهل أهالي تازركة بخطية أخرى بمبلغ 100.000 فرنك، ولم يكتف المعتدون بما فعلوا بل أجبروا النساء على إعداد الطعام لهم وأخذوا منهم مؤونتهم المتبقية من دجاج وأرانب وسميد وسلموه إلى الجيش.

الإعتداء على شرف النسوة :

بعد مرور اللفيف الأجنبي بتازركة بقي عديد النسوة مرضى طريحات الفراش إذ لم يكتف الجنود بالسرقة والنهب بل أكثر من ذلك باستعمال القوة والعنف لاغتصاب النساء ويعتبر ذلك أشنع بالنسبة لنسوة محتجبات لا يغادرن منازلهن بالنهار وتحترمن التقاليد الدينية.

ونظرا لأننا بعثة نسائية فقد تمكنا من الإستماع إلى بعض الوقائع الفظيعة والمخزية مباشرة من أفواه بعض الضحايا.

واحدة منهن : **فطومة بنت حسين قاسم** قالت : " كنت في دار أبي عندما هاجمنا الجنود فأخذوني أنا وصديقتي **نسريّة بنت حسين بن صالح بن عمر**، بدأوا بتفتيشنا بحجة أننا قد نخفي أسلحة لكن نواياهم السيئة كانت واضحة نحونا... وفي الليل سحبوني أنا وصديقتي بالعنف وكانت معركة بيننا وعند تدخل والدي لنجدتنا ضربوه بؤخر بندقية "، كانت الضحية فطومة وهي تحدثنا عن تلك الفاجعة تبكي وتقطع شعرها من هول إغتصابها عدّة مرات.

أما قضية الأم التي سلمت نفسها إليهم حتى لا يعتدوا على عفاف إبنتها التي لا يتجاوز عمرها 16 سنة فهي أكثر فظاعة، وعندما هجم الجنود على الفتاة لكنها تمكنت من دفعهم وصاحت في وجهها : "إذهبي بسرعة وإلقي بنفسك في البئر" وقالت "لا أتصور كيف أعيش إذا وقع الإعتداء على شرف إبنتي التي لم يشاهدها إبن عمها ولو مرة بدون حجاب وقد قضت الفتاة طوال الليل مختبئة.

وفي خضم تلك الأعمال الوحشية تمكنت بعض النساء من الفرار ومن بينهن الحاملات ونتيجة للصدمة وضعن حملهن في الشوارع قبل الأوان مثل ما حدث لصالحة

المسعدي التي أجهضت جنينها في الطريق وكان في شهره الخامس، كما أعلمونا بفقدان 5 نساء منذ ذلك الوقت.

رجال قتلوهم وأطفال مثّلوا بهم :

كما حدثتنا **صالحة بنت علية المسعدي** أن الجنود قتلوا شقيق زوجها وعمره 19 سنة وهو ذاهب إلى العمل ثم نقله ستة من أصدقائه إلى منزله فأمرهم الجنود بإلقاء جثته في الساحة، وعندما جاءته إحدى قريباته بدلو من الماء ظنا منها أنه لم يمت إفتكّه منها بوحشية أحد الجنود وصب الماء على وجهه وضربه بقدمه قائلا لها :" ألا ترين أنّه ميّت".

أما **محبوبة بنت خميس بلحاج** فذكرت لنا كيف قام الجنود أثناء عمليات النهب برفس خمسة أطفال أمام أعين أمهاتهم :" كنت عندما دخل الجنود داري واقفة أحمل بين ذراعي إبنتي وعمرها 20 شهرا إنتزعوها مني عنفا وألقوا بها على الأرض وأخذوا في تفتيشي ولكني إستطعت الفرار وعند رجوعي إلى البيت وجدت أنهم نهبوا كل ما فيه وقتلوا إبنتي.

وقع مثل ذلك **لعروسية بنت حسن بن عمر** فقد سرقوا جميع أمتعتها وأموالها وجرحوا إبنتها التي لا يزيد عمرها على20 يوما والتي ماتت في اليوم الموالي.

أما **خدوجة** فذكرت أن الجنود داسوا إبنها أمامها بأحذيتهم حتى مات.

إننا لا نستطيع حصر كل الفظائع وهذه بعض العينات من الجرائم التي أرتكبت من طرف البعثة الإستعمارية إلى تازركة.

- لا يمكننا أن نقدر مبالغ السرقات والنهب الذي قاموا به يضاف إلى ذلك أنهم أثقلوا كاهل السكان بإلزامهم بدفع غرامة مالية بـ : "100.000 فرنك".

- إن 6 مساكن وقع تفجيرها بالديناميت، إلى جانب نهب وتفجير المتاجر الخمسة الموجودة بالقرية وكذلك دكان الحلاق.

- وقع قتل 5 أطفال.

- وقع قتل رجلين رميا بالرصاص.

- وقع الإعتداء على عفاف جل نساء القرية إلى جانب فقدان 5 نسوة بصفة نهائية.

مع كل ذلك فإن السكان دافعوا بشراسة عن أنفسهم وخاصة النساء عندما تعرّضن للنيل من شرفهن رغم فصل أزواجهن في أماكن أخرى، وقد أضافت **صالحة المسعدي** أن الجنود الفندال الوحوش عندما وضعوا جثة إبننا أمامنا تماسكنا عن البكاء أمامهم حتى لا نعطيهم فرصة للشماتة فينا.

لقد وصلنا إلى قناعة وهي أن الجرائم التي إرتكبها اللفيف الأجنبي في تازركة لم تزد التونسيين إلا إيمانا بقضيتهم للدفاع عن إستقلالهم وحريتهم وللتخلص وإلى الأبد من ظلم المعمرين وتحقيق الحرية والسعادة.

إستقبلونا بفرح كبير خاصة من طرف النساء الحاضرات اللاتي تحدثن مع أفراد بعثة الإتحاد النسائي وهذا ممّا يزيدنا يقينا بإيمانهم بقضيتهم.

- **المعمورة** : إتجهت البعثة بعد ذلك إلى المعمورة التي تبعد 12 كلم على تازركة.

إحتل الجيش القرية لمدة يومين كاملين وعاث فيها فسادا حسب ما شاهدنا وما قصّه علينا سكان القرية. تم تفجير مسكن ومقهى مجاور له بالديناميت كما لاحظنا تهديم عديد المنازل جزئيا أو كليا، ثم إتجهنا نحو دار القاضي محمد الزمني التي لم تنته فيها أشغال البناء فقد أحرقوا الأبواب ونهبوا ما فيها وحطموا خزانة الكتب وهي ما تزال مبعثرة على الأرض.

والمشهد الأكثر تأثيرا كان عند زيارة جامع سيدي بن عيسى الذي كان يعتبر مدرسة قرآنية لأطفال القرية حيث نسفوا بنايته بالمتفجرات وكان السكان يلفتون نظرنا إلى مقاعد التلاميذ المحروقة والمتناثرة وقد كتب على بعضها آيات من القرآن، كما نسفوا أيضا ستة مساكن أخرى إذ نالها نفس المصير من نهب وتفجير.

كما وقعت إعتداءات إجرامية على النساء إلى جانب الإعتداء على الأطفال والشيوخ ومات نتيجة التعذيب رجل طاعن في السن وطفل.

وما لا يمكن أن ينساه سكان المعمورة هو قتل الجنود لشاب عمره 20 سنة وهو محمد مخلوف أطلقوا عليه 9 رصاصات من فوهات بنادقهم أمام كل الناس وقد كان الكافل الوحيد لعائلته.

وفي المعمورة أوقفوا 49 شخصا من بينهم محمد بن محمد براديس الذي أطلق سراحه مؤخرا والذي قص علينا سوء المعاملة له ولكل المعتقلين في محتشد (Servières) قال إنهم لا يعطونا فيه الأكل إلا مرتين في اليوم قطعة خبز تزن 750 غرام لكل ثمانية سجناء وكنا جميعا متراصين من ضيق المستودع ونقضي حاجتنا البشرية على عين المكان.

وقد سلطوا على سكان قرية المعمورة خطية مالية قدرها 100 ألف فرنك مثل ما فعلوا في تازركة وتدفع حاضرا.

هكذا وقد أنهت لجنتنا النسائية تحقيقها المثير وإن المشاهد التي رأيناها في الوطن القبلي سوف تبقى منقوشة في قلوب كل أعضاء اللجنة ولن تمحى وهو ما يعطينا صورة عن أعمال القمع التي يقوم بها المستعمرون في البلدان التي يحتلونها. وهذا عامل إضافي يدفع الشعب التونسي للكفاح في سبيل الإستقلال.

سري

تقرير لجنة التحقيق للحكومة التونسية حول أحداث الوطن القبلي من الدكتور محمود الماطري " وزير الدولة" والدكتور محمد بن سالم " وزير الصحـــة"

إلى

سيادة الوزير الأكبر للمملكة التونسية

يهدف هذا التقرير الذي أعد يومي 8 و 9 فيفري 1952 إلى :

1) الوقوف على عين المكان لمشاهدة أعمال التخريب وتقدير الخسائر التي قامت بها كتائب الجيش خلال الحملة الأمنية في الوطن القبلي وللتعرف على حقائق الأخبار الواردة من مختلف مناطق شبه جزيرة الوطن القبلي.

2) الحصول على معلومات مدققة لسير الأحداث وأعمال القمع التي سلطت على الرجال والنساء والأطفال وسماع ذلك مباشرة من طرف السلط المحلية والأهالي.

تازركـة :

تعتبر أكبر ضحيّة تلك القرية التي سلط عليها أكبر نصيب من التخريب والنهب والترويع وهي ما تزال تخيم عليها الأحزان والآلام حتى الآن رغم مضي أسبوع على الذكرى المشؤومة لتلك الليلة الفاصلة بين 29 و 30 جانفي.

قمنا في البداية بزيارة بعض المساكن التي أطلعونا عليها والتي وقع تخريبها من طرف الجنود بسابق إضمار لإيذاء السكان كما حطموا كل ما تحتوي عليه من ممتلكاتهم سواء كان أثاثا منزليا أو أواني أو مواد غذائية مخزونة أو ملابس إلخ...

1) **مسكن الحاج عبد الرحمان المسعدي** : وقع تفجير ثلاث غرف بالديناميت ولم يبق منها إلا ركام من الحجارة أما الغرف الأخرى التي بقيت قائمة فكانت مفروشة بالملابس الممزقة وبقايا الأثاث المحطم وبقايا الجدران والأبواب المهشمة.

أما غرفة التموين الموجودة بساحة المنزل فكانت المواد الغذائية والزيوت والحبوب والزيتون المملّح مبعثرة على الأرض مختلطة بالتربة وفواضل البناء المتطاير.

2) **مسكن علي المسعدي (شقيق الأول)** : نصف الدار عبارة عن حطام وكذلك الحال بالنسبة للمساكن المجاورة على إمتداد 100 متر، وما شاهدناه لا يختلف في شيء عن مخلفات الحرب للمحلات التي قذفتها الطائرات بقنابلها.

- كل الأثاث المنزلي مهشم والمرايا أيضا يبدو أنها كسرت بمؤخرات البنادق.

- الملابس ممزقة ومبعثرة أرضا.

3) **دار مصطفى بن عثمان** :(وكيل الأحباس) وقع نهبه تماما وتحطيم كل ما يحتوي عليه ولم يبق إلا أشياء قليلة قد تكون صالحة للإستعمال.

4) **دار محمد قاسم الزكار** : وقع نسفها بالمتفجرات وتحطيم محتوياتها.

5) **دار صالح ومحمد وعلي بريفيس** : نسفت بالمتفجرات وحطم ما فيها، أما الدار المجاورة فقد تصدعت وكل الجدران مشقوقة.

6) **دار الصادق بلحاج** : إنه مسكن جميل فخم لأحد الأعيان لكن الجزء الأكبر منه وقع تهديمه وكذلك مخزن التموين تحطم ووقع إفساد كل ما فيه من مدخرات غذائية كما وقع تحطيم خزانة بلورية تحتوي على حلي الزوجة وإبنتها وسرقة المصوغ وأعلمتنا النساء اللاتي يسكن المحل بأنهن تعرضن إلى الإعتداء بالعنف وتفتيشهن من طرف الجنود، واحدة منهن تدعى هنية بلحاج كانت حبلى في الشهر الثالث أجهضت في اليوم الموالي لليوم الذي وقع فيه الإعتداء عليها وسلب مصوغها.

7) **دار العروسي ومحمد درويش** : تم تفجير إحدى غرفها بالديناميت فسقطت الجدران والتوى الحديد الذي يحمي الشبابيك، وفيما تبقّى من المسكن فالمظهر هو نفسه أثاث محطّم، زجاج مهشّم ومواد غذائية مفروشة فوق التراب.

وهناك 10 نسوة متجمعات لا مأوى لهن بسبب نسف منازلهن بالمتفجرات.

8) **دار محمد الدرويش** : من بين الملابس الممزقة والمبعثرة توجد بعض القطع عليها آثار الدماء على ملك صلوحة عمرها 17 سنة نتيجة جروح بالبندقية من طرف الجيش، وحتى مخزوناتهم الغذائية من الخضر والبقول (قرع) وقع إفسادها.

9) **دار الصادق بن سعيد** : إن هجومات الجنود لم تكن موجهة إلى محتويات المنازل بل إلى السكان كما وقع للفتاة رقية التي حاول جندي النّيل من عفافها وفي غياب الأب هجمت الأم على الجندي لتحمي إبنتها بجسدها فانهال عليها الجندي ضربا بالأقدام بعد أن أوقعها على الأرض والآثار ظاهرة على جسدها، ووقع نفس الإعتداء على جدتها أيضا.

10) **دار الحاج الطاهر بن رجب** : (أمين المعاش) كما وقع في عديد المساكن تحطيم ونهب.

11) **دار المولدي بريني**س : صهر شيخ (عمدة) القرية تاجر بالمكان وقع تخريب المسكن والإعتداء على زوجته (أخت العمدة) وأمها وزوجة العمدة وسلبوها مصوغها تحت التهديد بالبنادق، ويبدو أن الشيخ إستعاد جزءا من ذلك الحلي.

12) **دار المشير صفر** : وقع خلع "coffre" وسرقوا منه جهاز زواج إبنتيه.

13) **دار خدوجة حاجية** : هي أرملة تسكن مع بناتها الأربع قرب الدار التي إحتجز فيها الجنود كافة رجال القرية، إأهم الجنود دارها وسرقوا كل تجهيزات الزواج لبناتها الأربع.

14) **دار محمد بن حسين التازركي** : كان صاحب الدار متغيبا لأسباب مهنية في نابل بوصفه مستكتبا في مقر الولاية (القيادة)، إقتحموا منزله ونهبوا ما فيه.

15) **دار الشيخ محمد بن عمر ناشي** : أفلت مسكنه من النهب بسبب تدخل طبيب فرنسي يقربه يدعى "Docteur DUPAS" كان يومها موجودا بتازركة، أما مكتبه فلم يفلت وقد حطم بابه أحد الجنود وشتت ما فيه من وثائق إدارية رغم نصيحة أحد أعوان الحرس بعدم الإعتداء على مكتب العمدة.

وفي صباح اليوم الموالي أسرع الشيخ (العمدة) في الذهاب إلى مكتب القائد (الولاية) ليسلم إليه الأموال التي تحصل عليها من الأهالي من الغرامة المفروضة عليهم وخوفا من أن تطولها يد الجنود.

إضافة إلى الإعتداءات على المساكن الفردية طال الإعتداء *المحلات التجارية* التي وقع إفراغها تماما من البضائع، وكذلك محل حلاقة لصاحبة صالح قويعة فقد وقع نهبه وتحطيمه.

وأخيرا دخل الجنود إلى الجامع من الباب الرئيسي ومن المقصورة وبيت الصلاة وألقوا بكتب القرآن في الأرض وداسوها بالأقدام وكذلك كتب دينية أخرى مقدسة (الحديث والفقه وغيرها...) وماتزال آثار تلك الجرائم ظاهرة قائمة.

وبعد تلك الزيارات إستمعنا إلى شهادات عديدة مباشرة من الشيخ الحاج عمر بن محمد ناشي وبعض العدول والأعيان ومنها:

- لم تنظم في مدينة تازركة أي مظاهرة قبل وصول فرقة اللفيف الأجنبي كما أنه لم يقع إيقاف أي فرد أصيل هذه القرية في كل المظاهرات التي نظمت بأنحاء البلاد.

يوم الثلاثاء 29 جانفي 1952 :

إستيقظ عمدة القرية من طرف زوجته التي أعلمته بأن هناك من يطرق باب الدار وعند خروجه صدم بمشاهدة عدد من الجنود والحرس يطلبون منه بسرعة أن يأتيهم بمناد ومي (crieur) لدعوة كل الرجال للتجمع في ساحة القرية.

وفي تلك الأثناء كانت كل القرية محاصرة بالجنود والعديد منهم بصدد التسلق إلى سطوح المنازل.

بدأ السكان في هلع يتجمعون في الساحة ومنذ البداية شاهدوا جثة أحدهم وهو مصطفى بن محمد المسعدي قتله الجنود بالرصاص في الطريق وجاؤوا بها وألقوها في الساحة أمامهم بتعليمات من الجيش وبقيت أمامهم أكثر من ساعتين.

وعندما تجمع كل الرجال أخذ الجنود في الدخول إلى الديار بحثا عن أي رجل تخلف عن الحضور إلى الساحة ومن وجدوه جروه جرا وقهرا حتى وإن كان عجوزا، ولم يتأخر أكثر من 50 رجلا منهم المسنون العاجزون.

الملاحظ أن عدد الرجال في القرية لايفوق 700 شخص تقريبا، ثم طلبوا منهم جميعا عن طريق الشيخ جمع وتسليم أسلحتهم.

وكل من خرج من الساحة لجلب سلاحه يرافقه جنود يدخلون معه الدار ويتسلمون السلاح.

وقع تنفيذ أوامرهم وتسلموا جميع الأسلحة التي كانت في معظمها بنادق صيد كان لبعضهم ترخيص في حملها والبعض الآخر أعلم بها حرس المنطقة في قربة.

ثم سلم الضابط إلى العمدة قائمة بها 13 إسما وطلبوا منهم الظهور أمامهم، فتقدم أربعة منهم حيث أمروهم بالإنضمام إلى صف الذين سلموا أسلحتهم وأمروا الجنود بإلقاء القبض عليهم جميعا.

وعندها أعلن ضابط الجيش أن التسعة الباقين في القائمة إذا لم يسلموا أنفسهم قبل الساعة التاسعة والنصف صباحا فإن الجنود سيبحثون عنهم ويهدمون مساكن تازركة بداية بدار **وحيد المسعدي** أحد الغائبين، كما أعلن أن كتائب أخرى من الجيش ستلتحق بهم، ومع هذا فسوف لا يقع الترخيص لأي من الحاضرين في الساحة للذهاب والبحث عن المتخلفين وقد وقعت ترجمة كلمة الضابط إلى السكان بواسطة إبن العمدة وبلقاسم بلحاج قاسم.

وفي انتظار إنتهاء الأجل فعلى العمدة أن يحضر التموين اللازم للفرقة وإعداد الأكل لهم (كسكسي).

وفي تلك الأثناء وصلت فرق أخرى من الجيش (جنود المظلات) وتوزعوا على كافة مساكن القرية حيث بدأت عمليات النهب والسرقة والتخريب ونسف المنازل والمتاجر " بدعوى البحث عن السلاح".

وحوالي الساعة العاشرة والنصف إستمعنا إلى إنفجار قوي قيل لنا إنه نسف منزل الحاج عبد الرحمان المسعدي والد وحيد المسعدي وبعد ذلك سمع نسف دار علي المسعدي وتواصلت الإنفجارات لنسف المنازل حتى منتصف النهار.

بعد الزوال تواصل وقوف رجال القرية في الساحة تحت حراسة الجنود وعند غروب الشمس جاء إلى تازركة الكاهية (المعتمد أول) والمراقب المدني ومكثا فيها حوالي نصف ساعة واطلعا على ما حدث وعند مغادرتهما للقرية أسرّا إلى العمدة بأن ما يجري يتم بتعليمات من السلطة العسكرية ولا دخل للسلطة المدنية في ذلك.

وعند الليل اقتيد كل رجال القرية إلى دار أحمد بن سعيد وأقفلت عليهم الأبواب وأحاط الحراس بالدار من كل جانب ومكثوا فيها كامل الليل حتى الصباح وكانوا طوال الليل يستمعون إلى الصياح وأصوات الإستغاثة التي تطلقها النساء من كل مكان لكنهم لا يستطيعون إعانتهم أو إغاثتهم تحت تهديد السلاح والجيش ويستمعون إلى الطلقات النارية وتحطيم الأبواب واقتحام المنازل على النسوة المعزولات عن أزواجهن.

وقد أكدت ذلك معلمة القرية التي كانت تسكن بالمدرسة التي لا تبعد أكثر من 700 متر على الساحة التي جمعوا فيها الرجال كامل اليوم.

وعلى الساعة الخامسة صباحا إستمعنا إلى طلقة تأذن بانتهاء العمليات الليلية التي قام بها الجنود في المنازل ورخصوا للرجال بالعودة إلى ديارهم ماعدا الرجال الذين ألقوا عليهم القبض.

وعلمنا أنه في تلك الليلة ليس هناك إلا ثلاثة رجال رخصوا لهم بقضاء الليلة في ديارهم وهم :

1) عمدة القرية.

2) شيخ عمره أكثر من 75 سنة يدعى الصادق بن عمر ناشي.

3) قاسم بلحاج قاسم الذي كان يحمل الجنسية الفرنسية وكان مخبرا للشرطة.

يوم الإربعاء 30 جانفي :

حوالي الساعة السابعة صباحا وصلت فرق أخرى من الجيش إلى تازركة وكما وقع يوم أمس جاء مناد جديد يدعو الرجال للتجمع في ساحة القرية والحضور وجوبي للتسعة أشخاص الذين تخلفوا بالأمس من بين 13 مفتش عنهم وأرسلوا 20 من سكان القرية للبحث عنهم ولم يعودوا إلا بواحد فقط، وعلمنا فيما بعد أن المفتش عنهم ليسوا أصيلي تازركة ولا يقيمون بها.

بعد الزوال عاد السكان إلى منازلهم بعد تحريرهم من الجنود وغادر الجيش القرية يوم الخميس على الساعة الخامسة صباحا.

يوم الخميس 31 جانفي :

على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال استمع إلى طلقات نارية من رشاش إيذانا بعودة الجيش إلى القرية وحاصروها من جديد وتسلق الجنود الجدران وأخذوا أماكن لهم فوق سطوح المنازل، أخذوا معهم الشافعي المسعدي بعد أن أصابوه بجروح بليغة رغم أنه إستسلم إليهم ورفع يديه ولم يقاوم الجنود الذين إعتقلوه، الجريح رموا به في الساحة العامة وكانت رصاصة قد إستقرت في بطنه فلما حضر العمدة نقله في سيارته إلى المستشفى ولكنه توفي يوم 3 فيفري.

توقع العمدة أن الأحوال ستزداد سوءا فاستنجد بالكاهية (المعتمد أول) هاتفيا بنابل فجاء الكاهية ومعه بعض أعوان من الحرس (الدرك) وانتهت تلك الليلة دون حوادث جديدة.

يوم الجمعة 1 فيفري :

كان يوما هادئا رغم وجود فرق من الجيش وأستمع إلى طلقات نارية لكنها كانت هذه المرة موجهة إلى الدواجن.

يوم السبت 2 فيفري :

غادر الجيش قرية تازركة نهائيا وقبل ذلك أوصى قائدهم العمدة بإعلامه إذا وقع العثور على 4 جنود مرتزقة إيطاليين فروا من الفرقة.

وخارج هذا العرض العام للأحداث بصفة متسلسلة زمنيا هناك عدة معلومات هامة تخص :

أ) قتل أربعة أطفال رضع.

ب) الإعتداء ومحاولة الإعتداء على عفاف النسوة.

أ) قتل الأطفال الرضع :

1) **فاطمة بنت محمد بن صالح ناشي** : عمرها 20 يوما ماتت بعد الإعتداء على عفاف الأم واكتشفوا جثتها بالمنزل في اليوم الموالي لاكتساح اللفيف الأجنبي لتازركة.

2) **صالح بن محمد بن حسين ناشي** : عمره 45 يوما قتله الجنود رفسا بالأقدام عند إمتناع الأم والدفاع عن شرفها.

3) **زهرة بنت بشير غلاب** : إبنتها عمرها 5 أشهر مريضة بالحصبة إقتلعوها من حضن أمها ورموها فوق الأرض فماتت وعند محاولتها الفرار من شرهم إرتمى عليها الجنود للنيل من شرفها.

4) **فضيلة بنت محمد قاسم** : عمرها عام وقع قذفها على الأرض من طرف جندي والأم منوبية بنت خميس بلحاج حاولت الفرار فوق سطح المنزل من شدة الرعب فإلتحقوا بها وإعتدوا على عفافها وعند رجوعها وجدت إبنتها ميتة، وكانت الأم وهي تروي لنا تلك الفاجعة ترشدنا إلى الجروح التي خلفوها على مستوى يديها وجسمها بالسلاح.

هذه القصص الحزينة لهؤلاء الضحايا الأربع من الأطفال روتها لنا الأمهات.

ب) النيل ومحاولة النيل من شرف النساء :

لم يعترف بالإعتداء بالفاحشة إلا عدد قليل من النساء الحاضرات ذلك أن الإعتراف بذلك بالنسبة للمرأة المسلمة غاية قصوى من الألم والمرارة وفيه ما فيه من تعرضها إلى عزلة إجتماعية فيما تبقى من عمرها ونفرة زوجها منها، وهكذا تعرضت لجنة التحقيق النسائية في هذا الموضوع إلى صعوبات متعددة.

فالدكتور شهاب والسيدة بدرة الورتاني (قابلة بالمستشفيات) إستعملا طرقا متعددة للحصول على بعض الإعترافات والإرشادات من ذلك :

الإسم J.B : عمرها 21 سنة تعرضت للنيل من شرفها والأدلة على فخذيها، إعتدى عليها بالتناوب 3 جنود.

N.B : عمرها 25 سنة إبنها بين ذراعيها وقع النيل من عفافها مثل إبنة عمها 3 مرات رغم محاولة الفرار إلتحقوا بها.

B.Bt.S.B : عمرها 25 سنة كانت حاملا منذ ثلاثة أشهر، حاولت الفرار فأمسكوا بها وضربوها "أجهضت".

M.Bt.K.J.E : عمرها 16 سنة جلبوها من فراشها وهددوها بالإعتداء على عفافها تمكنت من الفرار وألقت بنفسها في بئر.

H.Bt.S : عمرها 12 سنة محاولة إعتداء بالفاحشة.

M.Bt.M.D : عمرها 17 سنة محاولة إعتداء بالفاحشة.

E.Bt.S.B.S : عمرها 15 سنة محاولة إعتداء بالفاحشة ولتدافع عنها إرتمت أمها فوق جسمها فانهال عليها العساكر ضربا وعاملوها بوحشية.

C.Bt.A.N : عمرها 20 سنة فرت بمجرد رؤية الجنود محاولة الإنتحار فالتحق بها أحدهم وأعادها ولمنعها من الصياح ملأ فمها بقطعة من القماش ثم إعتدى على شرفها وسلبها حليها ومصوغها من الذهب (سوار وخلخال).

N.B.H.B.S : عمرها 18 سنة نتيجة الرعب إختفت وراء أمها (K) عمرها 50 سنة وعند محاولة جندي سحبها بالقوة حضنت إبنتها بجسدها فانهال عليها الجندي ضربا على وجهها وماتزال آثار ذلك على عينها اليسرى واعتدوا عليها بالنيل من شرفها.

M أخت N : عمرها 20 سنة أيضا إعتدوا على شرفها.

ففي تلك الليلة المشؤومة (ما بين 29 و30 جانفي 52) كانت أعمال الإعتداء على شرف النساء أكبر فاجعة من كل الأعمال الأخرى وذكروا لنا كثيرا من الأمهات دفعن بناتهن إلى الفرار وإلقاء أنفسهن في الآبار.

والبعض الآخر من النساء قدموا أطفالهم لجلب الشفقة والرحمة وهكذا إفتكوهم من أيديهم وقذفوهم أرضا وداسوهم بالأقدام.

وهناك فتاة عمرها 16 سنة كانت تحمل أخاها الصغير بين ذراعيها ولم تنج من شر الجنود إلا بحيلة من خالتها التي لفتهما في حصير مع الأثاث في مخزن تحت الأرض.

ألف رواية أخرى ذكرتها الحاضرات وكنّ يقصصن وهن يبكين من الحزن والإحباط وكثيرات لم يستطعن تجميع ما يتذكرنه من تلك الليلة الحزينة لقوة الفاجعة.

وبالإضافة إلى كل ما تعرض له سكان تازركة فقد فرض عليهم الجيش دفع غرامة مالية قدرها 80 ألف فرنك بتعليمات من المراقب المدني بسبب قطع عمود هاتف بالمنطقة، وإذا لم ينفذ أمر المراقب المدني يوم 30 جانفي 1952 على الساعة السادسة مساء فإن الجنود كما أعلمهم بذلك (المعتمد أول) الكاهية سيعودون إلى الإنتقام منهم وفعلا تمت مهاجمتهم من جديد قبل الساعة السادسة مساء.

في بني خيار :

وقع إحتلال القرية من طرف الجيش بداية من الثلاثاء 29 جانفي إلى يوم الجمعة 1 فيفري وخلال اليومين الأولين تم نسف ثمانية مساكن ونهب عديد المساكن الأخرى.

المنازل التي تم نسفها هي على ملك :

1) محمد بن علي الضاوي، 2) حمدة بن محمد الشتيوي، 3) محمد بن المولدي السيد، 4) الصادق بن محمد بن يحيى، 5) المولدي بن حسن ناشي، 6) محمد زياط 7) ورثة الشيخ بن أحمد زمنتر 8) ورثة محمود سلامة.

إضافة إلى المساكن التي وقع نهبها جمع الجنود أثاث مساكن أخرى في وسط الدار وأشعلوا فيه النار.

ومن بين الأشياء الثمينة التي أتلفوها مكتبة المغيربي التي أحرقوها أيضا وتحتوي على كتب ومخطوطات نفيسة جدا ونادرة واستولوا على كميات كبيرة من الأموال التي إغتصبوها أوراق مالية ذات 5000 فرنك رأيناها محترقة من طرفها وجدت في أحد كتب المكتبة التي صمدت بالنار فقط.

معظم رجال هذه القرية جمعوهم وقضوا ليلة كاملة واقفين في المنتهى عراة رافعين أيديهم إلى السماء وقع ضرب بعضهم وجرح البعض الآخر بالبنادق.

أما منوبية بنت صالح عمرها 25 سنة فحاولوا الإعتداء على عفافها، وتمكنت أربع نسوة من حمايتها من تلك الجريمة لكنهن تعرضن إلى المعاملة الوحشية وجرحت إحداهن.

أما محمد بن حبيب هويسة وكيل الحبس فقد فرضوا عليه إعداد الطعام للجنود وأثناء الأكل قال أحدهم " إننا في دار فخمة ولا ينقصها إلا النسف بالديناميت" ووقع ذلك فعلا.

حاول شقيق أحد المحاربين القدامى في الجيش الفرنسي في الشرق المدعو عبد القادر الذيبي الإحتماء به لكن الجنود كانوا يبحثون عنه لأنه دستوري فكان جزاء شقيقه نسف داره أيضا.

قرية بني خيار : وقع قتل رجل يسمى محمد بن أحمد الجمالي وهو في دورة المياه.

كما دفن الجنود أحد قدماء المحاربين حيا وهو محمد بن محمد عزوز وما تزال يده ظاهرة فوق التراب طالبة العفو وكانت الأصابع مقطوعة من الحرب إلى جانب الجيوش الفرنسية.

ومثل ما وقع في تازركة فقد سلط الجيش على قرية بني خيار غرامة مالية قدرها 100 ألف فرنك.

المعمورة :

وقع إحتلال هذه القرية يوم 29 جانفي واستمر إلي يوم 2 فيفري من طرف ثلاث فرق من الجيش تحت قيادة النقيب "CLIVER" وكما وقع في بقية القرى فقد جمعوا كافة الرجال في الساحة العامة والجديد في هذه العملية **أنهم تركوهم عرضة للكلاب البوليسية تنهش لحومهم**، وقد وقع هجوم عنيف للكلاب على أحدهم وهو محمد بلحاج عمر مخلوف فأخرجوه ثم قتله ثلاثة جنود بالرصاص وقع ذلك يوم 30 جانفي بعد الزوال بحضور عمدة القرية وأمام أعين كل الناس الذين كانوا مجتمعين.

وهنا أيضا قام الجنود بعمليات نهب المنازل وكان معدل ما انتزعوه وحملوه من مصوغ من الذهب يفوق ثلاثة كيلوغرامات، لمزيد من الإهانة والإذلال للسكان قاموا بتدنيس زاوية سيدي أحمد بن عيسى التي كانت كتّابا لحفظ القرآن فطردوا الأطفال وكسروا الألواح وهدموا الزاوية بشحنة متفجرات، وقد لاحظنا أثناء زيارتنا للمكان آثار تحطيم الألواح القرآنية التي وقع جمعها فوق طاولة.

أما المساكن التي وقع نسفها بالمتفجرات فهي على ملك :

محمد بن أحمد الزهاني (قاض بمحكمة الكاف)، داوود بن علي رحيم، أحمد بن محمد بن علي بيّة، الصادق بن رمضان بن هويدة، خميس بلحاج محمد الزمني، أحمد بن محمد بن عثمان عليّة.

كما إعتدى الجنود على إمرأة حامل في الشهر الثامن فأجهضت حملها الذي مات.

وأخيرا ألزموا السكان بدفع غرامة مالية قدرها 100 ألف فرنك.

الصمعة :

قضى فيها الجنود أيام 28، 29 و30 جانفي والحال أن ربع ساعة كانت تكفي لجمع كل سكان القرية خاصة وأنهم لم يستعصوا. فقد إقتحموا المنازل وجمعوا كل ما

فيها من أثاث وأحرقوه ونهبوا كل الأموال والحلي وفجروا بالديناميت بعض المساكن منها دار حسن الحاج علي وكذلك المتاجر بعد نهبها.

قليبية :

نظمت فيها مظاهرة يوم 24 جانفي ولم يقع أي آعتداء على الأجانب أو تصادم مع قوات الأمن ومع كل ذلك كانت الخسائر في صفوف التونسيين كبيرة. ومن سماع الشهادات لبعض من تم إحصاؤهم تعرفنا على :

1 و2 :"عزيز بن علي خوجة" عمره 38 سنة وأب لسبعة أطفال، حمادي الغربي عمره 26 سنة".

فقد ألقي القبض على عزيز في منزله يوم 31 جانفي ونقل إلى مركز الشرطة ثم شوهد وهو يغادر المركز صحبة الغربي نقلوهما إلى مركز "الحرس" الذي حملهما في سيارة إلى سانية الإمام وهناك تم إعدامهما وجاؤوا بجثتيهما إلى مركز الشرطة الذي دعا "العمدة" وأمره بنقل جثتيهما إلى أهلهما لدفنهما في نطاق السرية.

3 : حمادي بن علي بو عفيف عمره 22 سنة هاجموه في داره وأثناء التعذيب كسروا دماغه فمات.

4 : محمد المسلماني قتلوه وهو عجوز يتجاوز عمره 70 سنة.

5 : حميدة بلحاج علية بن سعيد.طالب قتلوه أثناء المظاهرة.

6 : صالح بن حدية قتل غداة المظاهرة وهو معروف ببلاهته.

7 : عز الدين بن أحمد فرج الله قتل وهو عائد من الضيعة بحيواناته.

أما عمليات النهب والسرقات فقد شملت معظم المساكن والمتاجر كما وقع بالنسبة للحاج عبد الرحمان الغربي الذي أحرقوا مكتبته النفيسة بكل ما فيها من كتب وخزائن كما نهبوا أمواله التي تفوق أربعة مليون فرنك هذا إلى جانب حرق الشاحنات والسيارات التي من بينها سيارة المستشار بوبكر السعفي وسيارة عامر بن محمد العربي.

وادي القطف :

قتلوا فيه شخصين أحدهما أصم وأبكم.

حمام الاغزاز :

يوم 20 جانفي وقع قصفها من الطائرات بالرشاشات وقام الجنود بتهديم ثلاثة مساكن وقتل خمسة أشخاص ونهبوا حلي النسوة واعتدوا على عفافهن بما في ذلك فتاة عمرها 16 سنة.

نابل :

يوم 20 جانفي نظمت فيها مظاهرة وبعدها قتل الجنود خمسة أشخاص وجرحوا عشرين رجلا إلى جانب عمليات النهب ومن ذلك الاستيلاء على الذهب والحلي للصيدلي هاشم الجعايبي بما قيمته أكثر من مليون فرنك، حدث ذلك بحضور المراقب المدني وضابط الشرطة هذا إلى جانب القتل والإعتداء على كثير من العائلات.

الحمامات :

أسفرت عمليات التخريب والاعتداء على جرح الكثيرين وقتل شخصين.

منزل بو زلفة : دخلوا السوق فهدموا كل المتاجر وأتلفوا ما فيها وأحرقوا ثلاثين مسكنا وكل ممتلكات سكانها إلى جانب إقتحام عديد المنازل وتحطيم كل ما فيها.

الامضاء : الدكتور بن سالم الدكتور الماطري.

تقرير الجنرال قوباي Garbay
حول أحداث العملية الأمنية بالوطن القبلي

القيادة العليا للجيوش بتونس
الديوان عدد 34 "سريّ"
1952/2/19

إجابة على طلب هاتفي من الخارجية

منذ مدة أصبح الرأي العام التونسي والفرنسي والأجنبي في حالة تحفّز وتأهّب بسبب الحملة الإعلامية التي نظمت بهدف الحط من مصداقية الجيش ومن الدور الذي تقوم به فرنسا في تونس لتظهرها كأنها تقاوم بوحشية شعبا مسالما معرضا للنهب والإغتصاب والتقتيل.

تدور هذه الحملة حول العمليات التي قامت بها الشرطة في مناطق الوطن القبلي.

الجيش لم يتحرك لأن حفظ النظام موكول إلى السلط الأخرى ولها وحدها حق الإجتهاد لحماية وحداتها واستعمال الوسائل المجدية واللازمة.

أصل الموضوع : بداية من يوم 19 جانفي إلى28 منه وقعت عدة مظاهرات وإصطدامات في المدن الكبرى إلى جانب الفوضى والقتل والتخريب وظهرت بوادر إنتفاضات في القرى والريف بتحريض من حزب الدستور الجديد وبتأييد من الحزب الشيوعي وكان لهم هدف مزدوج يتمثل في:

- تعميم العصيان والإنتفاضة في كامل البلاد التونسية.
- تقديم ملف أمام الأمم المتحدة والرأي العام العالمي تكون فيه فرنسا متهمة.
- " لم يتم تحقيق الهدف الاول "

- ملف الإتهام ضد فرنسا يتكون من حجج سياسية ملفقة ليست من مشمولاتنا فيها كثير من المبالغات التي تزداد زمن الاضطرابات خاصة عندما تنجح قوات الامن في قمع تلك المظاهرات ثم يقع إستغلال ذلك ضد السلطة. ومع الأسف فإن تلك المصادمات كانت دامية في كثير من الأحيان وتعطي للدستوريين فرصة ثمينة لاستغلالها :

- ذلك أن الأسبقية في تنظيم المواجهات كانت تأتي دوما من طرف الدستوريين.

- ولأن خصائص وطبيعة الهجمات الظرفية أدت إلى مصرع بعض الأبرياء الذين كانوا طرفا فيها مثل ما حدث "للعقيد دوران DURAND والملازم أول فاشي VACHE والحرس CICERO أو إلى إصابة بعض الجرحى بسقوط بدني مثل ما وقع في أحداث المكنين.

هكذا بدأت تظهر الإشاعات التي تبنى الشاذلي باي "الجدير بالاحتقار " البعض منها :

- 1 "أن العقيد DURAND مات برصاصة طائشة من أحد جنوده "
- 2 "أن العقيد هاجم جمهورا أعزل، وحده، ولذلك نال جزاءه ".

ومن جهة أخرى فإن إسماعيل بن ظريف الملحق بديوان الوزير الأول تحول يوم 28 جانفي إلى الساحل "وهو ولا شك ليس على علم ببدء العمليات الأمنية بالوطن القبلي" وذلك للقيام بتحقيق حول أحداث المكنين وللحصول على وثائق يمكن إستغلالها من طرف حزبه.

لم يتعرض في تقريره المصاحب "وفيه تهويل " ولو بإشارة إلى الهجوم الذي وقع على مركز الشرطة بالمكنين ولا إلى القتلى والجرحى في صفوف مواطنينا وفي التقرير تحريف للوقائع البسيطة التي حدثت قصد إستغلالها واستنباط أمور لم تحدث بالمرة وذلك لبعث الرجة الاولى لحملة دعائية واسعة عن أعمال العنف المرتكبة ولأن تلك الامور يمكن أن تكون مصدر إنشغال للسلط المدنية لعدة أيام وتفاجئ حتى أصحاب النوايا الحسنة.

احداث الوطن القبلي

نظمت الشرطة حملات تفتيش وتمشيط بحثا عن الأسلحة في الوطن القبلي وفي تونس.

كانت العمليات في تونس تحت إشراف المراقب المدني أما في الوطن القبلي "قرنبالية " فكانت تحت إشراف مساعد العقيد رئيس الفرقة العسكرية بتونس.والملاحظ أن النظام الخاص السائد في تونس يخول للسلط المدنية صلاحيات لا تختلف عن الصلاحيات المخولة للجيش في حالات الطوارئ والحكم العسكري وبهذا تصبح المسألة مسألة أشخاص يمكنهم حسن التصرف في الوحدات الامنية أما القيادة المشتركة فهي التي تقرر من يتولى تسيير العمليات.

المنفذون يتكونون من قوات الامن الثلاث "جيش، شرطة، حرس" إن القوات العسكرية تعمل دوما تحت إشراف ومسؤولية المقيم العام. إن عمليات التفتيش والتمشيط التي قامت بها قوات الأمن في الوطن القبلي وفرت للدستوريين والشيوعيين فرصة سانحة يمكن إستغلالها أكثر من المظاهرات وأعمال القمع السالفة.

- ولأول مرة نكون سباقين للقيام بمبادرة "هي عملية الوطن القبلي" وهو ما يعرضنا أكثر إلى الإنتقاد وإلى وصفنا بالمهاجمين.

- إن الوحدات التي إستخدمناها وهي فرق للردع أتت للنجدة وكانت قبل ذلك تقوم بمهمات في المدن الكبرى تتمثل في التدخل وحفظ النظام كما أخذنا للنجدة كتيبة من جيش المظلات معدة للحرب في الهند الصينية ولمقاومة التحركات السياسية، إرتكب هؤلاء الجنود مخالفات وقاموا بأخطاء في البداية يمكن إستغلالها بسهولة في الدعاية وفي أسرع وقت :

- فريق من اللفيف الاجنبي(1) كان موجودا ضمن تلك الوحدات الأمر الذي أعطى فرصة ثمينة للحزب الشيوعي لوصفهم بالڤستبو GESTAPO وأعوان هتلر وهكذا وجد الحزب الدستوري الجديد فرصة أخرى مناسبة لاستغلالها.

(1) يطلق عليه التونسيون جيش الرعب والوحشية هذا النعت من ذاكرة الاستاذ محمود المسعدي.

إن عملية الوطن القبلي في حد ذاتها تمت بقوة وبسرعة ليقع بعث أفرادها إلى الساحل وذلك لنجدة قوات الأمن هناك وقد كانت عموما تنقصها الدقة وحسن التنظيم ومرتجلة في بعض الأحيان وهي ليست في دقة العمليات التي تمت بعدها.

- وأخيرا "وهو ما قد يجهله الدستوريون " أن السلط المحلية تملك قوات تدخل منظمة وكافية لصد كل عدوان وأعمال عنف وهي تأخذ تعليماتها من الحكومة لفرض الرقابة على الصحافة وعلى برقيات وسائل الإعلام.

ولقد تطورت أساليب الدعاية التونسية والشيوعية في ظل تلك الظروف الملائمة.

الأوامر التي أعطيت ومراحل تنفيذ العملية موجودة "في تقرير ملحق بتاريخ 4 فيفري 52 ".

التحقيق الاول

بمجرد عودة إسماعيل بن ظريف من الساحل وبعد قيامه بتقصي الحقائق آستقبل من طرف الامير الشاذلي باي بتعلة إعتداله في إجراء التحقيق حول أحداث المكنين وتم إرساله فورا إلى الوطن القبلي بعد إنتهاء العمليات الأمنية التي قامت بها الشرطة وكانت مهمته الأساسية الحصول على الحجج الموضوعية التي يستطيع إستخدامها في الحملات الإعلامية خاصة بعد فشل حركة الإنتفاضة.

ومن جهة أخرى فإن مهمته أصبحت سهلة عند حصوله على ترخيص من السلطات المحلية الفرنسية "وتجدون نسخة من تقريره في "الملحق عدد 3". قام بزيارة معظم مناطق الوطن القبلي الشرقية دون التعريج بصفة خاصة على تازركة ولكنه قدم إقتراحا له معنى كبير يطلب فيه تعويض MALADO وهو مرسم في خطته في مدينة نابل بعامل نشيط وقتي.

وفعلا عين إسماعيل زويتن عاملا "واليا" في نابل "وقد عرف بأنه إنتهازي" تم ذلك بدون موافقة المقيم العام وعند تنصيبه قام بمشهد تمثيلي إنتهى بفضيحة.

موضوع تازركة

هذه القرية الصغيرة الموجودة على السواحل الشرقية للوطن القبلي لم تكن معاملتها أثناء عمليات التفتيش **لا أسوأ ولا أحسن من مثيلاتها** (1) ليكون إسم تازركة بعد ثمانية أيام مرادفا للعنف والتقتيل لو لم تتوفر ثلاثة عوامل :

1 ـ وجود المعلم اللقاش كعضو مؤثر في تشكيلة الدستور الجديد الذي وقع إيقافه أثناء عمليات التمشيط ؛ وهو في آن واحد صهر لرئيس ديوان الدكتور بن سالم وزير الصحة "وهذا الأخير أمضى على تقرير مع الدكتور الماطري.

2 ـ خلو القرية من مركز شرطة أو مركز حرس وعدم وجود معمر فرنسي يقيم فيها كل ذلك كان من الظروف المناسبة لعامل نابل الذي إستطاع بمساعدة زوجة اللقاش وتطبيقا لنصائح الدكتور بن سالم أن يأتي بعدد وافر من شهود الزور ويقدم حججا ملفقة كانت سببا في إيقاع المحققين في الخطإ ولمدة طويلة حتى ولو كانوا من أصحاب النوايا الحسنة.

3 ـ وأخيرا لأن عمليات تازركة قامت بها فرقة من اللفيف الأجنبي مما أعطى فرصة للحزب الشيوعي كي يقذف سهامه وبدون تردد على خصم كان يتابعه منذ مدة أثناء حرب الهند الصينية وفي وقت مناسب كان فيه البرلمان الفرنسي يناقش موضوع الجيش الاوروبي .

برقيات أسشييتد براس"ASSOCIATED PRESS" وجريدة "LE SOIR" الفرنسية :

كذلك وليس من باب الصدفة تواجد مراسل الوكالة الأمريكية يوم غرة فيفري في تازركة وكان للبرقية التي أرسلها في نفس ذلك اليوم وبدون إعتراض من الرقابة أن أوجدت حساسيات في الرأي العام العالمي والفرنسي ولم تكن البرقية وبصفة تلقائية مناوئة للجيش ولكنها حملت أخبارا هامة إلتقطها الصحافيون الامريكيون.

في اليوم الموالي إتجه PAYET مراسل الصحافة الشيوعية بفرنسا إلى تازركة وبعث بتقرير أول وكان سيوجه مراسلات أخرى أعنف لولا حجزها من طرف الرقابة

(1) **تعليق** : هذا اعتراف مكتوب من قائد الجيوش بأن الفظاعات والجرائم التي ارتكبتها قوات الأمن في تازركة ليست أسوأ ولا أحسن من مثيلاتها في الوطن القبلي وإلساحل وغيرهما.

"تجدونها مصاحبة" ومع ذلك أحدثت مراسلته إندهاشا وحيرة في الأوساط اليسارية المتطرفة بفرنسا.

الحملة الدستورية

وقع بعث مناخ سياسي خاص نتيجة الاتصلات الهاتفية المتكررة بين صالح بن يوسف من باريس ورئيسه في تونس كانت كلها ذات أبعاد ومعان وتدور حول موضوع الفظائع التي إرتكبتها القوات الفرنسية في الوطن القبلي وخاصة في تازركة والتي ستكون قاعدة لإعداد ملف الشكوى الموجهة ضد فرنسا التي يعرفونها بأنها قوة ردع وهجوم على الشعب التونسي وهذا ما يمكن إستغلاله بنجاح في الدعاية في تونس أو في باريس أو أمام الكتلة الانقلو ساكسونية في الأمم المتحدة.

إنطلقت الحملة الإعلامية بقوة وبسرعة في الصحافة العربية "التي تتحد لأول مرة" وتساندها بعض الصحف الفرنسية. تحركت كلها لنشر أخبار ما وقع بالوطن القبلي وبتازركة(1). كما تحركت بنات الباي في تونس لبعث لجان مساندة وإغاثة لفائدة المنكوبين في الوطن القبلي على أيدي الشرطة. قفز الحزب الدستوري على هذه الفرصة للتشهير بتلك الوقائع وجمع المزيد من التبرعات.

كان الدستوريون يلقنون المتضررين دروسا في المبالغة والتلفيق من ذلك ما قاله أحدهم أن الجيش قتل إبنه في المهد رفسا بالأقدام وافتك الأطفال الأربعة من حضن أمهم وقتلهم.

وهكذا فإن بقية التقرير يأخذ نفس الإتجاه ويصب في نفس القناة. إن الضرر قد حصل والدروس قد أعطيت للسكان للمبالغة في شهاداتهم أمام اللجنة وفعلا جاء الوقت المناسب للدستور ليقوم بضربته العنيفة.

يوم 6 فيفري وقع إعلام المقيم العام من طرف رئيس الحكومة "الوزير الأكبر" بأن لجنة بحث وتحقيق ستتحول إلى الوطن القبلي برئاسة وزير الدولة الدكتور محمود

(1) هذا الإجماع الإعلامي العالمي الأوروبي والأمريكي والعربي الآسيوي وحتى الصحف الباريسية هل تنقل أخبارا إدعائية !! والحقيقة لا يعرفها إلا الجنرال Garbay لأنه صنعها وأمر جيش المظلات واللّفيف الأجنبي بتنفيذها.

الماطري وبمساعدة الدكتور محمد بن سالم وزير الصحة وهو يدعو السلطة الفرنسية لتكون حاضرة وممثلة.

وبعد تردد قليل رفضت الإقامة العامة العرض لأن المشاركة قد تكون إعترافا ضمنيا بما حدث خاصة بحضور وزيرين وقائد "والي" معروف بأفكاره وهو أمر قد يؤدي بنا إلى الوقوع في شراك تم إعداده بدقة ونكون نحن ضحاياه الوحيدين .

الدكتور الماطري كان أكثر واقعية من زميله بن سالم الذي بالغ في عدد القتلى من الاطفال فأرجعه الماطري إلى أربعة فقط.

لا نتجاوز هذه الحدود من الوقائع في الوقت الحاضر فالمكروه قد وقع مهما كانت الاستنتاجات التي ستصل إليها لجنة التحقيق والتي لم تعارض السلطة الفرنسية في بعثها فهي تحقق مع التونسيين أو مع جنودنا المتهمين في وقت كثرت فيه الشائعات وراجت الاكاذيب وهي في كل الحالات ستخلق جروحا يصعب محوها.

وينبغي علينا أن لانتصور أن درسا واضحا مثل هذا لا نأخذ منه عدة عبر ثابتة.

العناصر الأساسية للدعاية والأمور الحقيقية

العمليات الأمنية في الوطن القبلي قسمت بين كتيبتين :

واحدة في الشمال الغربي تحت مسؤولية قائد الحرس الجمهوري والأخرى في الشمال الشرقي تحت قيادة الملازم أول من نفس الجيش.

والغريب أن البحث لم يشمل إلا الشمال الشرقي الذي فيه تازركة مع العلم أنه يوجد في الفريقين عناصر من جنود اللفيف الاجنبي .

إن التهم الموجهة للفوج يمكن حصرها فيما يلي :

- السرقات والنهب، تهديم المساكن، إغتصاب النساء، القتل وقتل الأطفال.

بدون حكم مسبق على نتائج التحقيق فإن السلطة العسكرية قادرة على تقديم أكثر ما يمكن من التوضيح حول تلك المواضيع..

ملاحظات عامة

تلك الكتائب "هي جزء من الفوج الثالث للقوات المسلحة " لم تترك للعمل بمفردها لتقوم بالتمشيط وتجريد سكان القرى والمعلوم أنها حضرت قبل يوم واحد من الشروع في القيام بالعملية لنجدة قوات الأمن، وهي لا تعرف تونس ولا أهلها ولا تفهم لغتهم وهي ليست معنية بعمليات التفتيش والتحقيق . وهي عادة ما تبقى خارج القرية أما الذين يقومون بالعمليات داخل التجمعات السكنية وفي المنازل فهم الشرطة والحرس المتجول وممثلون عن السلطة المدنية المحلية بمساعدة الشيخ "العمدة" وأعيان القرية حيث يتم تجميع الرجال وتسليم الأسلحة ويتم إيقاف المشتبه فيهم ثم تبدأ عملية تفتيش المساكن بمساعدة فرقة فنية مجهزة بآلات الكشف عن الأسلحة والذخيرة التي يخفونها كما يتم إيقاف الأشخاص الذين لم يأتوا عند تجميع السكان في ساحة القرية.

وفي بعض الأحيان وكما وقع في تازركة مثلا إذ تخلف الحرس المتجول تحل محله فرقة من الجيش ويكون برفقة الشرطة والحرس.

1 ـ النهب والسرقة :

عمليات التفتيش تتم بسرعة كما يقع في الديوانة والأشياء لا تعاد إلى أماكنها وتبقى مبعثرة والغريب أنه وبعد ثمانية أيام بقيت الأوضاع على حالها ليشاهدها المراسلون الصحفيون حتى توحي إليهم بعمليات نهب وسرقة ويقع إستخدامها في الدعاية.

في الواقع ليس هناك أشياء يمكن سرقتها أو تكون محل إهتمام الجنود بها ما عدا الدجاج والأغنام فالتموين عندهم يتكون من السميد والزيت والفلفل أحمر، وفي بعض القرى أتى السكان من تلقاء أنفسهم بطعام الكسكسي للجنود وهو طعام غير محبذ عند الأجانب ما عدا الفرقة الرابعة السوافة وذلك لكثرة الشحوم والزيوت فيه.

لقد تم تحطيم بعض أشجار البرتقال وقام جندي بسرقة أسورة ذهبية لإمرأتين أعيد إليهما المصوغ وتمت معاقبة الجندي "تقرير مصاحب" كما وقعت سرقات أخرى لم نتمكن من التعرف على مرتكبيها وهي لابد أن تكون قليلة لأنه غير مرخص للجنود في القيام بعمليات التفتيش في غياب الحرس المتجول أو الشرطة، ويجب أن لا ننسى

أنه من تقاليدهم كلما قام الجيش بمداهمة قرية إلا وقام بمثل تلك الأعمال من سرقات ونهب ونيل من شرف النساء اللاتي قد يصيبهن بالإجهاض كما لا يستغرب أن الدستور قد يسلط نفس التهمة على الجنود المغاربة إن وجدوا في صفوف هذه الفرقة وهي أمور ليس لها أي أساس من الصحة.

وأخيرا وقعت إعانة المتضررين وهم الذين يحرضهم الدستوريون للقيام بالمبالغات للحصول على مساعدات إضافية على أمل أن الحكومة الفرنسية قد تعوضهم عن خسائرهم «بدون تقديم الحجج في ذلك».

2 ـ تهديم ونسف المنازل :

بعد الهجومات والحرائق والتخريب الذي قام بها بعض الأهالي، تقرر بالتعاون مع السلط المحلية تهديم بعض نوادي الحزب والشبيبة الدستورية، وحتى لا تقع تجاوزات أو حوادث فإن عمليات الهدم "التي من المفروض أن تتم بواسطة الديناميت" أسندت إلى فرق من الهندسة العسكرية تحت إشراف ضباط ولم تشمل إلا القرى الآتية الذكر :

ـ **بني خلاد** : وهي التي تم فيها قتل الملازم VACHE وحرق ضيعتين وسيارة والإعتداء بالعنف على المعمرين فيها.

ـ **بني خيار** : التي تشتمل على خليتين دستوريتين قامتا بنصب كمينين يومي 20 و21 جانفي في مدينتي نابل والحمامات.

ـ **حمام الأغزاز** : مجموعة من الشبان تمكنت من مهاجمة المركز الغابي بدار شيشو والإعتداء على الحرس بقليبية يوم 24 جانفي وشاركوا في إصطدامات يوم 25 من نفس الشهر.

ـ **المعمورة** : تم تفجير مسكن من طرف جنود اللفيف الأجنبي وعندما أعلمهم عمدة المنطقة "الشيخ" أن المسكن الثاني ليس إلا معبدا دينيا (زاوية)، توقفوا عن هدمه وتراجع الضابط المشرف وأوقف العملية ولم يهدم ماتبقى وهو نادي الشبيبة الدستورية.في النهاية ألحقت عديد الأضرار ببعض المساكن الناتجة عن إستعمال المتفجرات.

وأخيرا هناك مساكن وقع تهديمها جزئيا من طرف الفرقة لأن أصحابها مشتبه في أمرهم ولأنهم أغلقوا محلاتهم ولاذوا بالفرار وتقتضي عملية تفتيشها خلع الأبواب أو تهديم أجزاء من السقف للدخول إليها.

كما أن جدران بعض المحلات تهدمت جزئيا عند تفجير مساكن مجاورة لها أو تسربت إليها حرائق نتيجة إستعمال الديناميت لكن سرعان ما وقع إطفاؤها لكن الأهالي بتحريض من الدستوريين قاموا بتهديم ما تبقى منها أملا في الحصول على تعويضات أكبر.

وزيادة في المبالغة وقع إدراج حتى المساكن المهجورة الخربة منذ مدة طويلة في قائمة المساكن التي تعرضت للضرر.

3 ـ الإغتصاب والإجهاض :

إن عمليات الإغتصاب والإجهاض تمثل جزءا من الفلكلور التونسي فقد بين بن ظريف في تقريره أنه إثر مرور اللفيف الأجنبي بالمعمورة تم تسجيل 15 حالة خطيرة لنسوة حوامل وقع إغتصابهن والبعض منهن أجهضن حملهن بسبب ذلك ونتيجة الرعب.

أما في تازركة وخلال ليلة كاملة كنا لا نسمع إلا صياح وصراخ النسوة اللاتي تعرضن لمثل تلك الفظائع.

أما تقرير بوحاجب وبن عمار فقد تعرضا لذكر أسماء المعتدى عليهن فذكر الأول 7 أسماء بينما لم يجد زميله إلا 6 أسماء.

أما الدكتور الماطري فقد كان أكثر واقعية وعقلانية واكتفى بذكر 6 ضحايا الإغتصاب ومع ذلك فالأسماء غير متفق عليها في التقارير المذكورة، كما ذكر الماطري وهذا صحيح أن فتاة عمرها 16 سنة ألقت بنفسها في بئر حتى لا تتعرض للإغتصاب. فماذا جرى لتلك المسكينة؟

في الواقع هناك إمرأتان "صلوحة درويش وفتاة هي إبنة خميس جمال الدين" تعرضتا لعملية عنف من طرف جندي من اللفيف الأجنبي بعد أن إنتزع حليّهما جاول

إغتصاب الفتاة وهذه الحادثة وقعت يوم 29 جانفي على الساعة الثالثة بعد الزوال (انظر ملحق عدد 9). وتم في الحال إيقاف وسجن الجندي الذي قام بهذه المحاولة الفاشلة.

والملاحظ أن الجندي إستعان بسكين لقطع الأسورة من أيدي النسوة فجرحهن جروحا خفيفة.

وقد آستغلت هذه الحادثة في الحال للقيام بدعاية واسعة تذكر أن البطلتين جرحتا بسبب الدفاع على شرفهما.

من الممكن أن أحداثا مماثلة قد وقعت في أماكن أخرى لكن ذلك أمر يصعب حدوثه بالنهار بسبب تواجد المدنيين المصاحبين لفرق التفتيش ونذكر من بينهم الصحافيين (LE DIEU وDE BROIN) اللذين كانا موجودين أثناء عمليات التفتيش.

أما بالنسبة لليلة الفاصلة بين 29 و30 جانفي "ليلة الحادثة" فإن جنود المظلات من اللفيف الأجنبي قضوا ليلتهم صحبة الضباط والضباط المساعدين داخل القرية.

وذكر عمدة القرية والأعيان الموجودون بها أنهم يجهلون وقوع مثل تلك الحوادث (انظر الوثيقة المصاحبة عدد 10)، وقد تراجعت بعض النسوة في تصريحاتهن السابقة وأكدن عدم تعرضهن للإغتصاب من طرف الجنود وكانت هذه الإدعاءات بعد إقناعهن من طرف الدستوريين وهذا التراجع ليس من تقاليد الإسلام.

وفي هذا الموضوع لا يمكن في الوقت الحاضر أن نقر شيئا نظرا لأن الممرضات والأطباء الذين قاموا بالمعاينة والتي جاءت متأخرة بـ10 أيام فإن تقريرهم أصبح لا يعتمد عليه، والمعلوم أن الكتيبة أقامت بتازركة سواء كامل المدة أو البعض منها :

- من 29 إلى 30 جانفي ومن 31 جانفي على الساعة الثالثة بعد الزوال إلى فجر يوم 2 فيفري.

والملاحظ أن عمدة القرية "الشيخ" وأعيانها كان بإمكانهم في تلك الفترة (10 أيام) أن يتقبلوا شكاوى المتضررات وإعلام السلط المدنية والعسكرية بذلك، لكنهم لم يتصلوا بأي شكوى والدليل على ذلك أنه إثر مغادرة الكتيبة لمنطقة تازركة يوم 2

فيفري تجمع السكان في الساحة وهتفوا "تحيا فرنسا" (1). إذن كيف يمكن تفسير هذا الهتاف بحياة فرنسا؟ وكيف يمكن للأهالي أن يغيروا رأيهم بسرعة خلال تلك الفترة؟.

4 - القتل :

جرت بعض أحداث عنف وإصطدامات دموية في مناطق الوطن القبلي مثل نابل، الحمامات قليبية، حمام الأغزاز خلال يومي 20 و 25 جانفي أسفرت عن عديد القتلى والجرحى (انظر الوثيقة المصاحبة عدد 11)، وكانت هذه الأحداث نتيجة لهجومات الدستوريين المسلحين على قوات الأمن وقد وصف الدكتور الماطري تلك الإصطدامات بأنها مظاهرات لم يحدث فيها إعتداء على أي شخص أروبي، كما وصفها الطاهر بن عمار بأنها هادئة وسلمية ولم تسبب أي ضرر ولم تمس من أمن المنطقة.

أما المعمّرون في الحمامات وحراس الغابات بقليبية ورجال الحرس فرأيهم مخالف لذلك تماما.

ومهما تكن الوقائع يجب أن لا نخلط بين الضحايا الذين أصيبوا خلال أعمال العنف والمظاهرات والإصطدام مع قوات الأمن وبين ما وقع خلال عمليات التفتيش التي قامت بها الشرطة أيام 28، 29، 30 و31 جانفي، وقد تم التعرف بكل أسف على 4 قتلى ماتوا خلال الأحداث وعلى أية حال لا يمكننا أن نوجه الإتهام إلى سرية اللفيف الأجنبي بأنهم خالفوا التعليمات التي أعطيت إليهم، أما الأموات فهم الآتي ذكرهم :

1 ـ محمد بن فرج بن سالم الجمالي مات في بني خيار يوم 29 جانفي على يد الفرقة الأولى لجنود المظلات.

2 ـ محمد بلحاج عمر مخلوف مات في المعمورة يوم 29 جانفي على يد الفرقة الأولى لجنود المظلات.

3 ـ مصطفى بن محمد بن مصطفى علية مات في تازركة يوم 29 جانفي على يد الفرقة الثالثة لجنود المظلات.

---

(1) تعليق : هذا الكلام من يصدقه ! خاصة بعد كل ما حدث في تازركة.

4 ـ غازي بن الطيب بن أحمد المسعدي مات في تازركة يوم 29 جانفي على يد الفرقة الثالثة لجنود المظلات.

أما أموات قليبية وحمام الأغزاز فلا ننسى أنه في يوم 24 جانفي وقع إحتلال مركز الجندرمة "الحرس" من طرف المتظاهرين ودام هذا الإحتلال حوالي ثلاث ساعات حيث تم تعزيز أعوان الأمن بكتائب من الجنود لقمع المتظاهرين وإجلائهم عن المركز، ويوم 25 جانفي صباحا تمت الإستعانة ببعض **الطائرات** التي كانت تمطر المتظاهرين بالرصاص في كل من حمام الأغزاز وقليبية وضواحيها(1).

5 ـ قتل الأطفال :

مثل هذه الإعمال شنيعة وهي مثيرة للرأي العام وارتكاب جريمة قتل طفل في المهد ولو بدون قصد هي أكثر بشاعة، إذا كانت هناك قاعدة أساسية يمكن أن يستخدمها الدستور في دعايته في الحال ضد تلك العمليات فهي إعمال من هذا النوع. إذن فماذا نلاحظ ؟ هناك :

أ) كتيبتان من الجيش يشاركهما الحرس قامتا بعمليات التفتيش والتمشيط في تازركة كامل يوم 29 جانفي وذلك بحضور صحفيين، حيث وقع إيقاف جندي من اللفيف الأجنبي بطلب من أحد الأهالي لأنه تعمد سرقة المصوغ ولم يشتك أحد من قتل الأطفال.

ب) غادر الجيش القرية يوم 30 جانفي ولم نسجل تقديم أي شكوى في الموضوع.

ج) يوم 31 جانفي جاء إلى تازركة إسماعيل بن ظريف ملحق بديوان الوزير الأول للقيام ببحث في الموضوع، وبعث في الحال تقريره إلى رئيسه ولم يذكر (تهديم المنازل، قتل السكان، الضرب، التعذيب، السرقات، التجويع) كما أنه لم يذكر قتل الأطفال،هل نسي حقا فرصة ثمينة كهذه والسكان قبل أن يحدثوه على جرارهم المهشمة ومخزوناتهم الغذائية المتلفة ولماذا لم يأتوا إلى حاميهم الطبيعي ويحرضونه على الإنتقام من مرتكبي أعمال فظيعة كقتل أطفالهم؟

(1) اعتراف جميل من الجنرال.

د) يوم 31 جانفي دخل جيش المظلات إلى تازركة وقضى فيها ليلة كاملة وكامل اليوم والليلة الموالية والتقى خلالها مع مراسل أسّوشييتد براس ومع إسماعيل بن ظريف، وعند مغادرته للقرية ودّعوه بالتصفيق ولم يشتك أحد من قتل الأطفال.

هـ) برقية وكالة "Associated Presse" كانت مفصّلة ولكن لم يتم إرسال أي موضوع ذي حساسية فيها من شأنه أن يؤثر على الرأي العام في فرنسا أو في الخارج، وهي لم تتعرض إلى قتل الأطفال.

و) مساء يوم 4 جانفي بعث مراسل صحفي شيوعي إلى فرنسا برقية مطوّلة إستغل فيها كل ما يضمره الحزب الشيوعي من حقد إزاء اللفيف الأجنبي ولم يتحدث عن قتل أطفال رضّع.

ولم يذكر هذا الموضوع إلا في التقرير الذي قدمه بوحاجب يوم 5 فيفري قائلا :" قتل طفل وفقد آخر"، وفي تقرير آخر بعده بتاريخ 11 فيفري قدمه الطاهر بن عمار ذكر فيه أن الأطفال الذين قتلوهم يبلغ عددهم الخمسة.

الماطري وبن سالم قاما بتحقيق يومي 8 و 9 فيفري ذكرا فيه أن عدد الضحايا من الأطفال أربعة فقط.

ماذا يحدث إذن إن التهمة خطيرة ؟

وحتى لا تؤثر الفرضيات البسيطة وتكون حكما مسبقا على التقرير الذي أذن به الوكيل العام فإن محتواه سيعرف في القريب.

الواقع أن الحزب الدستوري يتسوخى في طريقه للوصول إلى الحكم نفس الأساليب التي إستعملها النازيون سنة 1934.

وهو يعتمد في ذلك حتى على المنحرفين لتحقيق أهدافه، ونأمل أن تؤول النتيجة في هذه المرة إلى معاقبة المسؤولين وأعوانهم حسب ما يستحقون.

الفوج الثالث لجنود المظلات الأجانب : قدم يوم 26 جانفي للنجدة ووقع إستخدامه في الوطن القبلي منذ 28 جانفي وكان تحت قيادة BROTHIER وهو ضابط مقتدر جدّي صارم مع جنوده ومع نفسه.

نصف اجنود المظليين من المرتزقة كثير منهم شاركوا في حرب الهند الصينية وكذلك كل ضباطها عدا ثلاثة، تركيبة هذا الفوج BATAILLON على النحو التالي :

- 45 % ألمان، 15 % إيطاليين، 15 % فرنسيين وبلجيكيين، 10 % من أروبا الوسطى معظمهم من المجر و10 % إسبان.

المنتدبون الشبان والإيطاليون هم في الغالب غير منضبطين ولصوص، والإيطاليون في تونس يميلون كثيرا إلى الإفلات من مراقبة رؤسائهم.

إن وحدة المظليين من اللفيف الأجنبي مفيدة جدا في عمليات الردع وأقل إفادة في عمليات الشرطة.

تونس 25 فيفري 1952.
الجنرال ڤرياي "GARBAY" قائد السرية
والقائد الأعلى للجيوش بتونس

ملاحظة :

إذا كانت كل تلك الأمور موجودة في تقاريرهم وفي مدة قصيرة من 18 جانفي إلى 2 فيفري 1952 وكانت فيها الخسائر في الأرواح والممتلكات عظيمة فهي عيّنة تمكن القارئ الكريم من تصور جسامة الخسائر والتضحيات التي قدمها الشعب التونسي لمقاومة الاستعمار والحصول على الكرامة والحريّة بعد ثورة مسلحة تواصلت من 18 جانفي 1952 إلى معركة برڤو 13 نوفمبر 1954 التي قتل فيها ضباط وجنود فرنسيون في وقت كانت تجري فيه المفاوضات حول الإستقلال والتي وقع إثرها دعوة الثوار إلى ايقاف المعارك وتسليم الأسلحة.

رفض إصلاحات فوازار ومحمد صالح مزالي

حاولت الحكومة الفرنسية بعد توقف المفاوضات مع الحكومة التونسية وبعد فشل السياسة الدموية التي سلكها المقيم العام De Hautecloque ومعه قائد الجيوش الفرنسية بتونس الجنرال Garbay تهدئة الخواطر فبعثت إلى تونس بمقيم عام جديد وهو Pierre Voisard في 3 سبتمبر 1953 ليسلك سياسة أقل عنفا وأكثر تفتحا وقام في 4 مارس 1954 بإصلاحات جوفاء رفضها الحزب والمنظمات الوطنية لأنها لاتلبي رغبات الشعب التونسي التي تتمثل في قيام حكومة تونسية مستقلة مسؤولة أمام برلمان تونسي منتخب.

وإصلاحات فوازار هذه لاتخرج عن محتوى ما قدمته فرنسا عدة مرات سابقا واقتصرت الحالية منها على إسناد بعض الحقائب الوزارية إلى التونسيين وتكوين لجنة مشتركة يرأسها المقيم العام لفض النزاعات، وبقاء الحقائب الوزارية الأخرى والرئيسية بيد الفرنسيين كالمالية والإقتصاد والتعليم.

كما قام بإطلاق سراح بعض السياسيين كالمنجي سليم والصادق المقدم ومبروك عبد الصمد وسليمان آغا وحمادي السنوسي.

إستعاد الحزب بعض الحيوية بإطلاق سراحهم، وكان كل من بورقيبة في منفاه في جالطة والباهي الأدغم وصالح بن يوسف في مقر الأمم المتحدة يدعون المناضلين في تونس لمواصلة المقاومة المسلحة وعدم الوقوع في فخ إصلاحات فوازار ومحمد صالح مزالي التي أعلن عنها يوم 4 مارس 1954. وهذا يعني تكريس السيادة المزدوجة. وظنت أن نفي بورقيبة إلى جزيرة ڤروا أمام السواحل الفرنسية بالمحيط الأطلسي بداية من 20 ماي 1954 سوف يحقق لها الهدوء في تونس ويطلق أيدي المقيم العام لتطبيق سياسته الإصلاحية المزعومة.

لكن المقاومة المسلحة في تونس لم تتأثر بشيء من ذلك وتواصلت بدون هوادة وأصبحت في عنفوانها فبورقيبة المعزول في جزيرة قمرو تمكن بوسائله الخاصة من الإتصال ببعض الصحفيين الفرنسيين للتعريف بالقضية التونسية، كما إتصل بمحمد المصمودي والطيب المهيري وبورقيبة الإبن (يمدونه بأخبار الثورة ويقدم إليهم نصائحه) حول مجرى الأحداث في تونس. وأمام تلك الإضطرابات المتزايدة سئم المعمرون الفرنسيون من الإقامة في مزارعهم لما يتهددهم من مخاطر في كل وقت رغم تسليحهم من طرف الجيش ورغم قوات الأمن والدوريات التي تقوم بحراستهم ونظرا إلى أن المعمرين هم الذين يمولون اليد الحمراء لارتكاب الجرائم ضد الوطنيين فقد أصبحوا مستهدفين من طرف الثوار للإنتقام منهم. ولذلك غادر الكثير منهم مزارعهم وذهبوا إلى العاصمة تاركين فيها الجيش يترصد الثوار في الجبال.

موقف الحزب والمنظمات من الإصلاحات(1)

عقد مدير الحزب المنجي سليم يوم 8 أفريل 1954 إجتماعا كبيرا ضم شخصيات دينية وثقافية ومهنية وسياسية للنظر في الإصلاحات التي جاء بها فوازار وتم رفضها بالإجماع وعرضت على مجلس الأربعين فرفضها كما رفض الإصلاحات السابقة. من جهته عقد الإتحاد العام التونسي للشغل إجتماعا يومي 18 و19 أفريل 1954 للنظر فيها ورفضها كما رفضتها بقية المنظمات الوطنية ودعت فرنسا إلى سلوك سياسة بعيدة عن الإضطهاد والقمع للشعب التونسي وطالبتها بالإستقلال لأن عهد الإصلاحات الجزئية ولى وآنقضى.

(1) انظر في الملاحق : معارضة الحزب الدستوري لتلك الإصلاحات الوهميّة.

أولا : الإعلان عن الإستقلال الداخلي

31 جويلية 1954

باءت سياسة العنف والدماء التي طبقها المقيم العام دي هوتكلوك وقائد الجيوش الجنرال قرياي بالفشل الذريع ولم تأت إلا بنتائج عكسية جعلت حياة المعمرين في تونس في جحيم من الفزع والرعب لأن المقاومة الشعبية المسلحة رغم أسلحتها المحدودة والقديمة صامدة وازدادت قوة واتساعا بخروج بعض الزعماء من السجن مثل الطيب المهيري والمنجي سليم لتعم كامل البلاد التونسية في المدن والقرى والأرياف والجبال وإن الجيش الفرنسي بكل معداته المتطورة من دبابات ومدافع وطائرات لم يتمكن من القضاء على الثوار والدستوريين رغم أنه ملأ كل السجون ولجأ إلى جمع السجناء في المحتشدات في العراء تحيط بهم أسلاك شائكة وحراسة شرسة تقتل لأتفه الأسباب ومحاكم مدنية وعسكرية تصدر أحكاما بالإعدام والأشغال الشاقة لاتحصى.

كل ذلك لم يفل في عزيمة الثوار والمناضلين.

وبعد الهزيمة النكراء للجيوش الفرنسية في الهند الصينية(المستعمرة الفرنسية) في المعركة الحاسمة Dien Bien Phu بقيادة الزعيم هوشي منه في ربيع 1954 أخذت فرنسا تبحث عن مخرج مشرف لها وذلك بتمكينها من الإستقلال على أن تعوضها الولايات المتحدة وتحل محل فرنسا لمقاومة المد الشيوعي.

في ذلك الوقت في 18 جوان 1954 وصل إلى الحكم منداس فرانس (1) وبقي رئيسا للوزارة إلى شهر فيفري 1955 وخلفه Edgar Faure وأمام الوضع الدولي الجديد(2) وتوصية الأمم المتحدة التي أرسلت بعثة لها إلى تونس لتقصي الحقائق حول السجناء السياسيين والتي أوصت بإيجاد حل للقضية التونسية بفتح مفاوضات جدية

(1) منداس فرانس زار تونس في 14 جانفي 1954 بدعوة من المحامين عبد الرحمان عبد النبي وتوفيق إبراهيم للدفاع في قضية مدنية وتمكن من التعرف على الأوضاع إثر مقابلته للهادي نويرة بنزل الماجستيك عن طريق البشير بوعلي.

(2) Chaïbi Lotfi : socialistes français et nationalistes tunisiens 1945-1956, imprimerie Orbis ; tunis 1997.

بين تونس وفرنسا تؤدي إلى الإستقلال ووجود جبهة مقاومة في المغرب تعمل هي الأخرى على تقويض أركان الإستعمار الفرنسي بقيادة ملكها محمد الخامس وتحركات مقاومة الإحتلال التي بدأتها جبهة التحرير الوطني في الجزائر.

فضل رئيس الحكومة الفرنسية Pierre Mendes France الخروج من مستنقع العنف الذي تردى فيه الجيش الفرنسي بتونس والذي زاد من تصميم الشعب التونسي على نيل مطالبه في التحرر والإستقلال واقتنع بضرورة إيجاد حل للقضية التونسية فقام باتصالات بمحمد المصمودي ممثل الحزب الدستوري في باريس وعقد معه لقاءات ومع زعماء الحزب في جينيف ثم قرر السفر إلى تونس وحل بها يوم 31 جويلية 1954 ولم يستطع النزول في مطار تونس بسهولة وبقي وقتا طويلا يحلق بالأجواء إلى أن تمكن الجيش من توفير أمنه بسبب معارضة غلاة الإستعمار لما سيصرح به من إستقلال داخلي لتونس وكان الإعلان التاريخي باعتراف فرنسا بالإستقلال الداخلي لتونس في قصر قرطاج أمام الأمين باي ومما جاء في خطابه يوم 31 جويلية 1954 :

«إن فرنسا تعترف رسميًا بالإستقلال الداخلي لتونس وتنادي به وتريد تأكيده على عين الملإ وتريد أن توفر له أسباب النجاح ذلك أن درجة التطور التي أدركها الشعب التونسي وكذلك ماقتاز به نخبته من قيمة جعلتها موضوع إكبار عندنا. كل ذلك يبرّر دعوة هذا الشعب إلى تصريف شؤونه الخاصة بنفسه وعليه فإن فرنسا على إستعداد لنقل مقاليد السيادة الداخلية إلى التونسيين والمؤسسات التونسية».

حكومة التفاوض الثانية برئاسة الطاهر بن عمار يوم 12 أوت 1954(1)

كان لإعلان منداس فرانس يوم 31 جويلية أمام الأمين باي عن إعتراف فرنسا بالإستقلال الداخلي لتونس تأثيرات مختلفة.

(1) **الطاهر بن عمار** 1889 - 1985: ينحدر من عائلة أصيلة طرابلس* ولد بالعاصمة 1889 درس بمعهد كارنو قبل الحرب العالمية الأولى كان عضوا في "الندوة الشورية".
كان رئيسا للحجرة التجارية للشمال عدة مرات وهو من كبار الفلاحين ويستخدم في الزراعة الآلات والطرق العصرية.
كان منذ سنة 1920 نشيطا في الحزب الحر الدستوري التونسي وكلفه الحزب برئاسة وفد إلى باريس في جانفي 1921 لتقديم طلبات الحزب إلى الحكومة الفرنسية والتعريف بها لدى الرأي العام الفرنسي وعند عودته أصبح عضوا باللجنة التنفيذية.

إبتهج الشعب التونسي بذلك الإعلان وآعتبره نصرا سياسيا عظيما، ونزل على المعمرين الفرنسيين كالصاعقة لأنه يهدد مصالحهم .

ونشر الصحافي الفرنسي Jean Rous في نفس اليوم 31 جويلية 1954 على صفحات جريدة France Tireur تصريحا لبورقيبة أكد فيه: «إن إعلان قرطاج له معنى كبير حيث تلتقي فيه المصلحة الفرنسية مع المصلحة التونسية بصورة رائعة» وفي تصريح له لوكالة الأنباء الفرنسية AFP قال فيه :«إن إعلان منداس فرانس يعتبر خطوة هامة على طريق السيادة التونسية التامة، وإن الأمثل هو الإستقلال التام والوصول إليه لن يكون بالكفاح بين الشعب التونسي وفرنسا بل بالتفاوض وتقريب وجهات النظر بين الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية في إطار الثقة المتبادلة والصداقة الجديدة».

وكان بورقيبة يرد بهذا التصريح على صالح بن يوسف الذي أعلن في كراتشي (عاصمة باكستان) «أن هدفنا هو الحصول على إستقلال تونس التام».

وكان موقف الحزب الدستوري القديم معارضا للإستقلال الداخلي باعتبار أنه موجود بطبيعة الحال في معاهدة باردو فلا داعي لانتظار 73 سنة لتمنحه إلينا فرنسا. وعند ذلك إتصل Charles André Julien ببورقيبة وباتفاق مع Alain Savary لإدخال الناصر بن سعيد الذي شارك في حرب الريف بالمغرب والحرب العالمية الأولى وكان عاملا (والي) ومتحصلا على وسام الإفتخار الفرنسي Légion d'honneur

في سنة 1928 أصبح عضوا بالمجلس الكبير مثل شنيق.
في سنة 1952 كان عضوا في لجنة الأربعين للنظر في إصلاحات De Haute clocque التي وقع رفضها.
في سنة 1954 وقع الإتفاق بين فرنسا والحزب على تكليفه في 12 أوت 1954 برئاسة وزارة التفاوض حول الإستقلال الداخلي. ثم كلف ثانية برئاسة الوزارة للتفاوض حول الإستقلال التام يوم 17 سبتمبر 1955 وأمضى إتفاقية الإستقلال يوم 20 مارس 1956. وتولى بورقيبة رئاسة أول حكومة في عهد الإستقلال بعد الطاهر بن عمار يوم 15 أفريل 1956.
* المصدر : الهادي جلاب النخب الإقتصادية التونسية 1920.1956 نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1991.
المرجع : تصريح نجله الشاذلي بن عمار.
* المصدر : Chaïbi Lotfi: Socialistes français et nationalistes tunisiens 1945-1956.

ليكون عضوا في حكومة التفاوض ترضية لمنداس فرانس ولتكون الحكومة أكثر تمثيلا لمختلف التيارات.

كما أعلن بورقيبة أن الإستقلال له صدى طيب و له رجع جميل لدى الشعب التونسي بعد أن إغتصبه منه الإستعمار بالقوة.

ومع ذلك فقد كانت لتلك المعارضات اليوسفية والحزب القديم إيجابيات دفعت بورقيبة للتعجيل والتأكيد على مطالبة فرنسا بالإستقلال التام.

ومن العوامل المساعدة على إيجاد مناخ من الثقة بين الحكومة الفرنسية وحزب الدستور تواجد الإشتراكيين في مراكز النفوذ في الحكومة الفرنسية أو في البرلمان الفرنسي أمثال Alain Savary وChristian Pineau وDaniel Mayer وRobert Verdier وJean Rous الذين لعبوا دورا في تسهيل مهمة الحزب الدستوري أثناء المفاوضات وتمهيد الطريق للحصول على الإستقلال التام، كما لعب بعض الإشتراكيين في تونس مثل الدكتور Elie Cohen Hadria والشاذلي رحيم و Eliane أرملة الحبيب سلامة دورا في تبليغ حقيقة الوضع في تونس إلى الحكومة الفرنسية لا كما يصورها المعمرون، و يذكر الهادي نويرة أن Alain Savary(1) كان أكثر الإشتراكيين تحررا في الثلاثينات، بوصفه كاتب دولة للشؤون المغربية والتونسية في حكومة Guy Mollet.

وكانت نية الحكومة الفرنسية عند إعترافها باستقلال تونس أنها لن تخرج عن إطار الإتحاد الفرنسي Indépendance dans l'interdépendance. بعد عودة منداس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية إلى باريس تشكلت حكومة التفاوض الثانية برئاسة الطاهر بن عمار.

أعضاء حكومة الطاهر بن عمار : محمد المصمودي وزير دولة، كاظم بن عاشور وزير العدل، جلولي فارس وزير المعارف، الهادي نويرة وزير المالية، محمد بدرة وزير الفلاحة، الصادق المقدم وزير الصحة، عزالدين العباسي وزير الأشغال العامة، فتحي زهير وزير الشغل، الشاذلي رحيم وزير البريد، ألبار بسيس وزير التعمير.

(1) Alain Savary a rendu visite à Bourguiba à l'île de croix le 4 juillet suivant in-struction de Mendes France et au chateau d'Amilly 17 juillet 1954.

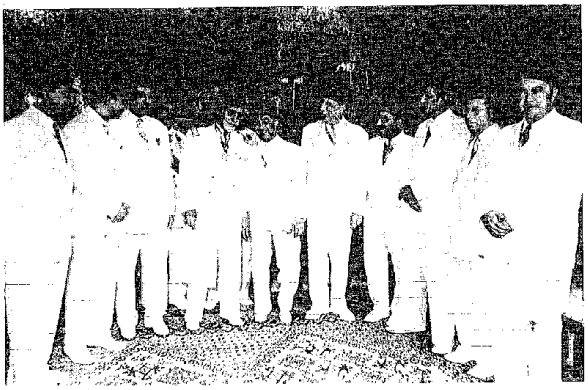

حكومة التفاوض الثانية برئاسة الطاهر بن عمار مع الأمين باي

(في الوسط) الأمين باي، (على يساره) المنجي سليم، عزيز الجلولي، محمد المصمودي، الشاذلي رحيم ، الهادي نويرة (على يمينه) الطاهر بن عمار، الصادق المقدم

لعب محمد المصمودي وعزيز الجلولي والمنجي سليم دورا لإعداد حكومة التفاوض والمفاوضات بالإتصالات مع منداس فرانس وإدڤار فور وفرنسوا ميتران كما أن المصمودي لعب دورا في نقل بورڤيبة من سجن جالطة إلى فرنسا وكان يطلع الفرنسيين أصدقاءه على فحوى رسائله التي يقول فيها رغم قساوة معاملة الحكومة الفرنسية له فإنه لايزال يؤمن بإمكانية التعاون معها وقد جاء ذلك بعد قيام النائب الإشتراكي Alain Savary بزيارة بورڤيبة في منفاه في جزيرة جالطة (ولاية بنزرت) ومعاينة ظروفه الصعبة وبعد نقله إلى جزيرة ڤروا أذن منداس فرانس بنقل بورڤيبة إلى قصر La vérité في باريس.

أما الطاهر بن عمار فقد أعلمه الطيب المهيري أن الحزب بناء على قرار المجلس الملي بتاريخ 11 أوت 1954 يؤيد قرار إسناده مسؤولية وزير أكبر بعد رفض عبد العزيز الجلولي لتلك الخطة بسبب الخلاف بين صالح بن يوسف وبورڤيبة. فبورڤيبة يعتبر أن الإستقلال الداخلي خطوة هامة نحو الإستقلال التام وهو يتناقض مع صالح بن يوسف الذي يؤكد على وجوب الحصول على الإستقلال التام من أول وهلة.

تواصلت المفاوضات في عهد منداس فرانس ثم في عهد خلفه إدڤار فورEdgar Faure رئيس الحكومة الفرنسية وتعثرت كثيرا فيما يتعلق بتمثيل الفرنسيين بالمجالس البلدية.

كان بورڤيبة في باريس يتابع سير المفاوضات أولا بأول ويعود إليه المتفاوضون لحل نقاط الإختلاف مع فرنسا لكن بورڤيبة أصر على عدم تمثيل الفرنسيين في المجالس البلدية.

أما صالح بن يوسف فكان في جنيف ولم يغير رأيه الأول منذ تشكيل حكومة الطاهر بن عمار للتفاوض حول الإستقلال الداخلي.

زاد في تعثر المفاوضات أحداث برڤو (بسليانة) يوم السبت 13 نوفمبر 1954 التي ألقى فيها الثوار القبض على فرنسيين وقتلوهما، ولم يكن الحزب الدستوري أو حكومة الطاهر بن عمار على علم بذلك، وبمجرد علم الحكومة كلف رئيسها عضو الغرفة التجارية عبد الحميد البرڤاوي بالاتصال حالا بالثوار لإطلاق سراح الفرنسيين

ولكن ذلك حصل بعد فوات الأوان بعد إعدامهما وعند ذلك طوق الجيش الفرنسي منطقة برڤو وقام فيها بمجزرة شنيعة إنتقاما للقتيلين.

معركة برڤو 13 نوفمبر 1954(1)

عرفت المعارك التي خاضها المقاومون ضد الجيش الفرنسي بحرب العصابات حيث ينتشر المقاومون في كل الجبال وحدات لها معدات ومؤونة محدودة أما سلاحها الأقوى فهو الإيمان بقضية تحرير الوطن، كانت الوحدات مدربة سريعة التنقل والإختفاء عن عيون الجيش والحرس الفرنسي وكانت لها معرفة دقيقة بالشعاب والمسالك والمكامن وكانت تجد الإعانات التي لا تحصى من الشعب الذي يأويها ويمدها بالأخبار وتحركات العدو و بالأموال واللباس والغذاء والدواء.

شارك في معركة برڤو مجموعات قدمت من الشمال ومن جلاص والفراشيش والهمامة وصل عددهم إلى أكثر من 80 ثائرا.

إستقر بعضهم في جبل برڤو في ليلة السبت 13 نوفمبر 1954 وصعد البعض الآخر إلى الجبل عند الفجر بداية من الساعة الرابعة صباحا وكان الجو مغيما مع تساقط رذاذ من المطر.

(2) لم تقتصر معركة برڤو على جبال سليانة بل شملت المعارك جبال وسلات وكسرى وجبل دبّوس وشمال غرب جبل السّرج وفكيرين، شارك فيها قادة أمثال العروسي ابن سالم وحمّو بن سعيد وعبد المجيد العماري وسالم الورغمي واليزيدي. وحسب تصريحات عبد الله بوكشير الذي ألقي عليه القبض خلال المعارك يوم 15 نوفمبر 1954 ذكر أن الحزب الدستوري هو الذي أمر الثوار بالسبق لاحتلال المواقع الاستراتيجية في الجبل يوم 13 نوفمبر قبل وصول القوات العسكرية الفرنسية.

جاءت جيوش جرارة من تونس وحاصرت الثوار في الجبل بعد أن تمكّن الثوار من المواقع الإستراتيجية ولم يتمكن الجيش الفرنسي الذي كان يعد آلافا من إحتلال

(1) المصدر : تسجيل صوتي لبعض المشاركين في معركة برڤو، محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

(2) المصدر : Le Petit Matin بتاريخ 17 نوفمبر 1954 و (مجلة Dialogue الحزب الدستوري) بتاريخ 19 ماي 1986 (مقال لطفي الشابي).

تلك المواقع ودارت معارك إستشهد فيها عدد من الثوار، أما الجيش الفرنسي فيقول أحد شهود المعركة أنه بسبب الضباب والشعاب كان أحيانا يضرب بعضه بعضا ومات منهم أعداد كبيرة لانعرفها، وألقينا القبض على 5 منهم من بينهم ضابط ووقع إعدام 2 من بينهم.

لقد أثرت تلك العملية على المفاوضات الجارية بين تونس وفرنسا أيما تأثير سلبا، وكادت تنقطع المفاوضات حول الإستقلال التام وإيجابا للتدليل على إستمرار الثورة كوسيلة ضغط تفيد المفاوض التونسي(3).

تواصلت المعركة من السادسة إلى العاشرة صباحا، إرتبك العدو وظن أننا نمثل عددا وافرا لأن النيران كانت تنطلق من مناطق موزعة على كل الجبل.

الثورة الجزائرية

في غرة نوفمبر1954 إنطلقت الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني FLN فأصبحت بذلك كامل بلدان المغرب العربي في حالة غليان وثورة عارمة واحتضنت تونس الثورة وقادتها وسخرت لها الإمكنيات والحماية من ملاحقة الجيش الفرنسي وسخرت لها وسائل الإعلام والمال وحتى الرجال والسلاح كلما أمكن ذلك وهو دليل آخر على تضامن التونسيين مع إخوانهم الجزائريين.

تعرض منداس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية إلى إنتقادات حادة من أحزاب اليمين متهمة إياه بأن التفاوض مع تونس حول الإستقلال الداخلي هو الذي دفع الجزائريين للقيام بثورتهم وبعد مشاورات بين الحكومة الفرنسية وبورقيبة إثر حادثة برقو تم الإتفاق على دعوة الثوار إلى النزول من الجبال وتسليم أسلحتهم حتى لاتنفطع المفاوضات ويتم الوصول إلى عقد إتفاقية الإستقلال الداخلي(2).

لجنة تسليم الأسلحة

شكل الحزب لجنة للإتصال بالثوار في كامل أنحاء البلاد لإقناعهم بتسليم أسلحتهم وكان من بين أعضائها : الباجي قائد السبسي، مصطفى الفيلالي، الطيب

(1) **المصدر** : تنظيم الحكم في تونس في عهد الحماية الفرنسية 1881 ـ 1956 ،سلسلة وثائق المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جلاب، الدقي، كريم.

(2) **المصدر** : Le Petit matin بتاريخ 17 نوفمبر 1954 ومحليّة الحزب Dialogue بتاريخ 19 ماي 1986 (من مقال لطفي الشابي)

السحباني، عبد الحميد الفقي، توفيق.بن إبراهيم، حسين بوزيان، عبد اللطيف شاكر، أحمد التليلي، محمد الجدي،محمد الري، الصادق الشايبي، عبد الرحمان عبد النبي، محمد شقرون، محمد الأصفر جراد، محمد بالأمين، الناصر بن جعفر، حمادي البوسطنجي، حسين عزيز، محمد القنوني.

وكان هؤلاء يدعون في نفس الوقت وسرا الثوار إلى الإحتفاظ بالأسلحة الجيدة وتسليم القديم منها ثم أعطيت فيما بعد إلى ثوار الجزائر لمواصلة تحرير بلادهم وجمعت الأسلحة المسلمة في الإقامة العامة بتونس لتصورها وسائل الإعلام وتتحدث عنها ورغم الصعوبات الجمة تمكن الحزب من النجاح في تلك العملية الصعبة ومع ذلك رفض البعض من الثوار الإستجابة لنداء الحزب وخاصة الذين إنحازوا إلى الحركة اليوسفية واستمروا في مواجهة المستعمر حتى جاء الإستقلال التام بعد أشهر من الإستقلال الداخلي.

رغم القرار الممضى من طرف الطيب المهيري المدير المساعد للحزب والذي يسلمه أعضاء اللجنة إلى الثوار هناك مماطلات ورفض من طرف الثوار لتسليم الأسلحة وطلبوا إمضاء بورقيبة لتسليم السلاح كما فعل الساسي الأسود فجاؤوه بتصريح في جريدة الصباح يدعو فيه الزعيم إلى تسليم السلاح وهناك من إمتثل كالقائد الأزهر الشرايطي وهناك من رفض كالقائد الطاهر الأسود.

لم يتمكن الديوان السياسي من الوصول إلى قرار يدعو إلى نزول الثوار وتسليم السلاح إلا بعد عناء كبير لأن بعض القادة يتخوفون من إنفلات الأمور من أيدي الحزب كما وقع في أحداث برقو ويتخوفون من لجوء فرنسا إلى التراجع وتوقيف مفاوضات الحكم الذاتي بسبب ضغوط المعمرين واليمين الفرنسي من أحزاب المعارضة وعودة الإضطرابات في تونس قبل تجسيم إعلان منداس فرانس على أرض الواقع، لهذه الأسباب اضطر الديوان السياسي إلى إصدار بلاغ يدعو فيه الثوار إلى النزول من الجبال وتسليم الأسلحة.

أما الحل الوسط الذي أمكن الوصول إليه ويمكن الثوار من العودة إلى المقاومة المسلحة في صورة تراجع فرنسا فهو يتمثل في الدعوة السرية للإحتفاظ بالأسلحة الجيدة لتبقى بحوزتهم.

إجتمع المجلس الملي للحزب في نوفمبر 1954 وأقر ذلك الإجراء.

ثانيا : الإستقلال الداخلي

بعد مثابرة وعناء تم التوصل يوم 3 جوان 1955 إلى إمضاء إتفاقية عامة بين تونس وفرنسا للإستقلال الداخلي وهي تجسيم السيادة التونسية في معظم شؤون البلاد لتصبح تحت مسؤولية وتصرف التونسيين ماعدا بعض الأمور الأمنية والقضائية والتمثيل الخارجي فإنها تبقى بيد فرنسا لتبحث في مرحلة ثانية عند التفاوض حول الإستقلال التام ومما جاء في الإتفاقية (عدم إلغاء معاهدة باردو وإلغاء المادة الأولى من إتفاقية المرسى واحتفاظ فرنسا بالأمن والدفاع والعلاقات الخارجية وإعفاء جزئي من الضرائب للفرنسيين وجنود فرنسا بتونس)وهي تمثل بعض نقاط ضعف وفي المقابل أعلنت فرنسا واعترفت وأمضت على إتفاقية الإستقلال الداخلي يوم 3 جوان 1955 وعندها اضطرت إلى إعادة الملك محمد الخامس الذي نفته إلى مدغشقر وتفاوضت معه حول إستقلال المغرب وتم الإتفاق بينهما على ذلك يوم 2 مارس 1956.

عودة بورقيبة في غرة جوان 1955

قام الطيب المهيري ولجنة من شباب الحزب الدستوري منهم حسيب بن عمار بإعداد استقبال شعبي رائع لعودة الزعيم بورقيبة من فرنسا إلى تونس ونزلت الباخرة يوم غرة جوان 1955 بحلق الوادي حيث تجمع آلاف المواطنين والمواطنات الذين قدموا من كافة ولايات الجمهورية للتعبير عن فرحة النصر بحصول تونس على الإستقلال الداخلي الذي وقع إمضاؤه يوم 3 جوان 1955 من طرف الطاهر بن عمار نيابة عن الحكومة التونسية بصفته الوزير الأكبر، وعقد إجتماع كبير بساحة معقل الزعيم، ثم إستقبل بورقيبة الصحفيين في دار الأصرم.

كان بورقيبة حريصا على الرجوع إلى تونس لتجسيم تطبيق إتفاقية الإستقلال الداخلي وتحويل السلطة من الفرنسيين إلى التونسيين وكان الوفد التفاوضي قد عاد قبله إلى تونس في شهر أفريل 1955.

وفي ميناء حلق الوادي صرح بورقيبة «بأن إتفاقيات الإستقلال الداخلي هي الموصلة إلى الإستقلال التام الذي يبقى المطلب الأساسي للشعب التونسي».

فالإتفاقية الجديدة وضعت حدا للسيادة المزدوجة ومنعت حق تمثيل الفرنسيين في تونس في السلطة التنفيذية والتشريعية والمجالس البلدية.

وتكون ديوان سياسي جديد للحزب حل محل الديوان السياسي السري وذلك يوم 8 أوت 1955 تولى رئاسته بورقيبة وأعضاؤه الطيب والمهيري والمنجي سليم والصادق المقدم وأحمد التليلي.

معارضة إتفاقية الإستقلال الداخلي

كان أول من عارض إتفاقية الإستقلال الداخلي صالح بن يوسف واعتبرها خطوة إلى الوراء وجاهر بذلك في مؤتمر دول عدم الإنحياز الذي إنعقد في باندونق بأندونيسيا في عهد رئيسها أحمد سوكارنو وكان يريد مواصلة الكفاح المسلح والثورة حتى تحصل دول المغرب العربي الثلاث على إستقلالها التام وتلك النظرية تتماشى مع مبادئ الثورة المصرية التي حضر زعيمها جمال عبد الناصر مؤتمر باندونق.

وصرح علالة الفاسي رئيس حزب الإستقلال المغربي بأن الإتفاقية أعظم خيانة وقعت في شمال إفريقيا منذ 250 سنة.

كما عارضها عبد الكريم الخطابي في تصريحاته وكان في سنة 1949 على خلاف مع الحبيب بورقيبة عندما كان معه في مكتب المغرب العربي بالقاهرة لأن بورقيبة بدأ بإتصالات سرية مع السفارة الفرنسية بالقاهرة وعاد إلى تونس في نفس السنة.

إلا أنّه تبيّن لهؤلاء الزعماء المغاربة فيما بعد أن إمضاء الإتفاقية هو الذي مهد لإرجاع محمد الخامس إلى بلاده للتفاوض معه حول إستقلال المغرب.

والملاحظ أن موقف صالح بن يوسف المعارض لاتفاقيات الإستقلال الداخلي ومن معه من الثوار الذين لم يقتنعوا بالتخلي عن المقاومة المسلحة والدستوريون الذين كانوا من أنصار صالح بن يوسف وخاصة منهم أصيلو الجنوب التونسي وبقطع النظر عن نوايا الأمين العام للحزب وجماعته فمما لاشك فيه أن ذلك الإنقسام كان له فضل

في حفز همة بورقيبة والديوان السياسي إلى الإسراع بمطالبة فرنسا للدخول في مفاوضات جديدة تؤدي إلى الإستقلال التام وكانت تلك المعارضة ورقة ضغط إستعملها بورقيبة مع فرنسا للتعجيل بالإستقلال التام، كما كانت حافزا لفرنسا أيضا للرضوخ إلى الأمر الواقع والموافقة على الإستقلال التام يوم 20 مارس 1956 في مدة تقل عن 10 أشهر من إعلان الإستقلال الداخلي الذي وقع إمضاؤه يوم 3 جوان 1955.

الإنقسام والفتنة

ظهر الإختلاف في وجهات النظر بين بورقيبة الذي يؤمن بسياسة المراحل وبالواقعية وبين نظرة صالح بن يوسف التي تدعو إلى الكل أو لاشيء وهذا هو نفس الرأي الذي إعتمده الحزب الدستوري القديم وعارض التفاوض مع فرنسا حول الإستقلال الداخلي وكذلك بعض عناصر صوت الطالب الزيتوني (محمد البدوي وعبد الكريم قمحة) لأن ميولهم مع جماعة الحزب الدستوري القديم، وبدأت بوادر الخلاف بمجرد رجوع بورقيبة من هجرته سنة 1949. لكن هذا الإنشقاق الذي تحول إلى فتنة داخلية ومن حسن حظ تونس أنها كانت لمدة قصيرة مابين 3 جوان 1955 يوم الإعلان عن الإستقلال الداخلي و20 مارس 1956 يوم الإعلان عن الإستقلال التام.

الفتنة أخذت تطفو على سطح الأحداث بقوة بمجرد إمضاء إتفاقية الإستقلال الداخلي التي وصفها صالح بن يوسف بأنها خطوة إلى الوراء وأنها أسوأ من معاهدة باردو سنة 1881 ويفسر ذلك بأنها تبقي على الأمن والخارجية بيد فرنسا وتنص على ذلك بينما معاهدة باردو لم تنص على ذلك ودعا الشعب التونسي والثوار إلى رفضها وربط الثورة التونسية مع الثورة الجزائرية والمغربية لمزيد من الضغط على فرنسا لتنسحب نهائيا من الدول الثلاث.

أما بورقيبة فقد أعلن في خطابه بالقلعة الكبرى ردا على صالح بن يوسف قائلا «لقد تغلبنا على جبروت الإستعمار الفرنسي وناصرنا في ذلك بعض أحرار من فرنسا» وحذر من الإنقسام والفتنة.

وانقسم المناضلون بين مؤيدي الأمانة العامة التي يمثلها صالح بن يوسف (الأمين العام) والديوان السياسي الذي يمثله الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد وكل أعضاء الديوان السياسي للحزب.

محاولات المصالحة

فترة عصيبة قاسى الشعب التونسي ومناضلوه ويلات الإنقسام والإنتقام بين الإخوة الأعداء ووقعت فيها محاولات صلحية متعددة بصورة فردية أو جماعية لتقريب وجهات النظر بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف.

فهذا مبروك عبد الصمد ينضم إلى صالح بن يوسف ويلتحق به في جينيف، وهذا المختار عطية يتصل بصالح بن يوسف في طرابلس ويدعوه إلى عدم التسرع لتقسيم الدستوريين في انتظار إقتناع المناضلين بوجهة نظره وكسب الأغلبية وهذا الحبيب المولهي يسعى إلى عقد إجتماع لتقريب وجهات نظر الخصمين.

فعلا إنعقد إجتماع هام للدستوريين في دار زروق بسيدي أبي سعيد ووقع الإتفاق فيه على دعوة صالح بن يوسف للدخول إلى تونس وطرح الخلاف بين الزعيمين للمناقشة وقام الديوان السياسي بإرسال وفد إلى القاهرة حيث يقيم صالح بن يوسف ترأسه جلولي فارس وأقنع صالح بن يوسف بالعودة إلى تونس وتم ذلك يوم 13 سبتمبر 1955.

وبمجرد عودته إلى تونس إجتمع رئيس الحزب والأمين العام في دار صالح بن يوسف لم يفض الإجتماع إلى أي نتيجة وتمسك كل منهما بموقفه وبدأ الصراع بين أنصارهما.

صالح بن يوسف عقد يوم 7 أكتوبر 1955 إجتماعا كبيرا بجامع الزيتونة اتهم فيه بورقيبة بخيانة القضية المغاربية بقبوله الإستقلال الداخلي وهي في نظره تركيز للإستعمار الفرنسي بتونس(1).

مؤتمر الحزب بصفاقس

إنعقد مؤتمر الحزب للمصالحة بين الشقين في 15 أكتوبر 1956 بالحي الزيتوني بصفاقس وحضره نواب الشعب والجامعات والدستوريون وكانوا يمثلون الشقين.

(1) Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours (Jean Ganiage) Fayard p. 557.

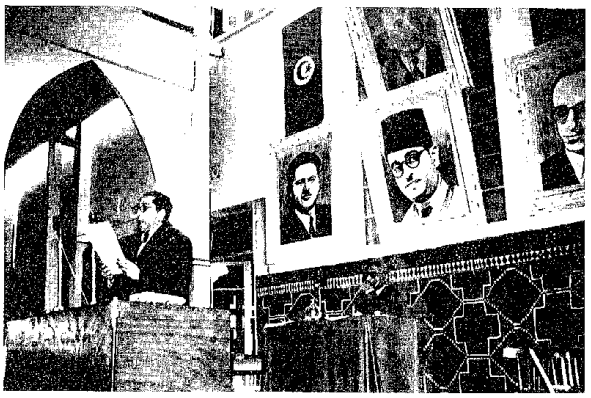

رشيد ادريس في تدخل بمؤتمر الحزب الدستوري بصفاقس
15 أكتوبر 1955 . أما الصور الحائطية من اليسار إلى اليمين فهي
لفرحات حشاد - الهادي شاكر - الحبيب ثامر.

وكان من بين ضيوف المؤتمر الشيخ أحمد الباقوري وزير الأوقاف بمصر الثورة وأحمد سعيد مدير إذاعة صوت العرب بالقاهرة التي بعثها عبد الناصر لخدمة التوجه العروبي وكان الضيفان من مؤيدي صالح بن يوسف.

ساند الإتحاد العام التونسي للشغل موقف بورقيبة أما صالح بن يوسف فسانده الثوار أمثال الطاهر الأسود والأزهر الشرايطي وكثير من أنصار الأمانة العامة بالجنوب.

لكن صالح بن يوسف قاطع أشغال المؤتمر وكان غيابه قد حسم الموقف لفائدة جماعة بورقيبة ضد الأمانة العامة واكتسب بورقيبة شرعية ومنحه المؤتمر ثقته وأيد إتفاقية الإستقلال الداخلي باعتبارها خطوة نحو الإستقلال التام وجاء في توصيات المؤتمر :

- المطالبة بإجراء إنتخابات بلدية وبعث مجلس تأسيسي ووضع دستور للبلاد.

- تركيز قوة أمن داخلي تكون نواة للجيش الوطني والقيام بإصلاحات إقتصادية وإجتماعية.

فإذا كان مؤتمر الحزب قد ساند بورقيبة فإنه لم يحسم الأمور على الميدان. يقول بعض نواب المؤتمر لو حضر صالح بن يوسف المؤتمر ربما كانت تؤول النتائج لصالحه(1).

فالخلافات بين الفريقين زادت حدة وتحولت عمليات الإنتقام إلى تصفيات جسدية وكادت أن تؤول الأمور إلى فتنة عامة داخلية.

بعد مؤتمر الصلح بيومين عقد صالح بن يوسف إجتماعا كبيرا بأنصاره بالملعب الرياضي(الشاذلي زويتن حاليا) حضره الوزير المصري أحمد الباقوري ومدير إذاعة صوت العرب وأعلن فيه على الملا عدم شرعية مؤتمر الحزب بصفاقس.

يبدو أن جمال عبد الناصر كان يساند صالح بن يوسف وأن فرنسا كانت تساند بورقيبة لأنه لم يفقد الثقة في رجالها الأحرار في أحلك الظروف، هذا في الظاهر أما في الحقيقة فإن السلط الإستعمارية في تونس بكل أجهزتها كانت تعمل على إذكاء

(1) Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours (Jean Ganiage) Fayard p. 557.

الخلافات بين أنصار الطرفين وبعث فتنة داخلية في البلاد لتبرهن للعالم أن التونسيين ليسوا أهلا للإستقلال وغير قادرين على تسيير شؤونهم بأنفسهم.

أصدر الديوان السياسي بعد المؤتمر بلاغا بحل الأمانة العامة وبعث لجان رعاية لملاحقة أنصار صالح بن يوسف وسقط ضحايا أبرياء من الجانبين نذكر منهم على سبيل المثال حسين بوزيان إغتاله أحد اليوسفيين والكيلاني المطوي من أنصار بورقيبة أيضا قتل في جبل سيدي يعيش بقفصة وقتل محمد فيلة ومحمد الجلاصي من الأمانة العامة في السوق الأسبوعية بجمال وكانا قد أطلقا النارعلى الهادي بن عبد السلام فقتل(1). وإثر ذلك فر صالح بن يوسف إلى مصر التي إستقر فيها.

ومع أن هذه الإختلافات الشخصية عطلت المسيرة لكنها من جهة أخرى أدت خدمة للقضية التونسية وعجلت بالحصول على الإستقلال التام.

يوم 8 ديسمبر 1955 أمضيت إتفاقية مع الحكومة الفرنسية أعيد بمقتضاها الأمن الداخلي إلى الحكومة التونسية.

يوم 26 جانفي 1956 أمضى الباي أمرا بإجراء إنتخابات عامة لاختيار أعضاء المجلس التأسيسي ليوم 8 أفريل 1956 وقام جماعة الأمانة العامة بمظاهرة أمام قصر الباي تطالب بإجراء إنتخابات حسب الأغلبية النسبية.

وكان صالح بن يوسف يلح في مطالبة الطاهر بن عمار بالترخيص له بعقد مؤتمر الأمانة العامة يوم 10 جانفي، لكنه لما علم بأنه سيلقى عليه القبض فر متخفيا إلى ليبيا يوم 28 جانفي، كما أن Alain Savary أعلم لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الفرنسي بخطورة الأوضاع المتدهورة في تونس، وأعلم النواب بأن صالح بن يوسف فر إلى ليبيا وأنه سوف يكون عصابات فدائية مسلحة في شمال إفريقيا، وفي ذلك الوقت كان بورقيبة بفرنسا لتجديد الصلات مع الحكومة الفرنسية.

(1) **المصدر** : (مذكرات إبراهيم عباس، زرمدين والعربي العكرمي من قفصة)، (شهود عيان).

مفاوضات الإستقلال التام(1)

صرح بورقيبة عند حلوله بباريس يوم 2 فيفري 1956 :«لقد واجهنا عند الإستقلال الداخلي أوضاعا مضطربة للغاية كنا في حالة حرب أهلية تمكنا من السيطرة عليها وتمكنا من إقناع الشعب التونسي بعدم الإستماع إلى المهرجين الغوغائيين الذين يؤيدون الفتنة ونشر الرعب واللا أمن، ولكن تونس الحديثة العهد بالإستقلال في حاجة متأكدة إلى مساعدة فرنسا إقتصاديا وسياسيا ونفسانيا للتغلب نهائيا على الصعوبات القائمة وقناعتي بأن الحكومة والشعب الفرنسي سوف لايساوم على هذا النداء الذي أوجهه إليه لأن الحرية والسلم في تونس سوف تعم بقية أقطار شمال إفريقيا وما يعني ذلك من تعاون فرنسي مغاربي في إطار التضامن والصداقة بين فرنسا والشعوب الثلاثة.

إجتمع بورقيبة يومي 4 و6 فيفري 1956 بكل من رئيس الحكومة الفرنسية Guy Mollet ووزير الخارجية Christian Pineau وكاتب الدولة للخارجية Alain Savary وطلب منهم تحديد موعد لإمضاء إتفاقيات الإستقلال التام في مدة قصيرة وتمكين تونس من الدفاع والخارجية التي بقيت معلقة ومن أنظار فرنسا وقد وجد من الحكومة الإشتراكية نظرا للأوضاع العالمية آذانا صاغية كما ورد في جريدة Le Monde غداة اللقاء وتحصل بورقيبة على موافقتهم المبدئية على الإستقلال التام. وبذلك تستطيع تونس أن تبعث جيشا وطنيا ويكون لها تمثيل ديبلوماسي مع كافة الدول.

وتحادث بورقيبة مع الأمين العام للحزب الباهي الأدغم لبعث لجنة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية وعقد الإتفاقيات اللازمة التي تنص على الإستقلال التام تبعا لما تم الإتفاق عليه مع حكومة Guy Mollet يوم 5 فيفري 1956 وتم تعيين الباهي الأدغم نائبا للوزير الأكبر.

أعلن كاتب الدولة للشؤون المغاربية الفرنسية Alain Savary موافقة الحكومة الفرنسية على التفاوض حول مقترحات بورقيبة رئيس الحزب الدستوري.

(1)انظر نص الإتفاقية كاملا في الملحقات.

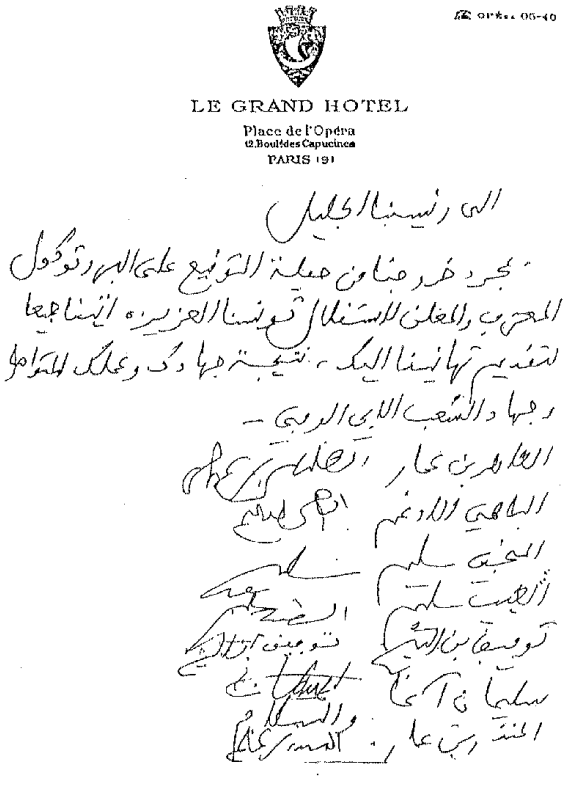

أعضاء الوفد التونسي

الذين حضروا حفل توقيع اتفاقية الاستقلال التام لتونس

يوم 20 مارس 1956

وفي تونس بعد محادثة بين الباي والطاهر بن عمار الوزير الأكبر وRoger Seydoux صدر بلاغ جاء فيه :« أن الباي كلف وزيره الأكبر لإجراء مباحثات في أقرب وقت مع فرنسا تؤدي بالبلاد التونسية إلى الإستقلال التام ولا ترتبط بالحاد فرنسي وتكون مبنية على الصداقة والتضامن بين الدولتين. وفي تلك المدة 15 فيفري 1956 كانت المفاوضات جارية من جهة أخرى بين الملك محمد الخامس والحكومة الفرنسية حول إستقلال المغرب.

الحكومة الأولى للإستقلال 1956

(من اليمين إلى اليسار) الفرجاني بالحاج عمار، مصطفى الفيلالي، محمد المصمودي، وراءه محمود الخياري، الباهي الادغم وراءه عز الدين العباسي، الأمين باي وراءه عزوز الرباعي وبجانبه الضابط محمد العيد، الحبيب بورقيبة (رئيس الحكومة) وراءه عبد الله فرحات ثم الشاذلي رحيم، المنجي سليم وراءه البشير بن يحمد، الطيب المهيري، أحمد المستيري (1)

(1) **المصدر : عرف بالأسماء المناضل الطيب السحباني**

ثالثا : الإستقلال التام

وقع الإتفاق بين الباي والحكومة الفرنسية على تشكيل حكومة التفاوض الثانية يوم 17 سبتمبر 1955 برئاسة الطاهر بن عمار الذي أمضى على إتفاقية الإستقلال التام يوم 20 مارس 1956 وبقي رئيسا للحكومة إلى يوم 15 أفريل 1956 وتولى بعده بورقيبة في ذلك التاريخ أول حكومة في عهد الإستقلال وكان الأمين باي آخر ملوك العائلة الحسينية.وعند إعلان الجمهورية يوم 25 جويلية 1957 تولى بورقيبة الحكم كأول رئيس للجمهورية التونسية.

بدأت بصفة رسمية يوم 17 فيفري 1956 في باريس المفاوضات بين وفدي البلدين تونس يمثله الباهي الأدغم نائب الوزير الأكبر وأمين عام الحزب والوفد الفرنسي يترأسه وزير الخارجية Pineau ووزير الشؤون المغربية والتونسية Alain Savary الذي أظهر تفهما لما وقع عليه الإتفاق حول تسليم شؤون التمثيل الديبلوماسي والدفاع إلى الدولة التونسية ولكن موقف رئيس الحكومة الفرنسية Guy Mollet طرأ عليه بعض التصلب في وقت وافق فيه على إستقلال المغرب ووقع الإعلان عنه يوم 2 مارس ثم وافق على إستقلال تونس وتم الإعلان عنه يوم 20 مارس 1956 على أن يكون إستقلال البلدين في إطار الإتحاد الفرنسي Indépendance dans l'interdépendance.

تعطلت المفاوضات مرتين بين تونس وفرنسا وكادت تتوقف وتؤول إلى الفشل يوم 17 مارس بسبب شرط البقاء في الإتحاد الفرنسي، وقال الباهي الأدغم :« أنه لا يمكن التحدث عن الإستقلال في إطار الإتحاد الفرنسي إلا بعد الحصول على الإستقلال». وصرح بورقيبة بأنه يكاد يندم على ماسماه البورقيبية ويتراجع فيه وهي «سياسة المراحل، وخذ وطالب».

وفي محاولة أخيرة تمكن Pineau و Savary من إقناع Guy Mollet الذي ما يزال تحت وقع الصدمة التي أصابته خلال زيارته الأخيرة إلى الجزائر في شهر فيفري لأن

الجزائريين إستقبلوه بمظاهر العداوة وأخيرا وافقهما على دعوة بورقيبة من جديد، وبعد محادثات بين بورقيبة وPineau تم الإتفاق على إعلان الإستقلال التام لتونس دون الإشارة إلى الإرتباط بالإتحاد الفرنسي وأعلن عن إلغاء معاهدة باردو وذلك يوم 20 مارس 1956.

وقال وزير الخارجية الفرنسية بعد إمضاء إتفاقية الإستقلال أنها عربون ثقة من الحكومة الفرنسية في المفاوضين التونسيين، لكن بورقيبة أضاف «أنها ثقة أكبر في كل الشعب التونسي وآمل أن تكون تلك الثقة في محلها»(1)

(1) Lotfi Chaïbi ; Socialistes français et nationalistes tunisiens.

الخاتمة

إن التاريخ المجيد الذي صنعته الأجيال فوق هذه الأرض الطيبة هو قاعدتنا الصلبة التي نعتمدها لنبني فوقها مايصنعه الأبناء اليوم وغدا، وحتى يكون قوة دافعة نحو مستقبل أفضل فيه بذور حضارتنا وعبير ثقافتنا لايجوز لأي تونسي أو تونسية أن يحرم من المشاركة فيه ليشعر بنخوة الإعتزاز بالإنتساب إلى هذا الوطن الحبيب وبذلك يكون مساهما في بناء الحضارة الإنسانية لا مستهلكا لها فقط.

لقد قدم الآباء والأجداد جيلا بعد جيل في سبيل تحرير تونس من الاستعمار والإستغلال وإعادة الكرامة إلى أبنائها التضحيات الجسام من دمائهم الزكية التي إرتوت منها شجرة الحرية التي تظللنا منذ 20 مارس 1956، فالمكاسب الثمينة في حاجة دائمة إلى التعهد والحماية حتى لاتتعرض للمخاطر والتآكل وهذا دور الجيل الحاضر والأجيال القادمة.

إنهم تكبدوا معاناة التعذيب والحرمان والإقصاء و التهميش عقودا طويلة سلطها عليهم المستعمر فلم يستسلموا وتمكنوا من الوقوف على أقدامهم وصمدوا وتصدوا ببسالة نادرة لآليات الإبادة الجهنمية حتى حققوا النصر المبين وهو ما يدعونا دوما إلى التمسك بأسباب القوة والمناعة والتسلح بالعلم والعمل الصالح والتضامن بين الأفراد والمجموعات فذلك سلاح لا يقهر وفي ذلك ضمان لأن تبقى تونس كما هي دوما منارة في محيطها العربي المتوسطي الإفريقي وليستحق أبناؤها عن جدارة التقدير والإحترام.

والله ولي التوفيق.

والسلام

عبد الكريم عزيز

قرطاج في 15 جوان 2000
12 ربيع الأول 1421

الملاحق

تقديم لوثيقتي إعلان الدستور وعهد الأمان

عندما نتحدث عن تونس لا يمكن إغفال رجالاتها العظام في العصر الحديث والحركات الإصلاحية التي تمت قبل الإحتلال وكان من نتائجها إقرار عهد الأمان وإعلان الدستور التونسي وتحرير العبيد وهي أعمال خالدة أحرزت فيها تونس قصب السبق على كثير من الدول الأمر الذي جعل إشعاعها يتجاوز حجمها الجغرافي والبشري.

I ـ منشور إعلان الدستور

(يوم الثلاثاء 29 جانفي 1861)

الصادق باي أصدر منشورا (1) ونص ما أمرني بكتابته : «من عبد الله سبحانه المتوكل عليه، المفوض جميع الأمور إليه، المشير محمد الصادق باشا، صاحب المملكة التونسية، سدد الله أعماله، وبلغه من إجراء قانون العدل آماله. إلى من يقف على هذا المنشور، من أهل مملكتنا التونسية الخاصة والجمهور،أمن الله جميعهم، وعمر بالخير ربعهم.

أما بعد السلام عليكم ورحمة الله، فإن قانوننا المبني على عهد الأمان أقمناه، بمجلس مشورتنا وصححناه، وبخطنا وختمنا أمضيناه، وإلتزمناه وألزمنا العمل بمقتضاه، لا يخالفه أحد كائنا من كان ولا يتعداه، وإلى أمانة المجلس الأكبر أوكلناه، في يوم الإثنين الثاني عشر من جمادى الثانية سنة 1277 (24 ديسمبر 1860 م.)، في موكب مشهود شهده نواب أحبابنا الدول، وأعضاء المجالس، وأعيان العساكر بالحاضرة.

وصار من ذلك اليوم حقا من حقوق المملكة وسائر سكانها، محروسا بأمانة رجالها وأعيانها وابتداء العمل به في منتصف شوال سنة 1277(الجمعة 26 أفريل 1861 م).

---

(1) حرره المؤرخ والمصلح أحمد إبن أبي ضياف ومن كتابه الإتحاف أخذت الوثيقة.

وآعلموا أن أساس القانون هو العدل الواجب شرعا وعقلا، وأعلى درجات إنصاف الحاكم من نفسه، لرعيته وأبناء وطنه وجنسه. ولا بد لذلك من معرفة الحقوق المرعية، بين الراعي والرعية.

القانون

1 ـ فأول حقوق الرعية، على اختلاف الأديان، التسوية في الأمن على النفس والمال والعرض، إلا بحق.

2 ـ وثانيها التسوية بين سائر الرعية في مجالس الحكم، يجري حكم القانون على أعلى الناس كما يجري على أدناهم، من غير إعتبار لمقام ولا لرئاسة في مجلس الحكم.

3 ـ وثالثها أن أعضاء مجالس الأحكام لا يعزل أحد منهم إلا لذنب يقتضي عزله من المجلس.

4 ـ ورابعها أن سائر الرعايا لهم حق التصرف في أنفسهم، لا يجبر أحد منهم على فعل شيء بغير إرادته، إلا الخدمة العسكرية على قانونها الذي رتبناه في نزول العسكر، والخدمة في دفع ضرر يعم، وتكون بأجر المثل.

5 ـ وخامسها حصر أنواع العقوبات المترتبة عن الجرائم، وتحديد عقوبة كل جناية، ليكون الجاني عالما بما يلزمه، آمنا من غيره.

6 ـ وسادسها أن سائر الرعايا لهم حق التصرف في أموالهم ومكاسبهم على اختلاف أنواعها، وصناعاتهم المنزلة عند أربابها منزلة المال، لا تقع على شيء من ذلك يد غصب أو إتلاف أو شيء ينقص قيمتها إلا لمصلحة عامة كتوسعة الطريق بقيمة المثل، والقوانين السياسية المرتبة الآن على المبيعات والرباع والعقار وشجر النخيل والزيتون وأعشار النعمة والزيت والإعانة وغير ذلك من سائر ماهو مرتب الآن، ومايمكن أن يرتب برأي المجلس الأكبر.

7 ـ وسابعها أن كل واحد من رعيتنا له الحق في سائر منافع الوطن والدولة من الخطط والخدم في المملكة على اختلاف أنواعها، إذا كان أهلا لذلك في نفسه، إلا

إذا جنى جناية تشين عرضه أو تنقص مروءته الإنسانية، وحكم عليه بسببها في المجلس، ولو لم ينفذ الحكم لتخفيف منها أو عفو.

8 ـ وثامنها أن كل واحد من رعايانا له الحق في معرفة هذا القانون، من غير تخصيص ولا منع، وله الحق في طلب إجرائه ولو في حق غيره.

9 ـ وتاسعها أن كل واحد من رعايانا لا يحكم عليه في جناية شديدة أو خفيفة، ولو في مطل دين، إلا في المجالس المنتصبة للحكم. **وإذا كان الحكم على يهودي لا يمضي إلا بحضر عضو المجلس من اليهود.**

10 ـ وعاشرها أن المتاجر مسرحة لكل واحد من رعايانا، من غير تخصيص ولا منع في نتائج المملكة وغيرها، إلا الأمور الممنوعة بالحكم كالدخان والبارود وآلات الحرب، وكذلك الصناعات بحيث لا تكون الصناعة سببا لمضرة الغير، وغير ذلك من الفصول المقررة في القانون المستوي في استحقاقها سائر أفراد رعيتنا على اختلاف الأديان.

وجرت عادة الله في عباده أن من أسس شيئا للإنتفاع به يحرسه في اليوم ومابعده، ليستمر النفع به على اختلاف الأعصار.

وهذا القانون أعظم ما أسس في مملكتنا للنفع الخاص والعام، فلا بد له من ضامن يحميه، وحارس يقيه، ويدفع ماينافيه، فركبنا لحمايته مجلسا سميناه «المجلس الأكبر» أعضاؤه ستون، ثلثاهم من أعيان أهل المملكة والثلث من رجال الدولة.

ودائرة هذا المجلس أوسع من دائرة سائر المجالس، لأنه لا يتقيد بنوع مخصوص، **وهو الحارس والحامي للقانون، وحقوق الملك وسائر حقوق السكان، ومصالح المملكة** على اختلاف الأنواع، من ضبط الدخل والخرج، ومايلزم من المصرف وما لا يلزم، ومحاسبة الوزراء على ذلك، وإحداث شيء لم يتقدم نظيره في المملكة، أو **إبدال قانون** ولو بأصلح منه، وغير ذلك مما يعم نفعه أو ضرره أو يخص، لا يمضي شيء من ذلك إلا باتفاق أكثر أهل المجلس، ولا أقل من أربعين عضوا.

فكل من يدعي مخالفة في القانون من أحد، كائنا من كان، ولو في حق غيره، له أن يرفع دعواه إلى هذا المجلس، وهو الذي ينصفه أو يبين له عدم المخالفة بالدليل والحجة.

وخدمة هذا المجلس هي الأمان لسائر من في مملكتنا من السكان.

وأعضاء هذا المجلس، عدا الوزراء يتبدلون بعد كل خمس سنين، والمجلس هو الذي ينتخب عوضهم، ولا يعزل أحد منهم في مدة الخمس سنين.

وأما الحقوق الذاتية بين أفراد الناس مما يقع بين المتداعين مما لا يخلو الوجود منه، من جنايات تعم أو تخص، كالحرابة والفساد في الأرض، والخيانة للدولة والوطن، وتدليس النقدين، وشهادة الزور ونحو ذلك، وتعطي المصالح العامة كمجاري الماء وخيط التلغراف وغير ذلك مما لا يخص مجنيا عليه معينا، وكقتل النفس والضرب والجرح والنهب والغصب والتعدي على الأموال والمنافع وغير ذلك من المخالفات التي يلزم فاعلها الحكم عليه بالعقاب، أو الحكم بغصبه على رد المتاع، فلما كانت النفوس البشرية لا تأمن الغلط أو الغفلة أو الغرض (1) من حكم فرد، جعلنا لفصلها والنظر فيها مجالس الجنايات والأحكام العرفية. وتطمئن نفس المحكوم عليه إذا كان من أنظار متعددة. في مجلس يحقق طرق الثبوت، وينظر في القرائن، ويحضر الشهود إن إرتابهم ويستفسرهم ويحلفهم على صدق الشهادة، وينظر في الحجج المكتوبة من جهة صحتها وشروطها المقررة في القانون، ويلزم من ثبت بطلان دعوته أو حجته جميع ماصرفه المحق، إلى غير ذلك من التثبت في الحقوق المقتضى أمان السكان.

ولزيادة الأمن جعلنا مجلسا آخر سميناه مجلس التحقيق. إذا أراد المحكوم عليه، قبل مضي ثلاثة أيام من يوم الحكم عليه بالمجلس الأول، أن يرفع إليه نازلته لينظر الحكم الواقع عليه فيوافق عليه أو يخالف.

ولزيادة الأمن جعلنا للمحكوم عليه في جناية شديدة أن يرفع نازلته من مجلس التحقيق إلى المجلس الأكبر، وبه ينقطع عذر المحكوم عليه.

(1) الغرض : الميل مع الهوى (عامية تونسية).

وجعلنا في بعض بلدان المملكة، وهي القيروان وسوسة وصفاقس والأعراض وجربة وباجة والكاف وبنزرت والجريد، مجالس للجنايات والأحكام العرفية. ومجلس كل بلد يباشر نوازل الوطن المحدد له، تسهيلا لأصحاب النوازل.

ومن أراد نشر نازلته في مجلس الحاضرة له ذلك، ومجلس التحقيق وراء الجميع إن طلبه المحكوم عليه.

ومجالس بلدان الحاضرة لا يحكمون في الجنايات الشديدة المقتضية للقتل والسجن المشدد، ويجب عليهم تقريز الدعوى، وإمعان النظر في طرق ثبوتها من القرائن والأمارات والشهادة، وغير ذلك من الطرق الموصلة للحكم، وإرسالها إلى مجلس الجنايات بالحاضرة.

هذا، ولا ينفذ الحكم في جناية شديدة، ولو من المجلس الأكبر إلا بعد عرضه علينا وإمضائنا له، ولنا التخفيف من العقوبة أو العفو، إذا لم يكن الحق للغير.

وقد جعلنا مجلسا عسكريا للنظر في النوازل العسكرية على مقتضى قانونها، ومجلسا للنظر في نوازل التجارة مركبا من رعيتنا وغيرهم.

ثم إن الإجتماع الإنساني والطباع البشرية تقتضي كثرة المنازعات، لا سيما في الأمور الخفيفة الدائرة، وبكثرتها في مجالس الأحكام تتعطل النوازل المهمة. فجعلنا لها مجلس الضبطية المحافظ على هناء البلاد ودوام عافيتها.

ولهذا المجلس التمكن على الجاني وإيقافه، خشية هروبه، ليحكم عليه في مجلس الجنايات. ولا يحكم مجلس الضبطية في المعاملات الإختيارية مثل الدين والضمان ونحو ذلك، وإنما يحكم في المشاجرات الخفيفة على مقتضى قانونها.

وفي كل عمل من أعمال مملكتنا مجلس ضبطية يركب من العامل وكاهيته وأعيان من أهل البلد والناجعة في العربان.

وكل مجلس من مجالس الحكم لا يتجاوز القدر المحدد له في القانون، وحسبه فهم النازلة وطرق ثبوتها، وتطبيق الحكم عليها من القانون، فإن لم يجد لها ذكرا، أو توقف في فهم عبارة من القانون، فذلك للمجلس الأكبر.

هذا، وإن المنح المعطاة في القانون لرعايا أحبابنا الدول العظام مشروطة بدخولهم تحت أحكامه في الجنايات، وذلك يستدعي زمنا للكلام مع دولهم الفخام، ونحن بصدده الآن.

هذا مضمون أصل القانون، أعددناه لكم لتكونوا على بصيرة به قبل منتصف شوال المبارك.

فآجتمعوا جمع الله شملكم، في مجمع يحضره أهل عملكم على اختلاف الأديان، لقراءته وفهمه ومدارسته، والقانون قادم لكم في أثره.

وآنشروا علمه للخاص والعام، لأنه من حقوق السكان.

ومن أراد أخذ نسخة منه، فله ذلك.

والقانون في نفسه ضروري للعمران، وأساس أمان السكان، وردع أهل العدوان.

وقد حررته وأبرزته، ومن شوائب الشهوة النفسانية خلصته، وإلى حب الوطن أوكلته.

وبحب الأوطان عمرت البلدان. قال الصادق الأمين : « حب الوطن من الإيمان » والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وكتب في 17 رجب سنة 1277، سبع وسبعين ومائتين وألف (الثلاثاء 29 جانفي 1861 م.)

II - نص معاهدة باردو المنعقدة في 12 ماي 1881

تمهيد لنص معاهدة باردو

معاهدة باردو رغم أنها نكبة كبرى فهي تعترف بالدولة التونسية وتعتبر الحماية الفرنسية وقتية.

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس ـ لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل، كالتي حدثت أخيرا على حدود الدولتين وبسواحل المملكة التونسية، وأن يحكما علاقات وداهما القديم وروابط حسن الجوار ـ قد إتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين.

وبناء على ذلك فإن فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بريار نائبا مفوّضا من طرفه، فاتفق جنابه مع سمو الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة، وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس، قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية إتخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان، فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل. ويزول هذا الإحتلال عندما تتفق السلطتان الحربيتان ـ الفرنسية والتونسية ـ وتقرران معا أن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته، أو يعبث بأمن مملكته.

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام، تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة، ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين.

البند السادس : يكلف الممثلون الديبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها، وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لايعقد أي عقد ذي صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدما.

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسهما بحق الإتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حق دائني المملكة.

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد، وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الإتفاق.

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر، فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى ڤابس والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها، وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب في باردو في 12 ماي 1881.

الإمضاء
محمد الصادق باي
الجنرال بريار

III - نص إتفاقية المرسى المنعقدة في 8 يونيو 1883

تمهيد لنص إتفاقية المرسى

إتفاقية المرسى هي التي جذرت السيادة الفرنسية وحولتها إلى التسيير المباشر لشؤون البلاد والعباد.

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية، وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر مايو سنة 1881، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه، توثيقا لعرى المودة بين القطرين العامرين، إتفق الطرفان على عقد إتفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية في ذلك مسيو بيار بولس كامبون وزيره المقيم في تونس (الحامل لنيشان الليجيون دونور صنف أوفيسيه ونيشان العهد ونيشان الإفتخار من الصنف الأكبر إلخ)، فقدم الوزير المشار إليه أوراق إعتماده لعقد الإتفاقية المحددة في البنود التالية :

البند الأول : لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إقام حمايتها، تكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية، التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لايمكن أن يتجاوز 175.500.000 فرنك، ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك. وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لايعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية.

البند الثالث : يخصص لسمو الباي المعظم من مداخيل المملكة أولا : المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا، ثانيا: مخصصات سمو الباي،

وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أي 1200،000 فرنك)، وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

للتأكيد والتكميل، ولا تتغير بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

البند الخامس : تعرض هذه الإتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسليم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن.

وإيذانا بصحة ما تقدم، حررت هذه الإتفاقية وختمها الموقعان بختميهما.

وكتب في المرسى في 8 يونيو سنة 1883.

الإمضاء
علي باي
بولس كامبون

IV - رسالة الزعيم الحبيب بورقيبة

تمهيد : رسالة الحبيب بورقيبة كانت نظرة ثاقبة للمصابات السياسية والعالمية وذلك الموقف حد من عمليات الإنتقام ضد الشعب التونسي من طرف فرنسا والحلفاء غداة هزيمة المحور.

حصن "سان نيكولا" في 2 أوت 1942

من الحبيب بورقيبة إلى الدكتور الحبيب ثامر

... «إن تأييدنا للحلفاء يلزم أن يكون بلا قيد ولاشرط»...

عزيزي ثامر(1)،

رفاقي الأعزة،

مواطني الأعزة،

أغتنم فرصة قد لا تتكرر في المستقبل لأبلغ لكم سرا تعليمات أعتبرها إرادتي الأخيرة، وهي تكاد تكون وصيتي السياسية. وبذلك تقدرون ما أعلق عليها من الأهمية العظمى. حتى أني إستهدفت لإبلاغها إليكم أخطارا جساما (بل عرضت إلى مثل تلك الأخطار أشخاصا عزيزين علي لم أرد إلى هذا اليوم إدخالهم في عمليات من هذا النوع).

كونوا على يقين من أني إذا قبضت علي الأقدار بأن لا أعود إلى الحرية يوما، فإن الشعب التونسي الذي ستبلغه هذه التعليمات سوف لا يتردد أن يؤاخذكم بمسؤولية آداء الأمانة (وبالأخص أنت عزيزي ثامر)، إذا لم تتمكنوا أو إمتنعتم عن تنفيذها حسب نصها وعبارتها لأن الأمر هو حياة الحركة الوطنية نفسها، تلك الحركة التي تحمل في طياتها آمال الوطن.

(1) الدكتور الحبيب ثامر : هو رئيس الديوان السياسي السري للحزب الدستوري الجديد بعد كارثة 9 أفريل 1938 وقد بعث بورقيبة إليه هذا الكتاب وهو في السجن العسكري بمرسيليا في فرنسا، حيث كان معتقلا منذ 1941 ومعلوم أن الدكتور الحبيب ثامر صدر عليه الحكم بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة.

وإليكموها

منذ الهدنة زارني كثير من المواطنين المنتسبين إلى كافة الأوساط من طلبة وتجار ومحامين (كالأستاذ الثلاثي) وعند التحدث إليهم ثبت لدي أن كلهم أو غالبهم يعتقدون إعتقاد الجزم أن الغلبة ستكون للمحور.

وهي حالة نفسانية تتصل بالأحاسيس الباطنة الغامضة التي تنتاب الشعب التونسي الرازح تحت وقع التعسف الغاشم الأعمي الذي إستمر منذ 9 أفريل 1938 ولم يزل يعيش بمثل شدته الأولى بعد إنهزام فرنسا، بمرأى من لجان الهدنة، بدون أن تثير منها ثائرة.

وفي كثير من الأذهان كان قد رسخ الإعتقاد الساذج في أن هزيمة فرنسا عقاب من الله وأن سطوتها قد زالت وانقضت، وأن إستقلالنا وليد إنتصار المحور. وقد كان هذا الإنتصار محل اليقين منهم، تلك عقيدة غريزية واضحة الأسباب.

ولكن أقول إنها خطأ، وإنها خطر خطير يؤول إذا تسرى بيننا وعلى الأخص إذا تسرى بينكم، إلى القضاء لا على الحزب فحسب، بعد ثباته في وجه كل التعسّفات بل على الحركة القومية بأكملها وعلى النخبة العاملة من أمتنا !

والحق الذي لا يخفى على ذي عينين هو أن ألمانيا لن تنتصر، هو أنها لا يمكن أن تنتصر، هو أن الأيام تعمل على هزيمتها، وأنها بموجب الحساب والمنطق الذي لايقبل الجدال سوف يكون نصيبها من الحرب الإندحار.

فبين العملاق الروسي الذي لم يتح لها القضاء عليه والذي هو منذ الآن قد شرع في استئناف الهجوم، وبين العملاق الأمريكي أو الأنكلوسكسوني الماسك بزمام البحار والمالك لإمكانيات صناعية لا حد لها، سترحى ألمانيا كما ترحى المواد المقبوضة بين شدقي الرحى.

فالأمر موكول إلى الوقت لاغير. وإذا كان كذلك فإن المفروض علينا وعليكم وعلى جميع من كان لهم نفوذ على الجماهير توجيه العمل توجيها يجعل الشعب التونسي وعلى الأخص جناحه الجرار، الحزب الدستوري الجديد في غير صف المهزومين أي المتورطين مع الجرمانيين والإيطاليين.

وإن كان إختياري الشخصي وميلي العاطفي، بصفة كوني زعيما لشعب يكافح في سبيل حريته، يدفعاني ضرورة إلى جانب الدول الديمقراطية، فإني أكرر لكم أن ذلك ليس المستند الوحيد المنبني عليه يقيني.

الواقع ظاهر للعيان. أن ألمانيا سائرة في طريق الهزيمة. ولا قدرة لنا في الأمر، وليس لنا أدنى وسيلة لتغيير الحالة على فرض أن تكون لنا فائدة في ذلك، وهو ما لا أراه شخصيا.

وعليه فإن عملكم يلزم أن يجرى على الطريقة الآتية :

« آمر رجال الحركة ـ تحت مسؤوليتي، وعند الإقتضاء تحت إمضائي ـ بالإتصال بفرنسيي البلاد التونسية المتشيعين للجنرال دي غول (ولا شك أنه يوجد عدد منهم كبعض الإشتراكيين مثلا) لتنسيق نشاطنا السري مع نشاطهم إن أمكن. مع ترك قضية إستقلالنا إلى مابعد الحرب.

السعي بواسطتهم الى الإتصال بالأعوان الأنقليزيين والأمريكانيين إن أمكن وهؤلاء بدون شك منبثون بكثرة في البلاد. ومن الممكن سبرهم عن نوايا دولتهم إزاءنا بعد الحرب.

لكن لابد من مزيد الإحتياط في ذلك، مع الإعتناء بعدم قطع الإتصال بالفرنسيين، لأنه من الممكن ـ بل من المتوقع ـ أن نخيب ظنكم في تلك الناحية.

ومهما يكن من أمر فإن تأييدنا للحلفاء يلزم أن يكون بدون قيد ولا شرط.

لأن غايتنا الأساسية هي أن نكون عند إنتهاء الحرب ـ وماهو الآن ببعيد ـ في صف المنتصرين، نظرا لمشاركتنا في أسباب الإنتصار المشترك، مهما كانت ضآلة تلك المشاركة.

وحتى لو قدر علينا أن نذوق في سلوكنا هذا أشد المضاضة، فإننا نكون على كل حال بموقفنا الذي إتخذناه قد إستحقينا تقدير وإحترام فرنسا والحلفاء. ولنا في ذلك لاضمان للبقاء فحسب ولكن عدة عظيمة لاستئناف أعمالنا وسلاح خطير في معاركنا المستقبلة ستتاح لنا به كل الآمال.

ولا تظنوا على الخصوص أني أقول لكم قولي هذا لأني أرجو لنفسي شيئا ما من فرنسا. فإن كل مالدي يحملني على الظن بأن فرنسا، سواء في الحال أو في المستقبل، سوف لن تترك سبيلي، وقد أقامت على ذلك الحجة لدى سمو الباي عندما صرح له الأميرال إستيفا «إن بورقيبة لن تطأ قدماه التراب التونسي» وقد إنتهى بحث القضية منذ زمن وتهيأت للحكم. وسيأتي يوم ـ بعد إنتهاء الحرب على الأقرب ـ تحال فيه النازلة على المحكمة العسكرية، فتحكم علي بأقصى العقاب أي بالإعدام... لا لأني أثرت مؤامرة لقلب الحكومة، ولكن لأن الفرنسيين موقنون بأن حياتي ونشاطي خطر على إستيلاء فرنسا على البلاد التونسية. على أنه من الممكن أن تحول تلك العقوبة إلى إعتقال أبدي بجزيرة قاصية ببحر الظلمات أو في أحد الحصون، ويقدم ذلك التحول في صورة عفو وتهدئة، فيكتفي به الكثير ويفرحون له.

وعلى كل فإني أعتقد أن حياتي السياسية قد إنتهت. ولكن حياتكم السياسية أنتم إن هي إلا في بدايتها. وأنا أريد قبل إخلاء المكان للذين سيأتون بعدي، تهيئة إمكانيات حقيقية للمكافحة وإعداد العدة اللازمة للنصر.

ومما لاشك فيه أنه لن تتاح للشعب التونسي أي إمكانية في هذا المضمار إذا تقاعستم الآن ـ لأي سبب من الأسباب ـ عن تنفيذ الأوامر التي أصدرتها لكم لتطبيق نصها وعبارتها. هذا مما لايلزم أن يغيب على نظرتكم البتة. وإذا كانت حياة الوطن في الميزان فإن شخصي لا وزن له. ولهذا فإني أسائلكم باسم ذلك الوطن الذي لا غرابة أن سأموت قريبا في سبيله ألا تمكنوا أعدا ءنا من الذريعة التي يتمنونها في سويداء قلوبهم لمحق وإرهاق وسيلتنا الوحيدة في الكفاح إرهاقا لا رجوع بعده : هي حزبنا الدستوري الجديد، الذي بذلنا من أجله كم من جهود وذرفنا كم من دموع وأرقنا كم من عرق ودماء !

ولتكونوا على رباطة من الجأش تتغلبون بها على عواطفكم، وبالأخص على نقمة صدوركم. وإياكم ومجاراة الجماهير، فهي لا تنظر بعيدا. وهي في احتياج مستمر إلى القيادة الحازمة في ثنايا الكفاح التحريري الملتوية الرائعة.

وإني أكرر لكم أن المسألة مسألة حياة أو موت للبلاد التونسية ! وإن لم تكونوا بعد كل ما بينته قد إقتنعتم فأطيعوا ! هذا أمر أصدره لكم. فلا تناقشوه والعهدة فيه كلها علي أمام الله وأمام التاريخ.

عقدت أواصر الصداقة والثقة مع أحد أشياع دي غول المعروفين ـ وهو القبطان كرت ـ وكنا نتلاقى بالرواق. فهو قد هرب أخيرا. والأغلب على الظن أنه الآن بلندن وقد كان منه أن أسر إليّ حتى بتهيئة فراره مما يدلكم على ثقته بي ! إني آمل أن لا ينساني. أما الهادي(1) فهو على مايظهر على إتصال، في بلدة تريتز، بعون فرنسي من أعوان الجوسسة الأنڤليزية.

وأنا من معتقلي هذا أسعى بما أستطيع لإعداد العدة للمستقبل. ولكن أنتم المسؤولون عن جلب الشعب إلى جانب الحلفاء.

وأوصيكم بالحيطة من أعوان التحريش المأجورين لحكومة فيشي. على أني أرى أنّه لا بد من المغامرة مهما يكن من أمر. فإنه لو قدر على بعض الدستوريين أن تنزل عليهم ضربات بموجب عملهم السري مع دي غول فإن نفع ذلك في آخر الأمر أكثر من ضره.

فإن المغامرة إذن جديرة بأن يقدم عليها بدون تردد.

ولا تتوهموا أن قولي هذيان سجين مقطوع بينه وبين الخارج، لا يعلم شيئا مما يدور في العالم. فإني أتتبع عن كثب جميع أطوار الحرب ولم يبلغ قط يقيني بانتصار الحلفاء ما بلغه اليوم.

كل الأمر هنالك.

وعملنا كله يلزم أن ينبني على ذلك... وسيأتي يوم تحمدون الله فيه على أني رأيت صوابا وأني درأت عن وطني العزيز أكبر ملمة في تاريخه.

وكونوا في صحة جيدة. أعانكم الله، ومهما يكن من أمر فإننا سنتلاقى، فإن لم يكن في هذه الدنيا ففي الآخرة لا محالة.

من محبك

بورقيبة

حصن «سان نيكولا» ـ 2 أوت 1942

---

(1) هو الهادي شاكر أحد قادة الدستور الجديد وقد قتلته غدرا فيما بعد ـ 13 سبتمبر 1953 ـ عصابة جلادين في خدمة الإستعمار هي اليد الحمراء.

V - ميثاق المؤتمر الوطني (ليلة القدر)

تمهيد لنص ميثاق المؤتمر الوطني

مؤتمر ليلة القدر سنة 1946 كان نقطة تحول في الحياة السياسية بتونس كان فيه إجماع شعبي لكل القوى الحية والأحزاب السياسية للمجتمع المدني ومكوناته وصدر عنه المناداة لأول مرة باستقلال البلاد وإلغاء معاهدة الحماية والمطالبة بعضوية تونس في الأمم المتحدة والجامعة العربية.

بعد تناول المؤتمر الوطني التونسي، المنعقد يوم 23 أغسطس سنة 1946 بعاصمة تونس، وضعية البلاد السياسية بالدرس والتحليل، وافق بالإجماع على الميثاق التالي :

حيث كانت البلاد التونسية قبل سنة 1881 دولة مستقلة، تربطها بالخلافة الإسلامية روابط روحية أكثر منها سياسية.

وحيث كانت السيادة التونسية معترف بها دوليا - وقد أيد هذا خاصة ماأبرمته تونس من مختلف المعاهدات مع الدول.

وحيث عمدت فرنسا - بعد أن دافعت عن إستقلال البلاد لدى الدولة العثمانية نفسها - إلى إرغامها على قبول حمايتها، بمقتضى معاهدة أجبر الملك محمد الصادق على إمضائها بالقوة القاهرة، ولم يصادق عليها الشعب يوما من الأيام.

وحيث أن معاهدة باردو لم تخرج الدولة التونسية من الأسرة الدولية ولم تجردها من سلطتها الداخلية والخارجية.

وحيث أن الحماية قد إستحالت - بعد مضي خمس وستين سنة - إلى نظام إستغلالي إستعماري، جردت به تونس من سيادتها ومن خيراتها تجريدا منظما، في حين أن مفهوم معاهدة باردو وإتفاقية المرسى ومنطوقهما يقضيان بأن تكون الحماية نظاما وقتيا شبيها بوصاية بسيطة.

وحيث أن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة، وحلت محل الدولة المحمية في مباشرة الحكم والتصرف في الشؤون العامة.

وحيث أن السلطة الفرنسية قد إستحوذت على السلطة التشريعية - التي هي حق خاص لجلالة الباي، حتى أصبح جلالته شبيها بموظف شرفي سام مضغوط على حريته الشخصية - وأن وزراء الدولة التونسية صاروا مجرد شخصيات لتزيين المحافل، وأن العمال (المديرين والمحافظين) أصبحوا أعوانا ينفذون أوامر المراقبين المدنيين الفرنسيين، وحيث أنها نزعت سلطات جميع الموظفين التونسيين وأسندتها لموظفين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم في أغلب الأحيان سالمتين من الطعن.

وحيث أن فرنسا التي إلتزمت علانية بحماية شخص الباي وعائلته قد خرقت المعاهدات مرة أخرى، فخلعت عنوة ملك البلاد الشرعي جلالة محمد المنصف، معتدية حتى على القواعد الأصلية للدين الإسلامي.

وحيث أن هذه الإعتداءات قد نشأ عنها نظام إداري مضطرب، لا هو إلحاق ولا حكم ذاتي، وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية وتلاشت فيه المسؤوليات.

وحيث سلكت فرنسا - منذ أول عهد الحماية - سياسة تفقير الأهالي مغتصبة أخصب أراضيهم، ومخصصة لأكثر من ثلثي الميزانية التونسية للموظفين (وجلهم من الفرنسيين) وهي ميزانية لا رقابة للشعب عليها، تتكون مداخيلها من جبايات تفرض على عدد السكان لا الثروات، وقد فرضت على تونس سياسة نقدية وجمركية وتجارية، تضر باقتصادها، ولا تعود بالفائدة عليها في مبادلاتها مع البلاد الأجنبية.

وحيث كانت سياسة التفقير هذه هي نتيجة سياسة تعمير البلاد بواسطة المعمرين والموظفين، وفتح باب التجنيس للأهالي، ومنح الجنسية الفرنسية للمالطيين والإنجليز والروس البيض والإسبان الجمهوريين، وحتى الإيطاليين في العهد الأخير، لإكثار عدد الرعايا الفرنسيين بالنسبة لعدد الأهالي، والقضاء على شخصية البلاد التونسية.

وحيث أدى الإسراف المالي، الذي تقتضيه هذه السياسة، إلى عجز سلطة الحماية عن القيام بواجباتها الإجتماعية نحو السكان العرب، من حيث التغذية والمسكن والإسعاف والتعليم.

وحيث أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد، ولم تؤد رسالتها التمدينية المزعومة، التي تريد أن تبرر بها فرض حمايتها على البلاد.

وحيث أن في تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة في تونس بالبرلمان الفرنسي إعتداء جديدا على السيادة التونسية، ونقضا خطيرا لأساس الوضعية الدولية للحماية.

وحيث أن التونسيين قد حرموا في بلادهم من الحريات الأولية، وهي حريات التفكير والنشر والقول والإجتماع والتنقل، وعاشوا أكثر من عشرين سنة تحت الأحكام العرفية.

وحيث لم تحترم الدولة الحامية تعهداتها في حراسة أمن الدولة وسلمت البلاد لدول المحور، بينما بذل التونسيون دماءهم في كل مناسبة للدفاع عن فرنسا وحلفائها.

وحيث أن معاهدة باردو نصت على أن الحماية في جوهرها نظام وقتي، وأن مصالح الفرنسيين الناتجة عن هذا النظام المؤقت لايمكن بحال أن تكون لها صفة الدوام والإستمرار.

وحيث أنه من جهة أخرى لا يمكن لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة في تقرير مصيره بكامل الحرية.

وحيث أن الإستعمار يعتبر بحق سببا للتنافر بين الدول، ومثارا لمشاكل دولية وقد عبرت الأمم المتحدة عن إستنكارها له بحكم صريح، وجعلت من بين الأهداف التي خاضت من أجلها غمار الحرب «حق الشعوب كلها في اختيار نوع الحكم الذي ترتضيه لنفسها، وإرجاع حقوق السيادة والإستقلال إلى الأمم التي أنتزعت منها قهرا».

وحيث أن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتتأكد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة، وقد كانت فرنسا من بين الدول الإستعمارية التي صادقت على المبدإ القائل :«ليس لأية أمة الحق في أن تحكم الشعوب الواقعة تحت سيطرتها حكما أبديا».

ـ لهذا كله فإن المؤتمر الوطني التونسي يعلن أن نظام الحماية نظام سياسي وإقتصادي لا يتفق مطلقا مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية، وأن هذا النظام نظام إستعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق، بعد تجربة خمس وستين سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع إستقلاله التام، والإنضمام ـ كدولة ذات سيادة ـ إلى جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة، والمشاركة في مؤتمر الصلح.

انتهت لائحة مؤتمر ليلة القدر

VI - رفض الحزب الحر الدستوري التونسي للإصلاحات فوازر (1954)

إن المجلس الملي المتسع للحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد في 2 أفريل 1954 بعد إستعراض الكفاح القومي الذي قام به الحزب في طليعة الشعب التونسي من يوم 18 جانفي 1952 ردا لفعل سياسة التعسف والبأس التي كان ضحيتها عدد من الشهداء سقطوا في ميدان الشرف وفي مقدمتهم الزعيمان فرحات حشاد والهادي شاكر.

وحيث أن ذلك الكفاح الذي أجبر عليه الشعب التونسي يرمي إلى الدفاع عن حياض الكرامة القومية وإلى تحقيق غاية الأمة التي تمخضت عنها لائحة مؤتمر الحزب القومي المنعقد في 18 جانفي 1952.

وحيث أن محنة السنين الماضية أظهرت أن سياسة التعسف والقوة لا تزيد الأمة إلا وحدة وتمسكا بأهدافها، وأن فرض الإصلاحات أو إقرارها بوسائل لا تضمن رضى الشعب عنها ولا تشرك ممثليه الحقيقيين في تهيئتها حتى تكون أهدافها الإستقلالية قد توضحت بكل جلاء لا يزيد الخلاف التونسي الفرنسي إلا تعقيدا.

وحيث أن إصلاحات 4 مارس 1954 التي هيئت دون تشريك ممثلي الشعب وبدون أن تقرر الأسس والمراحل والأهداف التي ينبغي أن تحقق وحدة السيادة التونسية بالبلاد قد نالت من تلك السيادة وأشركت فيها الفرنسيين المقيمين بتونس عملا بمكتوب 15 ديسمبر 1951 الذي نشأت عنه الأزمة الأخيرة.

وحيث أن إقرار إصلاحات 4 مارس والطريقة التي أعدت بها لا يمكن بحال أن تنقض المواقف العديدة المنسجمة التي وقفتها بحق الأمة التونسية بكامل الإجماع في بحر السنتين الماضيتين في سبيل إقرار وحدة السيادة في الواقع وتمكين الشعب التونسي من حقه في التصرف في شؤونه بنفسه.

وحيث أن جميع المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والزراعية والثقافية لا يمكن حلها حلا عادلا إلا بحل المشكلة السياسية بما يضمن جهازا حكيما محررا من الإزدواج ومن جميع التعاقيب الأجنبية على أعماله ومسؤولا عنها أمام هيئة نيابية تونسية صرفة.

لجميع هاته الأسباب :

يعلن المجلس الملي تمسك الحزب بالمبادئ التي قررها مؤتمره القومي المنعقد في 18 جانفي 1952 وتأييده لجميع المواقف التي وقفها الديوان السياسي في ذلك التاريخ بداخل البلاد أو خارجها.

وهو يعلن معارضة الحزب الصريحة لإصلاحات 4 مارس 1954 وللوزارة التي تحملت مسؤولياتها ولهذا السلوك الذي قد نال نيلا بليغا من إمكانية حل المشكلة التونسية حلا حقيقيا.

والمجلس الملي يؤكد من جديد أن لا سبيل لفصل المشكل التونسي إلا على قاعدة إسترجاع السيادة حقيقيا وحرية تصرف الشعب التونسي في شؤونه حسب المبادئ الديمقراطية الصحيحة.

ويجدد الديوان السياسي ثقته الكاملة في اتخاذ التدابير التي يراها صالحة لتحقيق غاية الحزب وأهدافه.

اللائحة السياسية

المجلس الملي

(2 أفريل 1954)

الصباح 3 أفريل 1954

VII - الإتفاقية العامة بين تونس وفرنسا
(الإستقلال الداخلي : 3 جوان 1955)

تمهيد لوثيقتي الإستقلال الداخلي والإستقلال التام

تعليق

«إتفاقية الإستقلال الداخلي ثم الإستقلال التام لم يفصل بينهما إلا عشرة أشهر تحققت الحكمة السياسية التي عرفت كيف تستغل الظروف الداخلية والخارجية لاستعادة السيادة التونسية المفقودة كاملة غير منقوصة والتخلص النهائي من الإستعمار التوطيني»

الفصل الأول - إن الإتفاقيات الحالية تكون كلا واحدا وهي تقر بين تونس وفرنسا تعاونا هما عازمتان على توثيقه وتنميته في جميع الميادين.

ولهذا الغرض تشترك الحكومتان في العمل ضمن هيئات التعاون المشتركة المنصوص عليها في الإتفاقيات الحالية وضمن الهيئات الأخرى التي قد يقع تأسيسها إن ظهرت فائدة ذلك أثناء المشاورات بينهما.

الفصل الثاني - يبقى العمل جاريا بالمعاهدة المبرمة في 12 ماي 1881 في القصر السعيد وبالإتفاقيات المبرمة منذ ذلك التاريخ بين الجمهورية الفرنسية وجلالة باي تونس. أما المادة الأولى من إتفاقية المرسى فقد نسخت.

الفصل الثالث - تعترف الحكومتان بأولوية الإتفاقيات والمعاهدات الدولية على القانون الداخلي.

الفصل الرابع - منذ التاريخ الذي تتم فيه المصادقة على هذه الإتفاقيات تعترف فرنسا وتعلن الإستقلال الداخلي لتونس الذي لا يكون له من الحدود والتحديد إلا ما تنص عليه هذه الإتفاقيات والإتفاقيات الجاري بها العمل الآن باعتبار أن من

المتفق عليه هو أن شؤون الدفاع والسياسة الخارجية تبقى على حالتها الراهنة ويبقى العمل بها جاريا كما كان ذلك إلى يومنا هذا.

الفصل الخامس - تعترف تونس لجميع الذين يعيشون فوق أرضها بالتمتع بحقوقهم وضمانات أشخاصهم. وهي الحقوق المنصوص عليها في وثيقة حقوق الإنسان.

وتبعا لذلك فهي تلتزم من ناحية بأن تتخذ جميع التدابير الفعلية والقانونية التي تضمن بها للأجانب في نطاق التشريع الداخلي حرية نشاطهم الثقافي والديني والإقتصادي والشخصي أو الإجتماعي. وتلتزم من ناحية أخرى - طبقا لتقاليدها - بالمساواة التامة بين مواطنيها مهما كانت جنسيتهم أو إعتقادهم الديني وخاصة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والحريات الشخصية والعامة والإقتصادية والدينية والمهنية أو الإجتماعية أو الحقوق الجماعية المعترف بها بصورة عامة عند الدول العصرية.

وفيما يتعلق بالرعايا الفرنسيين فإن الإتفاقية المؤرخة بهذا اليوم عن وضعية الأشخاص تدقق الحقوق التي تضمنها لهم البلاد التونسية.

الفصل السادس - طبقا لهذه الإتفاقيات فإن كلا من فرنسا وتونس تعترفان لمواطني الدولة الأجانب فيهما.

ففي روح المقدمة تتفق الدولتان على دراسة المبدإ أو الشكليات التي تنمي لمواطني كل من الدولتين في الدولة الأخرى وسائل الإستقرار وممارسة الحقوق المدنية.

الفصل السابع - اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية للبلاد التونسية واللغة الفرنسية لا تعتبر أجنبية في تونس والإتفاقيات الحالية تتكفل بتحديد نظامهما.

الفصل الثامن - تلتزم الحكومة الفرنسية بأن تستشير جلالة الباي في مفاوضاتها الدولية التي تخص تونس وحدها والمصالح التونسية وبأن تحيطه علما بجميع المفاوضات الأخرى الدولية التي تهم البلاد التونسية.

والمعاهدات التي يجب أن تطبقها البلاد التونسية لهذا الغرض تسلم إلى جلالة الباي من طرف الحكومة الفرنسية.

وطبقا للفصل السادس من هذه الإتفاقيات فإن الدولة التونسية تتخذ ـ في نطاق إستقلالها الداخلي ـ التدابير الضرورية التي تصير المعاهدات الخاصة بتونس قابلة للتطبيق كما تضمن تنفيذها.

الفصل التاسع ـ تقدم الحكومة الفرنسية ترشيح البلاد التونسية للعضوية في المنظمات الدولية التي ليست فيها عضوا وذلك عندما تتفق الدولتان معا على ذلك.

والوفد التونسي الذي يشارك في المنظمات العالمية ينسجم مع الوفد الفرنسي لتحقيق موقف مشترك يتماشى مع مصالح البلدين.

الفصل العاشر ـ تعترف الدولتان بالتضامن الكامل في ميادين الدفاع والأمن للمحافظة على مصالحهما الخاصة. وفي هذا الميدان فإنهما لا تستطيعان ـ إلا باتفاقهما معا ـ أن تغيرا أحكامهما الشرعية والتنظيمية الجاري بها العمل الآن وكذلك التراتيب التي تطبق بها الإدارة التونسية تدابير الدفاع والأمن.

وخاصة فيما يتعلق بمادة الإحصاء والتعبئة والتلاحم فإن التشريع التونسي الجاري به العمل لا يمكن أن يتغير إلا باتفاق مشترك بين الطرفين.

الحكومة التونسية تلتزم ـ بطلب من فرنسا ـ بأن تحقق في البلاد التونسية تطبيق ما يقتضيه التنظيم العام للدفاع والأمن اللذين تقوم بهما فرنسا في نطاق مسؤولياتها الخاصة ومسؤولياتها في الدفاع عن العالم الحر. ولهذه الغاية ستتألف لجنة عليا يترأسها الوزير الأول تحضرها السلطات العليا الفرنسية والتونسية التي يهمها الأمر وخاصة ضابط عام من القوات المسلحة يمثل مهمة وزير الدفاع لجلالة الباي.

والمصاريف التي تقتضيها الجندية من الأعمال الممتزجة تكون على كاهل الحكومة الفرنسية.

الفصل الحادي عشر ـ المندوب السامي المبعوث من رئيس الجمهورية لدى جلالة الباي يتمتع بجميع السلطات المعترف بها لحكومة الجمهورية في الإتفاقيات والمعاهدات الجاري بها العمل وهو الواسطة في العلاقات بين الحكومة الفرنسية

والسلطات التونسية في جميع المسائل المشتركة بين البلدين. والمندوب السامي مكلف بحماية وتمثيل الحقوق والمصالح التابعة للفرنسيين في البلاد التونسية. ويحضر معه في العمل وزير مفوض يخلفه في حالة تغيبه أو حدوث ما يعوقه.

الفصل الثاني عشر ـ تعين الحكومة الفرنسية ـ بعد إعلام الحكومة التونسية ـ وفدا للمندوب السامي في كل دائرة من الدوائر الحالية للمراقبات المدنية.

ثم تنظم بعد ذلك هذه الوفود في قوائم أوسع لكي تقوم بتوزيع عددهم حسب تطور مهامهم وهؤلاء الموظفون يمارسون الوظائف المعترف لهم بها في هذه الإتفاقيات والتي يفوضها لهم المندوب السامي.

الفصل الثالث عشر ـ المندوب السامي والموظفون السامون التابعون له وكذلك مندوبوه في الداخلية الذين تقدم أسماؤهم إلى الحكومة التونسية يتمتعون كلهم بحصانة عامة.

وهذه الحصانة تمتد إلى محال ومكاتب المندوب السامي ووفوده وكذلك إلى مراسلاتهم.

والأعضاء الذين يحملون الجنسية الفرنسية من مستخدمي الإدارة الفرنسية وأعضاء القوات المسلحة الموضوعين تحت السلطة الفرنسية يتمتعون بإعفاء جزئي من الضرائب التي يقع تفصيلها في نطاق التدابير المنصوص عليها في الفصل 32 من الإتفاقية الإقتصادية والمالية.

الأحكام الخاصة بالنهوض بهذه الإتفاقيات وبتسوية الخلافات.

الفصل الرابع عشر ـ ولتحقيق نهوض متناسق بهذه الإتفاقيات اتخذت الأحكام التالية باتفاق مشترك :

أ) بمناسبة كل تحويل للمسؤوليات أو للسلط أو لمشمولات الأنظار ينتج عن العمل بهذه الإتفاقيات تتبادل الحكومتان عن طريق المندوب السامي لفرنسا المعلومات في خصوص المشاريع التشريعية أو النظامية أو غيرها من تدابير التطبيق التي تهم تحقيق التحويل المذكور.

ب) سيبحث المندوب السامي لفرنسا باسم الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية باسم جلالة الباي معا عن حل للمسائل التي ستطرح في هذا الخصوص ويستطيعان كلما برزت أهمية القضية أن يكلفا باتفاق مشترك الموظفين أو غيرهم من الخبراء بإعداد التدابير اللازمة.

الفصل الخامس عشر ـ بما لهما من رغبة في التسوية تسوية بالتراضي للنزاعات التي قد تنجم بينهما، تعترف الحكومتان بفائدة التشاور فيما بينهما كلما طرأت صعوبة بمناسبة تطبيق هذه الإتفاقيات.

الفصل السادس عشر ـ يؤسس مجلس تحكيمي فرنسي تونسي :

1 ـ تتم تسمية أعضاء المجلس التحكيمي لمدة ست سنوات.

أ) يسمى ثلاثة أعضاء رسميين وعضوان بالنيابة من جنسية تونسية من طرف الحكومة الفرنسية بالنسبة للفرنسيين ومن طرف الحكومة التونسية بالنسبة للتونسيين. ويتم هذا الإختيار من جانب كل حكومة من الحكومتين حسب قائمة لشخصيات توضع من طرفها وتكون قد تحصلت على موافقة الحكومة الأخرى.

وفي صورة ما إذا حصل عائق لعضو قار ينبغي أن يكون النائب الذي يقوم مقامه من جنسيته.

ب) يسمى عضو يقع إختياره بدون إعتبار لجنسيته باتفاق مشترك من طرف حكومتين.

2 ـ ينتخب الأعضاء القارّون للمجلس التحكيمي المذكور بالفقرة (1)أعلاه ومن بينهم الرئيس وكاهية الرئيس اللذين يتحتم عليهما أن يكونا من جنسيتين مختلفتين. وسيضطلع هذان العضوان المنتخبان بالرئاسة وكاهية الرئاسة كل عامين بالتناوب مدة الست سنوات التي يستغرقها وظيفهم ويتواصل نظام التداول بين الرئيس وكاهية الرئيس بقطع النظر عن توالي فترات الست سنوات التي يسمى أعضاء المجلس التحكيمي لمدتها.

هذا وللتكوين الأول للمجلس التحكيمي يتم إختيار الرئيس وكاهية الرئيس باتفاق مشترك من طرف الحكومتين بمجرد التوقيع على هذه الإتفاقيات ويتناوبان في وظيفتيهما بالنسبة لفترة الست سنوات الأولى كما وقع ذكره في المقطع أعلاه.

وفي صورة تسليم أو وفاة الرئيس وكاهية الرئيس أو عضو آخر من المجلس قبل إنتهاء المدة يخلفه في كنف نفس الشروط التي انتخب فيها السلف ويتمم التفويض حتى نهاية الأجل وينبغي أن يكون النائب من جنسية سلفه إلا في خصوص العضو الذي ذكر في الفقرة أ ـ أعلاه.

3) يدعى العضو المذكور في الفقرة أ ـ أعلاه للمشاركة في مداولات المجلس التحكيمي عندما تتناصف الأصوات في هذا المجلس على إثر مداولة أولية.

وفي هذه الصورة فإن أجل الأربعة أشهر المذكور في المقطع الثالث من الفصل 18 والمخصص للبت في مجلس التحكيم، يمدد إن إقتضت الحاجة بالزمن الضروري لكي تفصل مدة ثلاثين يوما على الأقل اليوم الذي يشارك فيه العضو المذكور في الفقرة أ ـ ب في مداولات المجلس للمرة الأولى من اليوم الذي يصدر فيه المجلس حكمه.

ويطبق نفس التدبير ولأجل شهرين الخاص بتأجيل إستئناف الدعوى، في صورة ما إذا تساوت أصوات المجلس على إثر مداولة أولية حول التمديد الطارئ لأجل الشهرين ودعي العضو المذكور في الفقرة أ ـ ب للمشاركة في مداولة المجلس في هذه النقطة.

الفصل السابع عشر ـ يمكن أن يرفع للمجلس التحكيمي بطلب من إحدى الحكومتين كل نزاع حول تأويل وتطبيق هذه الإتفاقيات وكذلك جميع الإتفاقات التي تقرر الحكومتان منح المجلس حق النظر فيها.

وتستطيع كل حكومة من الحكومتين أن ترفع دعوى لدى المجلس ضد كل خرق لهذه الإتفاقيات يحصل من تدبير تشريعي أو قرار إداري أو قانوني أو من سلوك فعلي أو إمساك.ينبغي أن يتم رفع الدعوى في ظرف الثلاثين يوما الكاملة التي تلي نشر التدابير المدعى عليها أو إعلانها.

وفي صورة صدور سلوك فعلي أو إمساك تكون بداية الأجل من تاريخ الدعوة الموجهة من طرف إحدى الحكومتين للأخرى لجعل حد لهذا السلوك أو الإمساك أو لتعويض ما قد يترتب عنها من نتائج.

وعلى كل فإن أجل الثلاثين يوما الكاملة المذكورة أعلاه يصبح أجل عشرين يوما إذا كانت المسألة تخص تدبيرا تشريعيا أو قرارا إداريا ذا صبغة عامة.

الفصل الثامن عشر ـ يحيط رئيس المجلس التحكيمي المرفوع له طلب من طرف إحدى الحكومتين الحكومة الأخرى علما في الحين بهذا الطلب.

يترتب عن الإخبار بهذا الطلب توقيف التطبيق للتدبير المتنازع فيه من القرار الذي رفعت في شأنه هذه الدعوى وذلك في كل مرة يستأنف فيها طلب مستعجل لهذا الغرض. وينتهي هذا التوقيف بعد مضي شهرين على تاريخ الإخبار بالطلب إن لم يقرر المجلس شيئا خلاف ذلك. ويبت المجلس مبدئيا في مدة أربعة أشهر من التاريخ الذي رفعت إليه فيه الدعوى. وهذا الأجل يصبح نافذ المفعول عندما يشفع بتدبير تشريعي أو بقرار إداري ذي صبغة عامة ويستطيع المجلس في جميع الحالات أن يستدعي بطلب من أحد الطرفين الطرف الآخر لاتخاذ التدابير التي يراها المجلس صالحة.

الفصل التاسع عشر ـ وللمجلس التحكيمي قبل البت في صميم النزاع تكليف شخص أو عدة أشخاص ينتخبون من بين أعضائه أو لا ينتخبون بمهمة التحقيق عن حقيقة وصبغة الأمور المذكورة من قبل أحد الطرفين.

وتلتزم كل حكومة بأن توفر للمحققين جميع التسهيلات للقيام بمهمتهم.

الفصل العشرون ـ عندما يلاحظ المجلس التحكيمي أنه وقع خرق لهذه الإتفاقيات يتخذ قرارا يفرض على الحكومتين اللتين تلتزمان بصورة علنية بإحترامه.

ويستطيع إقتراح التدابير التي يجب إتخاذها لإرجاع الحق وإعطاء غرامات إن إقتضت الحال.

الفصل الواحد والعشرون ـ إن حضور أربعة أعضاء من المجلس على الأقل فرنسيين أمر ضروري لشرعية المداولات. المداولات تكون سرية وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات.

الفصل الثاني والعشرون ـ يوقع الرئيس على قرار المجلس التحكيمي المشتمل على جميع الحيثيات ويقرأ نصه في جلسة عامة. وهذا قرار وجوبي وحاسم.

الفصل الثالث والعشرون ـ يعين مقر المجلس التحكيمي بباريس ويستطيع المجلس أن يقرر عقد جلساته في تونس إن رأى ذلك.

يضع المجلس التحكيمي قوانينه وإجراءاته وتكون لغة العمل التي يستعملها المجلس هي اللغة الفرنسية وتنشر قراراته باللغتين العربية والفرنسية.

الأحكام النهائية

الفصل الرابع والعشرون ـ تجري إستشارات مبدئيا مرة كل عام بين الحكومتين لدرس المسائل ذات المصلحة المشتركة.

الفصل الخامس والعشرون ـ إن هذه الإتفاقيات تقع المصادقة عليها من طرف رئيس الجمهورية وجلالة باي تونس وتدخل حيز التنفيذ في الساعة التي يقع فيها تبادل وثائق المصادقة التي تقع في باريس.

واعتمادا على هذا وقع المفوضون هذه الإتفاقية العامة وختموها بخواتمهم وكتب في باريس يوم 3 جوان 1955 في نسختين أصليتين.

الصباح 12 جوان 1955

" En conséquence:

"La France reconnaît solonnellement l'indépendance de la Tunisie.

A) Que le traité conclu entre la France et la Tunisie , le 12 mai 1881 ne peut plus régir les rapports franco - tunisiens.

B) Que celles des dispositions des conventions du 3 juin 1955 qui seraient en contradiction avec le nouveau statut de la Tunisie , Etat indépendant et souverain, seront modifiées ou abrogées.

" Il en découle également:

C) L'exercice par la Tunisie de ses résponsabilités en matière d'affaires extérieures , de sécurité et de défense , ainsi que la constitution d'une armée nationale tunisienne.

"Dans le respect de leurs souverainetés , la France et la Tunisie conviennent de définir ou compléter les modalités d'une interdépendance librement réalisée entre les deux pays en organisant leur coopération dans les domaines où leurs intérêts sont communs , notamment en matière de défense et de relations extérieures.

"Les accords entre la France et la Tunisie établiront les modalités du concours que la France apportera à la Tunisie dans l'édification de l'armée nationale tunisienne.

Les négociations reprendront le 16 avril 1956 en vue de conclure, dans des délais aussi brefs que possible et conformément aux principes posés dans le présent protocole , les actes nécessaires à leur mise en oeuvre.

"Fait à Paris en double original , le 20 mars 1956.

Pour la France : (signé) Christian Pineau.

Pour la Tunisie : (signé) Tahar Ben Ammar.

VIII - Protocole d'accord franco-tunisien du 20 mars 1956

Le Petit matin - 21 mars 1956

Voici le texte du protocole d' accord franco - tunisien qui a été signé le 20 mars 1956 au ministère des affaires étrangères:

Le 3 juin 1955 , à la suite de libres négociations qui étaient intervenues entre leurs délégations, le gouvernement français et le gouvenement tunisien convenaient de reconnaître à la tunisie le plein exercice de la souveraineté interne.

Ils manifestaient ainsi leur volonté de permettre au peuple tunisien d'atteindre son plein épanouissement et d'assumer par étapes le contrôle de son destin.

Les deux gouvernements reconnaissent que le développement harmonieux et pacifique des rapports franco - tunisiens répond aux impératifs du monde moderne.

Ils constatent avec satisfaction que cette évolution permet l'accession à la complète souveraineté sans souffrances pour le peuple et sans heurts pour l'Etat.

Ils affirment leur conviction qu'en fondant leurs rapports sur le respect mutuel et entier de leurs souverainetés dans l'indépendance et l'égalité des deux Etats,

La France et la Tunisie renforcent la solidarité qui les unit pour le plus grand bien des deux pays.

" A la suite de la déclaration d'investiture du président du Conseil Français et de la réponse de son altesse le Bey , réaffirmant leur commune volonté de promouvoir leurs relations dans le même esprit de paix et d'amitié, les deux gouvernments ont ouvert des négociations à Paris, le 27 février.

النص الكامل للبروتوكول التونسي الفرنسي

إعلان الاستقلال وعدم صلاحية معاهدة 1881 وحق تونس في تكوين جيش وطني

في 3 جوان 1955 على إثر مفاوضات حرّة حصلت بين وفديهما اتفقت الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية على الاعتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيادة الداخلية فابديتا على هذا النحو عزمهما على تمكين الشعب التونسي من بلوغ ازدهاره الكامل وتولي الإشراف على مصيره على مراحل.

وتعترف الحكومتان بأن التطور المنسجم والسلمي للعلاقات التونسية الفرنسية يتمشى مع مقتضيات العالم العصري ويلاحظان بابتهاج أن ذلك التطور يتيح البلوغ للسيادة الكاملة بدون آلام بالنسبة للشعب وبدون صدمات بالنسبة للدولة.

تؤكدان اقتناعهما بأنه بإقامة علاقاتهما على أساس الاحترام المتبادل والكامل لسيادتيهما في نطاق استقلال الدولتين وتساويهما تدعم فرنسا وتونس التضامن الذي يربط بينهما لأجل خير البلدين.

وعلى إثر خطاب التولية الذي ألقاه رئيس الحكومة الفرنسية وجواب جلالة الملك المؤكدين لعزمهما المشترك على التقدم بعلاقاتهما في كنف نفس روح السلم والصداقة افتتحت الحكومتان مفاوضات بباريس يوم 27 فيفري.

وبناء عليه :

تعترف فرنسا علانية باستقلال تونس.

وينجم عن ذلك :

أ) أن المعاهدة المبرمة بين فرنسا وتونس يوم 12 ماي 1881 لا يمكن أن تبقى تتحكم في العلاقات الفرنسية التونسية.

ب) ان أحكام اتفاقيات 3 جوان 1955 التي قد تكون متعارضة مع وضع تونس الجديد وهي دولة مستقلة ذات سيادة سيقع تعديلها أو الغاؤها.

وينجم عن ذلك أيضا

ج) مباشرة تونس لمسؤولياتها في مادة الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وكذلك تكوين جيش وطني تونسي.

وفي نطاق احترام سيادتيهما تتفق فرنسا وتونس على تحديد أو إكمال صيغ تكافل بحرية بين البلدين لتنظيم تعاونهما في الميادين التي تكون مصالحهما فيها مشتركة خاصة في مادة الدفاع والعلاقات الخارجية.

وستضع الاتفاقات بين فرنسا وتونس صيغ المساعدة التي ستقدمها فرنسا لتونس في انشاء الجيش الوطني التونسي.

وستستأنف المفاوضات يوم 16 أفريل 1956 قصد الوصول في أقصر الآجال الممكنة وطبقا للمبادئ المقررة في هذا البروتوكول لإبرام الوثائق الضرورية لوضعها موضع التنفيذ.

حرر بباريس في نسختين أصليتين يوم 20 مارس 1956

عن فرنسا : (امضى) كريستيان بينو

عن تونس : (امضى) الطاهر بن عمار

الصباح 21 مارس 1956

IX - شهداء الوطن في معركة التحرير

بسم الله الرحمان الرحيم
«ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا
بل أحياء عند ربهم يرزقون»
صدق الله العظيم

إقتصرت على ذكر أسماء عدد من الشهداء خلال بعض المعارك لأن المجال لا يتّسع لأكثر من ذلك ولأن قائمة الشهداءتواصلت حتى جلاء آخر جندي عن أراضيها في معارك الجلاء عن قاعدة بنزرت سنة 1961 بمشاركة كل ولايات الجمهورية (1).

(إنّ الإستشهاد في سبيل الله والوطن يمثل أعلى مراتب التضحية عند الله والناس الأخيار).

(1) انظر السجل القومي لشهداء الوطن الذي أعده الحزب الدستوري سنة 1978، نشر دار العمل.

شهداء تطاوين

سجن مرسيليا بفرنسا سنة 1914

الإسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها
خليفة بن سعيد	ولد سنة 1864 بتطاوين
منصور بن محمد الزرقاني	ولد سنة 1854 بتطاوين
محمد بن خليفة الزرقاني	ولد سنة 1884 بتطاوين
علي بن مبروك الزرقاني	ولد سنة 1884 بتطاوين
عمر بن حمد الزرقاني	ولد سنة 1862 بتطاوين
محمد بن مبروك الزرقاني	ولد سنة 1853 بتطاوين
أحمد بن علي الزرقاني	ولد سنة 1867 بتطاوين
خليفة الشلفوح الزرقاني	ولد سنة 1849 بتطاوين
محمد بن مبروك الزرقاني	ولد سنة 1879 بتطاوين
عمر بن الوحيشي بن عطية	ولد سنة 1874 بتطاوين
علي بن عمر وردة الزرقاني	ولد سنة 1864 بتطاوين
علي بن خليفة الزرقاني	ولد سنة 1853 بتطاوين
الأزرق بن عطية الزرقاني	ولد سنة 1855 بتطاوين
عطية بن الأزرق الزرقاني	ولد سنة 1854 بتطاوين
عبد الله بن شتى الزرقاني	ولد سنة 1850 بتطاوين
محمد النويلي الزرقاني	ولد سنة 1874 بتطاوين
علي بن عبد الله الزرقاني	ولد سنة 1873 بتطاوين
خليفة بن شتى الزرقاني	ولد سنة 1890 بتطاوين
علي النويلي الزرقاني	ولد سنة 1854 بتطاوين
الوحيشي بن علي الزرقاني	ولد سنة 1894 بتطاوين
محمد بن شتى الزرقاني	ولد سنة 1892 بتطاوين
خليفة بن مبروك الزرقاني	ولد سنة 1860 بتطاوين
الشيباني بن المدلل الزرقاني	ولد سنة 1870 بتطاوين
علي بن عبد الحميد الزرقاني	ولد سنة 1864 بتطاوين
عمر بن سالم بن شتى الزرقاني	ولد سنة 1874 بتطاوين
عطية بن محمد معيز الزرقاني	ولد سنة 1867 بتطاوين

شهداء إنتفاضات الجنوب التونسي 1915 ـ 1917
واقعة رمثة 1915 بتطاوين

علي بن محمد طرومي	عون بن علي الدوداني	نصر بن مسعود الفقلاني
علي بن العارف	سعيد بن محمد البحري	محمد بن محمد بن لسود
سعيد الكار	رحومة بن مبروك كعيب	سالم بن أحمد بن منصور
بلقاسم بن عمر الدوادي	سعد بن سالم بوعجيلي	عبد الله بن سعد لسود
محمد بن نصر المجبري	خليفة بوذيب المخلبي	محمد القصير بوعجيلة
سالم بن منصور صبرة	علي بن منصور طروم	عبد السيد تاق
ضو بن الحاج سالم	خليفة بن ضو الزواري	بلقاسم بن علي بن سلطان
محمد بن بحري	العرفاوي بن محمد الأخضر	خليفة بن علي بن جدو
بلقاسم بن محمد جبرة	علي بن بلقاسم شلغوم	بلقاسم الزلوزي
بركة الله وداني	محمد بن علي طروم	محمد بن عبد الله صنان
بلقاسم بن محمد جدير	سعد بن سالم كسيب	محمد بن بلقاسم حبرة
عمر بن محمد لسود	علي بن علي شلغوم	محمد بن سعد الحجيري
عبد الله بن نصر بن يحيى	ضو بن خليفة بن مبروك	علي بن خليفة الفقلاني
عبد الله صويد	محمد بن عمر الصادق	محمد بن عويني
خليفة هبيلة	محمد بن خليفة اللقحي	الكامل بن علي بلحاج
الهادي بن علي كعيب	الردبودي بن علي بن أحمد	عبد الحميد بن ضو
قريبة بن عبد الله كعيب	عمر بن محمد ويبة	محمد العارف
علي بن سالم طروم	خليفة بن عبد الله صويد	بلقاسم بن منصور جبرة

معركة أم الصويغ قرب رمادة
من 2 إلى 9 أكتوبر 1915

الإسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها
منصور الكرشاوي	ولد بالزهراء
الحاج سعيد بن عبد اللطيف	ولد سنة 1860 بأولاد دباب
إبن عزوز بن الحاج سوف الجبن	ولد سنة 1860 بأولاد دباب
المنصف بن عبد اللطيف	ولد سنة 1860 بأولاد دباب
الشيخ علي الدبابي	ولد سنة 1850 بأولاد دباب
علي بن عمر طليحة	ولد سنة 1860 بأولاد دباب
علي بن محمد الكرشاوي	ولد سنة ..18 بالزهراء
الصغير بن الحاج سوف الجين	ولد سنة ..18 بأولاد دباب
سالم عبد اللطيف	ولد سنة 1880 بأولاد دباب
علي بن مسعود الكرشاوي	ولد سنة ..18 بالزهراء
محمد الدغاري	ولد سنة ..18 بالمزظورية
الحبيب بن عبد الله بوشناق	ولد سنة 1880 بأولاد دباب
علي بن عمر الطليحي	ولد سنة ..18 بأولاد دباب
محمد بن محمد السدراوي	ولد سنة ..18 بالمزظورية
سالم بن الشيخ علي	ولد سنة 1881 بأولاد دباب
علي السنوسي	ولد سنة 1885 بأولاد دباب
سعيد بن جديان الكرشاوي	ولد سنة 1885 بالمزظورية
سعيد الكرشاوي	ولد سنة 1900 بالزهراء

واقعة رمادة سنة 1916

الإسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها
خليفة قريعيش الطريفي	———
ضو بن ضيف الله الشهيدي	ولد بالقلعة سنة 1870
سعد بن محمد الطرائفي	———
الهادي بن ضو المخلبي	———
سالم بودرنة	———
محمد بن محمد كريدغ	———
عون شلغوم الشهيدي	ولد بالقلعة سنة 1870
المبروك بن علي المخلبي	ولد بالقلعة سنة 1870
منصور بوذنب المخلبي	———
عمر ضو معيز	ولد برمادة سنة 1880
محمد بن خليفة الطريفي	ولد برمادة سنة 1870
سعيد بن علي المخلبي	
محمد عويني الطرومي	ولد بالقلعة سنة 1880
بدر بن مبروك المخلبي	———

شهداء معركة مرطبة ومغربي سنة 1916

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
إمبارك بن أحمد بن المبروك	ولد بالذهيبة	استشهد بالذهيبة بعد أن أطلق عليه المستعمر النار أمام منزله
نصر بن عبد الهادي بن نصر	ولد بالذهيبة	إستشهد بسجن الذهيبة سنة 1916 من جراء التعذيب
محمد بن علي عازق	ولد بالدبورات سنة 1889	إستشهد بأم الصويخ أثناء معركة مع جيوش المستعمر
ضو علي بن منصور	ولد بالذهيبة	إستشهد بسجن الذهيبة من جراء التعذيب
الحاج عامر بن أحمد	ولد بالذهيبة	———
صالح بن أحمد بن بلقاسم	ولد بقفصة	إستشهد برجل عسكر سنة 1916
أحمد بن غيث بن معتوق	ولد بالذهيبة	استشهد بسجن الذهيبة من جراء التعذيب
محمود بن علي بن محمود	ولد بالذهيبة	———
يحيى بن ثامر بن يحيى	ولد بقفصة	إستشهد برجل عسكر سنة 1916
غريب بن محمد بن مبارك	ولد بالذهيبة	استشهد بسجن الذهيبة من جراء التعذيب
حامد الحداد	ولد بالذهيبة	———
الفقيه علي بن سوف الجين	ولد سنة 1864 بتطاوين	———
ثامر بن بلقاسم بن ثامر	ولد بالذهيبة	استشهد بالتراب الليبي أثناء معركة ضد الاستعمار الايطالي
عمر بن عمارة شريح	ولد سنة 1890 بن قردان	استشهد سنة 1916 على الحدود التونسية الليبية
سالم بن علي بوزرارة	ولد بالذهيبة	استشهد بالسجن في مدنين نتيجة التعذيب
عبد الله بن محمد طليحة	ولد بأولاد دباب (تطاوين)	إستشهد خلال معركة ماطوس سنة 1916
الفقيه علي	ولد سنة 1860 بأولاد دباب	توفي بطرابلس منفيا سنة 1916
عمر بن صالح طليحة	ولد سنة 1855 بأولاد دباب	إستشهد بطرابلس سنة 1916
فرح بن عمر الأشهيب	ولد سنة 1883 بالوراسنية	استشهد بجهة الوعرة على الحدود التونسية الليبية
عون بن محمد مشيري	ولد سنة 1886 بتطاوين	استشهد بجهة الوعرة على الحدود التونسية الليبية
محمد بن علي العوني	ولد سنة 1890 بأولاد دباب	إستشهد سنة 1916 أثناء معركة مغرى
حسن بن عون شريح	ولد سنة 1880 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعلاب
عمر بن علي بوشيبة	ولد سنة 1866 بأولاد دباب	إستشهد سنة 1916 أثناء معركة مغرى
عمر بن محمد بوقديمة	ولد سنة 1870 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعلاب
منصور بن مقش شريح	ولد سنة 1877 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعلاب
علي بن محمد بن علي سالم	ولد 1872 بأولاد دباب	إستشهد سنة 1916 أثناء معركة المرطبة
البغناش بن زمزم	ولدسنة 1876 بالوراسنية	إستشهد سنة 1916 بالأعلاب
البغناش الكرشاوي	ولد سنة 1835 بالزهرة تطاوين	استشهد بالعجيلات بليبيا في معركة الدورانية
العرف بن محمد شحيط	ولد سنة 1880 بالورامنية	استشهد سنة 1916 بالأعلاب

واقعة رمادة سنة 1916

الإسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها
خليفة قريعبيش الطريفي	———
ضو بن ضيف الله الشهيدي	ولد بالقلعة سنة 1870
سعد بن محمد البطرائفي	———
الهادي بن ضو المخلبي	———
سالم بودرنة	———
محمد بن محمد كريدغ	———
عون شلغوم الشهيدي	ولد بالقلعة سنة 1870
المبروك بن علي المخلبي	ولد بالقلعة سنة 1870
منصور بوذنب المخلبي	———
عمر ضو معيز	ولد برمادة سنة 1880
محمد بن خليفة الطريفي	ولد برمادة سنة 1870
سعيد بن علي المخلبي	
محمد عويني الطرومي	ولد بالقلعة سنة 1880
بدر بن مبروك المخلبي	———

شهداء معركة مرطبة ومغربي سنة 1916

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
إمبارك بن أحمد بن المبروك	ولد بالذهيبة	استشهد بالذهيبة بعد أن أطلق عليه المستعمر النار أمام منزله
نصر بن عبد الهادي بن نصر	ولد بالذهيبة	إستشهد بسجن الذهيبة سنة 1916 من جراء التعذيب
محمد بن علي عازق	ولد بالديورات سنة 1889	إستشهد بأم الصويغ أثناء معركة مع جيوش المستعمر
ضو علي بن منصور	ولد بالذهيبة	إستشهد بسجن الذهيبة من جراء التعذيب
الحاج عامر بن أحمد	ولد بالذهيبة	———
صالح بن أحمد بن بلقاسم	ولد بقفصة	إستشهد بجل عسكر سنة 1916
أحمد بن غيث بن معتوق	ولد بالذهيبة	استشهد بسجن الذهيبة من جراء التعذيب
محمود بن علي بن محمود	ولد بالذهيبة	———
يحيى بن ثامر بن يحيى	ولد بقفصة	إستشهد بجل عسكر سنة 1916
غريب بن محمد بن مبارك	ولد بالذهيبة	استشهد بسجن الذهيبة من جراء التعذيب
حامد الحداد	ولد بالذهيبة	———
الفقيه علي بن سوف الجين	ولد سنة 1864 بتطاوين	———
ثامر بن بلقاسم بن ثامر	ولد بالذهيبة	استشهد بالتراب الليبي أثناء معركة ضد الاستعمار الايطالي
عمر بن عمارة شريح	ولد سنة 1890 بين قردان	استشهد سنة 1916 على الحدود التونسية الليبية
سالم بن علي بوزرارة	ولد بالذهيبة	استشهد بالسجن في مدنين نتيجة التعذيب
عبد الله بن محمد طليحة	ولد بأولاد دياب (تطاوين)	إستشهد خلال معركة ماطوس سنة 1916
الفقيه علي	ولد سنة 1860 بأولاد دياب	توفي بطرابلس منفيا سنة 1916
عمر بن صالح طليحة	ولد سنة 1855 بأولاد دياب	إستشهد بطرابلس سنة 1916
فرح بن عمر الأشهيب	ولد سنة 1883 بالوراسنية	استشهد بجهة الوعرة على الحدود التونسية الليبية
عون بن محمد مشيري	ولد سنة 1886 بتطاوين	استشهد بجهة الوعرة على الحدود التونسية الليبية
محمد بن علي العوني	ولد سنة 1890 بأولاد دياب	إستشهد سنة 1916 أثناء معركة مغرى
حسن بن عون شريح	ولد سنة 1880 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعلاب
عمر بن علي بوشيبة	ولد سنة 1866 بأولاد دياب	إستشهد سنة 1916 أثناء معركة مغرى
عمر بن محمد بوقديمة	ولد سنة 1870 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعلاب
منصور بن مقش شريح	ولد سنة 1877 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعلاب
علي بن محمد بن علي سالم	ولد 1872 بأولاد دياب	إستشهد سنة 1916 أثناء معركة المرطبة
البغناش بن زمزم	ولدسنة 1876 بالوراسنية	إستشهد سنة 1916 بالأعلاب
البغناش الكرشاوي	ولد سنة 1835 بالزهرة تطاوين	استشهد بالعجيلات بليبيا في معركة الدوراتية
العرف بن محمد شحيط	ولد سنة 1880 بالوراسنية	استشهد سنة 1916 بالأعلاب

واقعة وادي السمنة ورمادة 26 جوان 1916

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
علي بن محمد الكرشاوي	ولد سنة 1891 بالزهراء	استشهد في معركة رمادة سنة 1915
غرس الله الكرشاوي	ولد سنة 1870	ـــــ
صالح بن عمر الزطريني	ولد سنة 1881 بالزهراء	استشهد بالمنفى قرب الجوش بليبيا
ضو بن السعيد الكرشاوي	ولد سنة 1975 بالزهراء	استشهد في معركة فرعادة سنة 1915
غرس الله الكرشاوي	ولد سنة 1870 بالزهراء	استشهد في معركة رمادة
صالح بن عمر الزطريني	ولد سنة 1881 بالزهراء	استشهد بالمنفى قرب الجوش بليبيا سنة 1915

شهداء سنة 1917

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
محمد بن أحمد البكوش	ولد بالذهيبة	استشهد بالسجن في مدنين من جراء التعذيب
سعيد بن محمد عريفات	ولد سنة 1880 بقطوفة	استشهد قرب تطاوين أثناء معركة ضد قوات الإستعمار
خليفة بن عبد الله الشهيدي	ولد سنة 1870 بالقلعة	استشهد أثناء معركة خشم تومر ضد جيش الإحتلال
علي بن عبد الطيف الدبابي	ولد سنة 1875 بأولاد دباب	استشهد في معركة ماجل بدر
عمر الدوادي	ولد سنة 1872 بأولاد دباب	اشتشهد في معركة ضد جيش الإحتلال
الطاهر بن عبد اللطيف	ولد سنة 1890 بأولاد دباب	اشتشهد في معركة الحوامد بليبيا
سعيد بن عون مشيري	ولد سنة 1872 بالزهراء بتطاوين	إستشهد في معركة وازن بليبيا
عبد الله الكرشاوي	ولد سنة 1860 بالزهراء بتطاوين	استشهد في معركة الدورانية بالعجيلات
سعيد بن محمد عريفات	ولد سنة 1872 بالزهراء بتطاوين	استشهد في معركة قلب إسماعيل بليبيا
محمد الوصيف	ولد سنة 1860 بقصر أولاد دباب	استشهد سنة 1917 بليبيا
سالم بن خليفة شرهاد	ولد سنة 1880 بالزهراء بتطاوين	استشهد سنة 1917 في معركة العجيلات
سعد بن زايد الكرشاوي	ولد سنة 1857 بالزهراء بتطاوين	ـــــ
علي الأبيض	ولد سنة 1860 بالزهراء بتطاوين	استشهد في معركة الدورانية بالعجيلات
سلطان الكرشاوي	ولد سنة 1880 بالزهراء بتطاوين	استشهد في معركة الدورانية بالعجيلات

شهداء حوادث المتلوي سنة 1937

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها
الطالب طاهر	ولد سنة 1887
محمد المسعدي	ـــــ
بلقاسم بن علي بن نجيمة	ـــــ
سليمان بن عثمان الرميك	ولد سنة 1900
عمار بن زغدة القدرواي	ولد سنة 1888
محمد الأسود بن السمعي	ولد سنة 1888
الطيب بن محمد قرينة	ولد سنة 1900
محمد بن تواتي	ولد سنة 1880
أحمد الباروني الطرابلسي	ولد سنة 1897
المهدي اليوسفي	ولد سنة 1885
الأخضر بن الأمين رويحة	ولد سنة 1897
محمد النفطي	ـــــ
علي بن محمد بن بية	ولد سنة 1898
عبد الرحمان ديداي	ولد سنة 1887
بلقاسم بن علي الدقاشي	ولد سنة 1890

شهداء حوادث 9 جانفي 1938

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها
حميدة بن عمر الهمامي	نفطة
حمادي الكافي	الكاف
محمد بن أحمد العاشوري	الكاف
الطاهر بن بلقاسم الماجري	تونس
البشير الضاوي	تطاوين
سعيد بن عبد الله	سنة 1918 بمطماطة
محمد بن خليفة موسى	مساكن
محمد بن مخلوف حسين	جربة
محمد مرس	مساكن
عبد العزيز الصياح	قفصة
أحمد بن محمد العياشي	ـــــ
نصر الغمراسني	سنة 1895 بغمراسن
محمد بن عثمان الحداد	ـــــ
أحمد الجليدي	تطاوين
محمد بن محمد خليفة	ـــــ

شهداء حوادث بنزرت 8 جانفي 1938

محمد بن أحمد بن سعيد، صالح بن محمد بن علي، محمد الذوادي شهر المرابو، إدريس بن قاسم بن فرج، جلول المتالي، محمد رجيبة، الهادي بن علي بوشملة.

كما إستشهد الإخوان الآتي ذكرهم متأثرين بجراحهم من جراء التعذيب بالسجون نتيجة مشاركتهم في المظاهرة.

محمد بن الطاهر الدحام، صالح بن يوسف بن رمضان، حميد جبالية، الهادي بن محمد الملاخ، الصادق بن عبد الله التواتي، حمدة ڤزولة، محمد صارية، محمد مسرار، الهادي متالي.

مفتاح بن محمود بن بلقاسم الخروي: ولد سنة 1905 بالمعاطة واستشهد سنة 1938 بسبب التعذيب والتنكيل من طرف السلط الإستعمارية.

صالح بن محمد بن علي: ولد في 1922 واستشهد بها في 8 جانفي 1938 أثناء المظاهرة المذكورة.

محمد بن أحمد بن سعيد :ولد ببنزرت واستشهد بها في 8 جانفي 1938 أثناء مظاهرة إحتجاج على نفي حسن النوري إلى الجزائر مغتالا برصاص قوات البوليس.

محمد الذوادي شهر المرابو :ولد سنة 1910 ببنزرت واستشهد بها في 8 جانفي 1938 أثناء المظاهرة المذكورة.

حادثة رأس الجبل 1938

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
إدريس بن فرج	ولد سنة 1916 ببنزرت	استشهد بمنزل عبد الرحمان أثناء المظاهرة المذكورة
أحمد جبالية	بنزرت	استشهد في السجن إثر المظاهرة المذكورة
الهادي بن علي بوشملة	ولد سنة 1916 ببنزرت	استشهد بجرزونة إثر المظاهرة المذكورة
جلول المتالي	ولد سنة 1912 ببنزرت	إستشهد في 8 جانفي 1938 إثر المظاهرة المذكورة
الهادي بن محمد الملاخ	بنزرت	استشهد بجرزونة إثر المظاهرة المذكورة
حمدة ڤزولة	بنزرت	استشهد في السجن سنة 1938
محمد بن الطاهر الدحام	بنزرت	استشهد في 8 جانفي 1938 إثر المظاهرة المذكورة
محمد رجيبة	ولد سنة 1908 ببنزرت	ـــــ
محمد صارية	بنزرت	ـــــ
صلاح بن رمضان	بنزرت	ـــــ
الصادق التواتي	بنزرت	ـــــ
علي سليمان شهر «يونبا»	بنزرت	استشهد سنة 1938 أثناء معركة مع المجندرمة برأس الجبل
محمد مسرار	بنزرت	استشهد في 8 جانفي 1938 إثر المظاهرة المذكورة

شهداء سجن حراش بالجزائر

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها
محمد عبد الرحمان القماز	ولد بالمكنين سنة 1887
عبد الله جمال الدين	ولد بقربة
محمد بن محمد بلحاج	ولد بتازركة
محمد بن محمد زعق	ولد بقصر هلال
محمد المجدوب	ولد سنة 1910 بالمكنين
محمود بن حسن الناشي	ولد بتازركة
محمد مخلوف	ولد بجربة
صالح الزواغي	ولد سنة 1904 بالمكنين
فرج العربي	ولد سنة 1909
الهادي بن البشير فرج	ولد ببوضر
علي بن محمد بن الشيخ	ولد ببوضر
حمادي بن حسين (شهر المصراوي)	ولد بتونس

شهداء السجون الأخرى

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
محمد تشيشة	ولد بقصيبة سوسة	وقع إعدامه رميا بالرصاص سنة 1943 بثكنة صرتوزان بسوسة
الشيخ علي البوزيدي	——	استشهد سنة 1942 بسجن بربروس بالجزائر
علي الجريدي	ولد بوذرف 1910	حكم عليه بالأشغال الشاقة توفي بالسجن بالجزائر سنة 1943

استشهدوا بسجون الجزائر 1940 - 1943

شهداء سجن لمباز

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
خليفة النفاتي	ولد بالغريبة	استشهد سنة 1942 بالجزائر
محمد الدداري	——	استشهد سنة 1943 بسجن لمباز بالجزائر
عبد القادر جمال الدين	ولد بتازركة	استشهد سنة 1942 بسجن لمباز بالجزائر
الأمين حقي	ولد ببوزقام	استشهد سنة 1943 بسجن لمباز بالجزائر نتيجة التعذيب
حميدة بلحاج قاسم	ولد بنفطة	استشهد سنة 1942 بسجن لمباز بالجزائر
البشير سعود	ولد بجربة	استشهد سنة 1942 بسجن لمباز بالجزائر

شهداء سجن ورقلة

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
الحسين بن رحومة	ولد بقفصة	استشهد بسجن ورقلة بالجزائر سنة 1943 نتيجة التعذيب
أحمد المفتي	ولد بقفصة	——
محمد بن علية	ولد بقفصة	——

شهداء الأحداث النقابية (حادثة 5 أوت 1947 بصفاقس)

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها
الحبيب عبد الرحمان	ولد بصفاقس
حسين بن عمر	ولد بصفاقس
علي بن نصر	ولد بصفاقس
المختار بن سالم جراد	ولد بصفاقس
سالم سلام	ولد بصفاقس
حسين بن يحيى	ولد بصفاقس
أحمد الطرابلسي	ولد بصفاقس
مسعود بن خليفة	ولد بصفاقس
العربي كسودة	ولد بصفاقس
عبد السلام ڤويعة	ولد بصفاقس
الجيلاني العامري	ولد بصفاقس
علي العامري	ولد بصفاقس
محمد العجنقي	ولد بصفاقس
عمر الهمامي	ولد بصفاقس
محمد بن يونس	ولد بزرمدين
أحمد السافي	ولد بصفاقس
علي بن علي البهلول	ولد بصفاقس
الأزهر الحفناوي	ـــــ
فرج بوصرصار	ولد بصفاقس
أحمد بن حمد الحافي	ولد بصفاقس

17 جانفي 1952

تحول فرحات حشاد إلى بنزرت يوم 16 جانفي 1952 واعتقل فيها عدد من المواطنين رجالا ونساء ومن بينهن وسيلة بورقيبة.

ولما منعت السلطة الفرنسية حشاد من الدخول وامتطاء البطاح نشب إشتباك بين الوطنيين الذين أصروا على دخول حشاد وبين الجندرمة، إستشهد خلاله صالح بن محمد السويسي وعلي بن الصادق بلحاج حميدة العياري عند نقله إلى المستشفى وجرح عدد آخر كما قتل بعض الجندرمة وجرح عدد آخر منهم.

واقعة نابل والحمامات 21 جانفي 1952

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
حسن الخضار	ولد بنابل	استشهد أثناء الواقعة المذكورة
الطيب بن محمد العزابي	ولد سنة 1926 بالحمامات	ـــــ
خليفة بن عبد الله الحمروني	ولد بنابل	ـــــ
مفتاح بن الهادي التريكي	ولد ببئر بورقبة	ـــــ
محمد بن المولدي بن سالم	ولد بالفهري	ـــــ
محمد المستيري	ولد بنابل	ـــــ
أحمد الشوك	ولد بنابل	ـــــ
عمر بن أحمد الزيان	ولد بالحمامات سنة 1924	استشهد بالسجن المدني بتونس سنة 1952

واقعة طبلبة 23 جانفي 1952

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
عثمان بن علي سوسية	ولد سنة 1887 بطبلبة	استشهد أثناء الاصطدام المذكورة
محبوبة بنت سالم بالسوسية	ولدت سنة 1882 بطبلبة	استشهد برمادة سنة 1952
شبيل بن محمد نويرة	ولد سنة 1929 بطبلبة	استشهد أثناء الإصطدام المذكور
أحمد بن فرج التركي	ولد سنة 1927 بطبلبة	ـــــ
عامر بن محمد نويرة	ولد سنة 1928 بطبلبة	ـــــ
عمر بن محمد بيوض	ولد سنة 1877 بطبلبة	ـــــ
محمد بن عبد القادر المستيري	ولد سنة 1928 بطبلبة	ـــــ
عامر بن عبد السلام بيوض	ولد سنة 1925 بطبلبة	ـــــ
آمنة بنت الحاج علي إبراهيم	ولد سنة 1900 بطبلبة	ـــــ

واقعة قليبية 24 جانفي 1952

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
محمد بن محمد المسلماني	ولد بقليبية	استشهد أثناء الاصطدام المذكور
علي بن أحمد فرج الله	ولد سنة 1933 بقليبية	ـــــ
علي بن أحمد فرج الله	ولد سنة 1932 بقليبية	ـــــ
محمد بن محمد حميد	ولد سنة 1933 بقليبية	ـــــ
صالح بن جدو	ولد بقليبية	ـــــ
حمودة بن علي بوعفيف	ولد سنة 1932 بقليبية	ـــــ
حمدة بن الحاج علية المعز	ولد سنة 1933 بقليبية	ـــــ
حمادي الغربي	ـــــ	ـــــ
عبد العزيز الخوجة	ـــــ	ـــــ

واقعة المنستير 31 أوت 1953

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
عبد السلام بن بوبكر ترغش	ولد سنة 1915 بتونس	استشهد أثناء الواقعة الانتقامية المذكورة
عبد أحمد بن عثمان الغندري	ولد سنة 1910 بالمنستير	استشهد أثناء الواقعة الانتقامية المذكورة
مصطفى بن جنات	ولد سنة 1908 ببنزرت	كان السائق الخاص للزعيم بورقيبة واستشهد في نفس الواقعة
الحاج سعيد المرشاوي	ولد سنة 1907 بالمنستير	استشهد أثناء الواقعة الانتقامية المذكورة

شهداء معارك الجبال 1954

شهداء جبل سيدي خليف

الاسم واللقب	مكان الو لادة وتاريخها	الملاحظات
البشير بن عمر	ولد بالقطار	استشهد ببرج الحفي سنة 1954
أحمد الهرابي	ولد سنة 1908 بالذويبات	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
الهادي وصيفي	ـــــ	استشهد بجبل رديف (قفصة) سنة 1954
الفيتوري اللاوي	ولد سنة 1930 بنصر الله	استشهد في 8 أكتوبر 1954 بجبل سيدي خليف
شوشان بن الحاج صالح	ولد سنة 1937 بنصر الله	استشهد في 8 أكتوبر 1954 بجبل سيدي خليف
محمد العسيلي	ولد سنة 1939 بفوسانة	استشهد قرب جبل السيف سنة 1954
أحمد بن المكي	ولد بسيدي بزيد	استشهد في 8 أكتوبر 1954 بجبل سيدي خليف
حسن بن أحمد الاحير	ولد سنة 1930 بهيبرة	استشهد في 8 أكتوبر 1954 بجبل سيدي خليف
عبد المجيد شوشان	ولد سنة 1930 بنصر الله	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
محمد البعقوبي	ولد سنة 1933 بالشراردة	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
أحمد الزويدي	ولد سنة 1924 بالمالوسي	استشهد سنة 1954 أثناء واقعة مع جيش الاستعمار
الطاهر الحجلاوي	ولد بسيدي بوزيد	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
الطاهر الجوادي	ولد سنة 1930 بالشحدة	استشهد في 8 أكتوبر 1954 بجبل سيدي خليف
علي بن محمد الريعاوي	ولد سنة 1933 بالمالوسي	استشهد في سنة 1954 بجبل ماجورة
الطاهر العلوي	ولد سنة 1915 بالعامرة	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
شوشان اللاوي	ولد بأولاد حفوز	استشهد في 8 أكتوبر 1954 بجبل سيدي خليف
صالح عبد اللاوي	ولد سنة 1930	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
أحمد عبد اللاوي	ولد سنة 1930 بأولاد حفوز	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
عبد المجيد عبد اللاوي	ـــــ	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
مهذب بن علية	ولد بالشحلة	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
أحمد المكي	ـــــ	استشهد بجبل سيدي خليف سنة 1954
الطاهر زروق	ـــــ	توفي نتيجة تعذيبه من طرف السلط الإستعمارية
علي زروق	ـــــ	توفي نتيجة تعذيبه من طرف السلط الإستعمارية

شهداء جبل قولاب

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
محمد غانمي	ولد بالمكناسي	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
محمد أم هاني	ولد بالرقاب سنة 1916	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
محمد القاسمي	ولد بالمكناسي سنة 1918	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
بوبكر بن ضيفي	ولد بالرقاب سنة 1916	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
عمر فالحي	ولد بالرقاب	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
صالح بن بلقاسم	ولد بالمكناسي سنة 1939	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
محمد طقطوقي	ولد بالرقاب	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
الهادي كحولي	ولد بالرقاب سنة 1928	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
ضو بن محمد	ولد بالرقاب سنة 1928	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
عامر بن زغرة	ولد بالرقاب سنة 1917	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
حفناوي ضيفي	ولد بالرقاب سنة 1930	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
علالة حمودي	ولد بالرقاب سنة 1928	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
علي علوي	ولد بالرقاب سنة 1930	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
فرج بوزياد	ولد بالرقاب	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
محمد أم هاني	ولد بالرقاب سنة 1935	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
محمد بن الحاج عبد الله	———	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
محمد العبيدي	ولد بالرقاب سنة 1930	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
محمد فتني	ولد بسيدي بوزيد	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
عمر صالحي	ولد بالرقاب سنة 1937	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
المبروك صياحي	ولد بالرقاب سنة 1935	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
منور عموري	ولد بالرقاب سنة 1936	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
إبراهيم الضيفي	ولد بالرقاب سنة 1932	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
عامر زيني	ولد بالرقاب سنة 1910	استشهد بجبل قولاب سنة 1954
عبد الحفيظ ضيفي	ولد بالرقاب سنة 1930	استشهد بجبل قولاب سنة 1954

شهداء جبل الناظور بالقصرين

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
عمر الامي	ولد بالناظور سنة 1920	استشهد بجبل هاجورة سنة 1954
يوسف محمودي	ولد بالناظور سنة 1935	استشهد أثناء الثورة التحريرية سنة 1954
العباسي السعلي	ولد بالناظور	استشهد بالناظور سنة 1954
خليفة المباكي	ولد بالصخيرات	استشهد بالناظور سنة 1954
عمارة السمالي	ولد بالماجل	استشهد بالناظور سنة 1954
محمد بن جاء بالله	ولد بالصخيرات	استشهد بالناظور سنة 1954
الطاهر الحاجي	ولد بالناظور	استشهد بالناظور سنة 1954
عمار الحاجي	ولد بالماجل	استشهد بالناظور سنة 1954
محمد الشعباني	ولد بالماجل	استشهد بالناظور سنة 1954
محمد الحاجي	ولد بالماجل	استشهد بالناظور سنة 1954
محمد المحمودي	ولد بالناظور	استشهد بالناظور سنة 1954

شهداء جبل وسلات

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
محمد ربعاوي	ولد بالمكناسي سنة 1925	استشهد بجبل وسلات سنة 1954
عبد الله الهمادي	ولد سنة 1931 بعبيدة العريسة	استشهد بجبل وسلات سنة 1954
سليمان بن عمار	ولد بالمكناسي سنة 1933	استشهد بجبل وسلات سنة 1954
البشير عماري	ولد بالمكناسي سنة 1928	استشهد بجبل وسلات سنة 1954
النوري عماري	ولد بالمكناسي سنة 1931	استشهد بجبل وسلات سنة 1954
محمد عماري	ولد بالمكناسي سنة 1935	استشهد بجبل وسلات سنة 1954
مستوري بن حسن	ولد بالمكناسي سنة 1930	استشهد بجبل وسلات سنة 1954
الوردي عمارة	———	استشهد بجبل وسلات في نوفمبر سنة 1954

شهداء جبل بوهدمة

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
الهادي السوسي	ولد بصفاقس سنة 1928	استشهد بجبل بوهدمة سنة 1954
محمد بن مهذب	ولد بصفاقس	استشهد بجبل بوهدمة سنة 1954
حمودة بن عمر	ولد بصفاقس	استشهد بجبل بوهدمة سنة 1954
عمر الصغير	ولد بصفاقس	استشهد بجبل بوهدمة سنة 1954
مختار الباهي	ولد بصفاقس	استشهد بجبل بوهدمة سنة 1954
محمد فنيش	ولد بصفاقس	استشهد بجبل بوهدمة سنة 1954
أحمد بن جاء بالله	ولد بصفاقس	استشهد بجبل بوهدمة سنة 1954
علي بن بلقاسم	ولد بصفاقس	استشهد بجبل بوهدمة سنة 1954

شهداء جبل برقو

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
علي قمودي	ولد بالمكناسي سنة 1933	استشهد بالفريس سنة 1954
عمار الرحيمي	ولد بالأفراش سنة 1920	استشهد بمعركة جبل برقو سنة 1954
علي القيزاني	ولد بجبل البرج سنة 1914	استشهد بمعركة جبل برقو سنة 1954
البشير فندولي	ولد بالمكناسي سنة 1914	استشهد بمعركة جبل برقو سنة 1954
علي فندولي	ـــــ	استشهد بمعركة جبل برقو سنة 1954
محمد البرقاوي	ـــــ	استشهد بمعركة جبل برقو سنة 1954
أحمد غانمي	ولد بالمكناسي	استشهد بمعركة جبل برقو سنة 1954
الصادق بن الحاج	ولد بقلعة الأندلس سنة 1930	استشهد بمعركة جبل برقو سنة 1954
الغربي العيساوي	ولد بقلعة الأندلس سنة 1925	استشهد بمعركة جبل برقو سنة 1954
الصادق رهيط	ولد بقلعة الأندلس سنة 1925	استشهد بمعركة جبل برقو سنة 1954
حمدة العيساوي	ولد بقلعة الأندلس سنة 1932	استشهد بمعركة جبل برقو سنة 1954
الهادي الرحيمي	ولد بالأفراش سنة 1935	استشهد بمعركة جبل برقو سنة 1954
مستوري بن حسين	ـــــ	استشهد بمعركة جبل برقو سنة 1954
الطيب بن علي	ولد بجلمة سنة 1935	استشهد بمعركة جبل برقو سنة 1954
عمر الشابي	ـــــ	استشهد بمعركة جبل برقو سنة 1954
عبد النور اليحاوي	ولد ببئر أولاد يحيى سنة 1931	استشهد بمعركة جبل برقو في 13 نوفمبر سنة 1954

شهداء جبل سيدي عيش

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
يوسف إبراهيم	ولد بالماجل سنة 1924	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
عمر بن أحمد	ولد سنة 1931	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
مسعود جلالي	ولد بسيدي بوزيد سنة 1924	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
محمد علاقي	ولد بسبيطلة سنة 1930	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
عثمان الخضراوي	ولد بالناظور سنة 1925	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
علي مرزوق	ولد بالصخيرات سنة 1930	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
محمد محمودي	ولد بسيدي بوزيد سنة 1925	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
سالم بن سالم	ولد بالشارين	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
عبد الله بن مبارك	ولد بالصخيرات سنة 1934	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
يونس بن العبيدي	ـــــ	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
عمر جمعي	ـــــ	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
بلقاسم عمار	ـــــ	استشهد أثناء معركة جبل قطرانة في جوان 1954
يوسف بن إبراهيم	ولد بالماجل سنة 1924	استشهد بمعركة بجبل سيدي عيش سنة 1954
عباس برشعال	ولد بالسند	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
محمد السخيري	ولد بالمنستير سنة 1925	استشهد بمعركة جبل برقو سنة 1954
الطاهر سعد الله	ولد بالناظور	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
رابح بن فرج الشعباني	ولد بوادي صولة سنة 1936	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
ميلود بن سعد	ولد سنة 1929	استشهد بجبل سيدي عيش سنة 1954
التومي بن محمود	ولد بالهواري سنة 1933	استشهد بجبل الروحية سنة 1954
علي حيدوري	ولد بالمالوسي (سيدي بوزيد)	استشهد بجبل هداج سنة 1954
المولدي مساعدة	ولد بالشارين	استشهد بجبل المالرس سنة 1954
عمر خصخوص	ـــــ	استشهد بسقدال سنة 1954
محمد بن محمد	ـــــ	استشهد بالمكناسي سنة 1954
إبراهيم بن جابر	ولد ببازمة سنة 1929	استشهد بمعركة جبل قفصة سنة 1954
محمد بن صلاح	ولد بالمتلوي سنة 1933	استشهد بجبل سمامة سنة 1954
عبد العزيز غابري	ولد بالمكناسي سنة 1925	استشهد بجبل النعايجية سنة 1954
علي كتاني	ـــــ	استشهد بالمكناسي سنة 1954
محمد حدوري	ولد بالسند سنة 1922	استشهد بجبل قطرانة (سيدي بوزيد) سنة 1954

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
علي بن خليفة	ـــــ	استشهد بجبل الروان سنة 1954
عبد الله بن بوقطف	ولد بالمكناسي	استشهد بجبل شارن سنة 1954
عبد الله علبوة	ولد بڤفصة سنة 1926	التحق بالمقاومة إثر ثورة سنة 1952 بجبل عترة
عمار بن عبد الله	ـــــ	استشهد بجبل ماجورة سنة 1954
الطاهر الثلجاني	ـــــ	استشهد بجبل العترة سنة 1954
الشافعي الظاهري	ـــــ	استشهد بجبل ماجورة سنة 1954
علي الثلجاني	ـــــ	استشهد بجبل العترة سنة 1954
محمد بن خوار	ولد بالسند (ڤفصة)	استشهد بجبل العنق سنة 1954
محمد الثلجاني	ـــــ	استشهد بجبل العترة سنة 1954
محمد الريعاوي	ولد بالمكناسي سنة 1934	استشهد بجبل ماجورة سنة 1954
عبد الله بن سعد	ـــــ	استشهد بجبل ماجورة سنة 1954
محمد صماري	ولد بالمكناسي سنة 1915	استشهد بجبل ماجورة سنة 1954
مصباح بن عمارة	ـــــ	استشهد بأولاد بوسعد سنة 1954
الراشدي صماري	ولد بالمكناسي سنة 1925	استشهد بجبل ماجورة سنة 1954
محمد بن علي	ـــــ	استشهد بجبل الباردة سنة 1954
بشير بن عمر	ـــــ	استشهد ببرج الحفي سنة 1954
الصادق ضير	ـــــ	استشهد بجبل الباردة سنة 1954
صالح بن حمادي	ـــــ	استشهد بجبل الباردة سنة 1954
العربي حمدة	ـــــ	استشهد بجبل الباردة سنة 1954
سالم حيدوري	ولد بالمكناسي سنة 1915	استشهد بجبل أسرى سنة 1954
أحمد سلوغة	ولد بسيدي بوزيد سنة 1932	استشهد بجبل عرياط سنة 1954
بالقاسم بياضة	ـــــ	استشهد بجبل عرياط سنة 1954
حناشي بن أحمد	ولد بسيدي بوزيد	استشهد بجبل عرياط سنة 1954
علي قمودي	ـــــ	استشهد في جوان 1954 بالغريس
الطيب بن علي	ولد بالسند سنة 1933	استشهد بجبل عرياط سنة 1954
أحمد بوقرة	ـــــ	استشهد بجبل عرياط سنة 1954
الأخضر بن عمارة	ـــــ	استشهد بجبل الروانة سنة 1954
عبد الله مباركي	ولد بالصخيرات سنة 1933	استشهد بجبل سيدي عيسى سنة 1954

الاسم واللقب	مكان الولادة وتاريخها	الملاحظات
علي بن خليفة	ـــــ	استشهد بجبل الروانة سنة 1954
محمد بن محمد	ولد سنة 1902 بالقرفة	استشهد بجبل سيدي عيسى سنة 1954
عبد الله الأخضر	ـــــ	استشهد بجبل الروانة سنة 1954
محمد الهمامي	ولد بسقدال سنة 1925	استشهد بجبل فكيرين في 15 نوفمبر سنة 1954
عمار عماري	ولد بالمكناسي	استشهد بجبل ورغة سنة 1954
الشريف صماري	ولد بالنوامر سنة 1932	استشهد بجبل كربات سنة 1954
عمر بن الشابي	ولد بالمكناسي سنة 1929	استشهد بجبل أرباح سنة 1954
الطاهر المهري	ولد ببني زلطن سنة 1948	استشهد سنة 1954
بالقاسم بن الحاج بالقاسم	ـــــ	استشهد بجبل الروانة سنة 1954
الهادي بن عثمان	ـــــ	استشهد بجبل الرديف سنة 1954
محمد علي خليفي	ـــــ	استشهد بجبل الرديف سنة 1954
المولدي بوعنيزة	ـــــ	استشهد بجبل الروانة سنة 1954

المـــراجـــع

المراجع العربية

- إبن أبي دينار المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، نشر المكتبة العتيقة، 20 مارس 1387.
- إبن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان - المكتبة التاريخية، لجنة من وزارة الثقافة ج2، ج3، ج5، ج6 تونس 1964.
- إبن خلدون عبد الرحمان، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العجم والعرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر - المكتبة العربية إحسان حقي، دار الثقافة بيروت.
- البودالي النوري، الدفاع والإستقلال، تعريب حمادي الساحلي والهاشمي السبعي تونس 1979.
- بوعلي البشير، مذكرات مناضل وطني، تقديم جلولي فارس، شركة فنون الرسم والصحافة.
- بلحاج يحيى الجيلاني ومحمد المرزوقي معركة الزلاج مكتبة المنار تونس 1961.
- بلعيد الحبيب إعداد الملتقى التاسع حول تصفية الإستعمار بتونس 1952 ـ1964، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية - 1999.
- البشروش توفيق، موسوعة مدينة تونس cérès 1999.
- جان ڤانياج، ثورة علي بن غذاهم 1864 ترجمة لجنة من وزارة الثقافة، المكتبة التاريخية STD تونس 1965.
- جلاب الهادي، المجتمع التونسي بين التأصيل والتحديث 1881 ـ 1956، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1998.

- جلاب الهادي وعبد المجيد كريم، مقدمات ووثائق حول قصور المحمدية والترامواي، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1996.

- جلاب الهادي، النخب الإقتصادية التونسية 1920 ـ 1956 ظروف نشأتها وأوضاعها المادية، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1999.

- جلول ناجي ، الرباطات البحرية بإفريقية في العصر الوسيط، Cérès السلسلة التاريخية تونس 1999.

- الدقي نور الدين، الهادي جلاب، ليلى عدة : المجتمع التونسي والإستغلال الإستعماري، وثائق ونصوص المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية تونس 1997.

- الدقي نور الدين وعبد المجيد كريم والهادي جلاب تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية 1881 ـ 1956، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1998.

- الدقي نور الدين، حركة الشباب التونسي، سلسلة وثائق ونصوص المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1999.

- حقي إحسان، تونس العربية،المكتبة المغربية (3) دار الثقافة بيروت.

- حشاد نور الدين، أحبك ياشعب، مقالات 1945 ـ 1949 ج1 دار صوت العمل تونس 1990.

- خير الدين التونسي، أقوم المسالك لمعرفة أحوال الممالك ، الدار العربية للكتاب، 1990.

- كريم عبد المجيد، حسين رؤوف حمزة، الهادي جلاب مؤتمر قصر هلال 2 مارس 1934، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1994.

- المنصر عدنان، مظاهر المقاومة الوطنية الشعبية للإستعمار بمدينة تونس 1884 ـ 1939 شهادة الكفاءة في البحث، تونس 1990.

- المنصر عدنان، عميرة الصغير المقاومة المسلحة في تونس ج 1، 1881 ـ 1939 وثائق ونصوص المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1997.

- المرزوقي محمد، صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية 1973.

- المرزوقي محمد، دماء على الحدود، الدار العربية للكتاب 1975.

- الساحلي حمادي، الوزير الطاهر خير الدين باشا 1875 ـ 1937، خواطر ومذكرات، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1998.

- عبد السلام أحمد، رسائل حسين إلى خير الدين باشا الجزء1 و2 تحقيق النصوص بيت الحكمة، قرطاج 1991.

- عبد الله الطاهر، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، دار المعارف للطباعة، سوسة تونس.

- عباس محمد، مذكرات مناضل عاش أحداث زرمدين، 1992.

- القصاب أحمد: تاريخ تونس المعاصر ،الدار التونسية للنشر 1896.

- قرار الحبيب، لتحيا تونس، مطبعة بوسلامة 1996.

- الشريف محمد الهادي، ماذا يجب أن تعرف عن تاريخ تونس؟ Cérès 1980.

- الشريف البشير بلحاج عثمان، أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881 ـ 1924، دار بوسلامة للنشر 1981.

- شعبان الصادق، عودة حنبعل أو تجديد عهد نشر Cérès 1997.

- شارل أندري جوليان تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب محمد المزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر سنة 1939.

- التيمومي الهادي، تاريخ تونس الإجتماعي 1881 ـ 1956 ـ دار محمد الحامي للنشر، تونس 1997.

- التيمومي الهادي، إنتفاضة الفلاحين في تاريخ تونس المعاصر مثال 1906 ـ بيت الحكمة قرطاج 1993 ، دار الغرب للنشر بيروت 1988.

- التميمي عبد الجليل، المجلة التاريخية المغربية، تونس جانفي 1974.

- التميمي عبد الجليل، تعريب كتاب عبد الرحمان التمشايجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1381 طبعة أولى سنة 1973.

- ثامر الحبيب، هذه تونس، تقديم رشيد إدريس تحقيق حمادي الساحلي - مكتب المغرب العربي القاهرة 1948.

- خير الدين باشا، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تقريض المنصف الشنوفي المطبعة الأساسية بن عروس 1998.

- دار العمل للنشر والتوزيع والصحافة، لوائح مؤتمرات الحزب والمجلس الملي، الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب الدستوري الجديد 1934.

- مجلة روافد العدد 1 - 2 - 3 - 4 التي يصدرها المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

- السجل القومي لشهداء الوطن، إعداد الحزب الإشتراكي الدستوري، دار العمل 1978.

- مجلة الصادقية (تصدرها جمعية قدماء الصادقية) 6 جوان 1997.

- الندوة الدولية الخامسة حول البلاد التونسية في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية 1945 - 1950، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1991.

- الندوة الدولية السادسة : البلاد التونسية 1950 - 1951، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1993.

- الندوة الدولية السابعة حول المقاومة المسلحة في تونس في القرنين 19 و20، نشر المعهد لأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1995.

- وثائق نصية وشفوية، رجال الدين والحركة الوطنية بتونس 1881 - 1938 منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية سنة 1993.

- وثائق(مجلة) العدد التاسع لسنة 1988 خاص بأحداث 9 أفريل، محفوظات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

المراجع الفرنسية

- Broche François ; l'expédition de Tunisie 1881 - Presse de la cité 1996.

- Ben Slimane Slimane ; Souvenirs politiques, Cérès production 1988.

- Bel Hédi Amor ; Repères pour l'analyse de l'espace, Cérès 1988.

- Chaïbi Mohammed Lotfi ; socialistes français et nationalistes tunisiens, 1945 - 1956 imp orbis 1997.

- Driss Rachid ; Reflet d'un combat , Publication I.S.H.M.N, 1996.

- Dabbal Mohammed ; Index des revues et journaux tunisiens en langue française 1907 - 1956 Cérès 1973.

- Depois Jean ; la Tunisie orientale , Sahel et Basses , Steppes , Paris 1955.

- Gamiage Jean (S) ; Les origines du protectorat français en Tunisie 1861 - 1881: Paris 1965.

- Gamiage Jean (S) ; Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours, Fayard 1994.

- Guezmir Khaled ; Jeunes Tunisiens; édition Alif 1986.

- I.S.H.M.N ; Actes du 8éme colloque international ; Histoire orale et relations Tuniso - Françaises 1945 - 1962. paroles aux témoins.

- Julien Charles andré ; traduction ; Mzali Mohammed et Ben Slama - Béchir ; Histoire de l'afrique du Nord, Payot 1951 STD 1969.

- Kraiem Mustapha ; Mouvement national et front populaire- 2; I.S.H.M.N ,1996.

- Lejri Mohammed Salah ; L'évolution du mouvement national en Tunisie des origines à la deuxième guerre mondiale, univérsité de Lausanne ; thèse de doctorat S.T.D Tunis 1998.

- Largueche Dalinda, Histoire des femmes au Maghreb, Centre de Publication Universitaire 2000.
- Mahjoubi Ali et Karoui Hechmi ; Quand le soleil s'est levé à l'ouest? imperialisme et résistance; Cérès production 1983.
- Materi Mahmoud ; Itinéraire d'un militant 1926 - 1942, Cérès production avril 1992.
- Mémoire de femmes tunisiennes dans la vie publique , Crédif-I.S.H.M.N, Média com 1993.
- Rous Jean ; Habib Bourguiba , Edition Martinsart , Paris 1984.
- Série histoire du mouvement national de la Tunisie 1939 -1945 4 ème séminaire juin 1987 ; Tunis 1989.

Watha - iq numéro 24 et 25 1998 -1999 I.S.H.M.N; La Tunisie des années vingt.

فهرس الرسوم والصور

جدول تطور السكان 14
خريطة توزيع القبائل بالبلاد التونسية 21
جمال الدين الأفغاني 26
صورة تذكارية لزيارة محمد عبده إلى تونس 28
حفل إعلان قانون عهد الأمان بقصر باردو سنة 1857 32
خير الدين التونسي..... 41
المدرسة الصادقية 42
جدول البايات والمقيمين العامين 50
برقية إحتلال الكاف..... 58
معركة إحتلال طبرقة ومعركة جبل حدّادة 60
معركة الكاف..... 67
خريطة الزحف الفرنسي على تونس 68
قاعة المرايا وقصر باردو 69
رسم للحصون والتجمعات السكنية بمدينة صفاقس 73
واحة شنني التي كان يختفي فيها الثوار..... 81
رباطات جنوب البلاد التونسية في العصر الوسيط 84
خريطة الهجوم على القيروان 88
رسم لأحياء تونس وتوسعها 92
رسم علي بن عمار 98
سقاء (مهنة السقاية) 110
البشير صفر والمدرسة الخلدونية 119

أبرز وجوه حركة الشباب التونسي 143
صورة إضراب طلبة جامع الزيتونة 148
صورة جامع الزيتونة المعمور 149
أحداث الزلاج الجيش يحاصر باب عليوة 152
خريطة الامبراطورية العثمانية في بداية القرن XIX 153
ضحايا أحداث الزلاج 156
المنوبي الجرجار (وصورة إعدامه) 157
عربة التراموای بالقصبة وفي ساحة باب سويقة 161
صورة البطل الشعبي محمد صالح الدغباجي 162
عبد العزيز الثعالبي وأحمد الصافي ومنصف المستيري 1920
(اللجنة التنفيذية)..... 177
أعضاء الديوان السياسي للحزب الدستوري 212
الحرف التقليدية صناعة الشاشية..... 218
ضيعات المعمرين 253
الفلاحة التقليدية في تونس 254
بورقيبة والثعالبي 270
خطاب علي البلهوان في مظاهرة 8 أفريل 1938 299
مظاهرة يوم 8 أفريل 1938 أمام مقر الإقامة العامة 300
ساحة القصبة في مظاهرات 9 أفريل 1938 301
قلب عربة التراموای في باب سويقة (أحداث 9 أفريل 1938)..... 302
صورة المنصف باي بزيه الرسمي 326
بورقيبة وعلالة الفاسي بمكتب المغرب العربي بالقاهرة 359
فرحات حشاد مؤسس الإتحاد العام التونسي للشغل 365
حياة الأوروبيين في حي باب البحر 389
مظاهرة أطفال في سن الدراسة رفض ترسيمهم بالمدارس..... 407
مشاركة المرأة في المظاهرات والمقاومة 411
التعبئة العامة والمظاهرات الصاخبة 418

إشتباك الثوار والجيش الفرنسي 421
صورة مقاوم وصورة الأمن الفرنسي في حالة إستنفار 425
مكامن الثوار في مواجهة مع جيش الإحتلال 427
تشييع جنازات جماعية أثناء الثورة 448
أعضاء حكومة التفاوض مع الأمين باي آخر البايات 541
مؤتمر الحزب بصفاقس تدخل رشيد إدريس 550
وثيقة أعضاء الوفد التونسي الذي حضر حفل توقيع الإستقلال التام 554
صورة أول حكومة تونسية بعد الإستقلال وعلى رأسها الزعيم بورقيبة 556

المحـــتوى

مقدمة 7

الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية قبيل الحماية..... 15

الفكر الإصلاحي في تونس 23

1) قانون عهد الأمان 1857 29

2) إعلان الدستور 1861 33

3) إصلاحات خير الدين التونسي 38

الأوضاع الممهدة للإحتلال 43

الوضع الداخلي 43

الوضع الخارجي 45

المرحلة الأولى 1881 ـ 1945

الجزء الأول 1881 ـ 1886

الحملات العسكرية 57

الحملة العسكرية الأولى 57

إحتلال الكاف وطبرقة 57

الزحف نحو جندوبة (معركة بن بشير) 59

الهجوم على بنزرت 63

معاهدة باردو وفرض الحماية في 12 ماي 1881 64

الهجوم العسكري الثاني (إحتلال الوسط والجنوب) 71

معركة صفاقس 72

الاستعداد للدفاع عن قابس 78

معركة المنزل وشنني 80

إحتلال جرجيس وجربة 83

معركة الحمامات 85
الدفاع عن القيروان 87
معركة حيدرة 89
معركة للأ بنْ سعيدان 90
إحتلال القيروان 91
إحتلال تونس العاصمة 91
الاضطرابات في السّاحل 93
المعارك في الشمال الغربي 95
ثورة علي بن عمار 95
الوضع بالساحل 99
دور علي بن خليفة في المقاومة 101
التعريف برجالات المقاومة 105
بداية المطالبة بالحقوق 109
النازلة التونسية ودورها الوطني..... 109
الصحف والجمعيات ودورها الوطني 114
دور الندوة الشورية 123

الجزء الثاني 1887 - 1915

الإنتفاضات 125
I) إنتفاضة الفراشيش 125
التعريف برجالات ثورة الفراشيش 132
التنوعية والحركات السياسية 134
أ) حركة الشباب التونسي ودورها الوطني 136
التعريف بوجوه حركة الشباب التونسي 137
ب) مؤتمر شمال إفريقيا 145
عودة إلى الإنتفاضة 150
II) أحداث الزلاج 150
III) مقاطعة الترامواي 158

IV) ثورة الجنوب 163
التعريف ببعض وجوه المقاومة في الجنوب 168

الجزء الثالث 1915 - 1939

أولا الحركة الوطنية والحرب العالمية الأولى 173
المقاومة والتنظيمات السياسية والنقابية 178
المؤتمر التأسيسي للحزب الحر الدستوري التونسي 179
التعريف بعبد العزيز الثعالبي 186
الناصر باي يساند الحزب الدستوري 189
ثانيا النقابات والمقاومة 192
بعث جامعة عموم العملة 197
تحدي المشاعر التونسية 202
1) المؤتمر الأفخارستي..... 202
2) الذكرى الخمسين لاحتلال تونس 202
ثالثا تنامي الحركة الوطنية في الثلاثينات 203
الحملة ضد التجنيس 203
تأسيس الحزب الدستوري الجديد 2 مارس 1934 212
أحداث المكنين بالساحل 1934 219
تطور الحركة الوطنية في عهد الجبهة الشعبية بفرنسا 1936..... 243
أحداث الزيتونة 243
أحداث قصر هلال 244
مبادرة المقيم العام في عهد الجبهة الشعبية 246
الجبهة الشعبية والمستعمرات..... 248
إنعقاد المجلس الملي للحزب 250
قنوات جديدة للعمل الوطني 255
منهجية الحزب الدستوري الجديد 260
لجنة تقصي الحقائق 264

تنامي نشاط الحزب الدستوري 267
عودة الثعالبي 268
المؤتمر الثاني للحزب الدستوري بنهج التريبونال 1937 272
إضراب مساندة للأشقاء في الجزائر والمغرب 275
المجلس الملي للحزب 1937 278
إنتفاضة الملاسين 279
حوادث المناجم..... 291
المجلس الملي مارس 1938 295
علي البلهوان وأحداث 9 أفريل 1938 297
أحداث 9 أفريل 1938 303
سير الأحداث 311
السجن والمحاكمة 319
تصرف المقيم العام خلال أحداث 9 أفريل 1938..... 320
تواصل الحركة الوطنية بعد أحداث 9 أفريل 1938 324

الجزء الرابع 1939 - 1945

الحركة الوطنية والحرب العالمية الثانية 327
أ) المنصف باي رمز للحركة الوطنية 327
دخول قوات المحور إلى تونس 331
التعاطف مع المحور 331
ب) عودة بورقيبة من سجن Saint Nicolas 332
دخول الحلفاء إلى تونس 332
ج) خلع المنصف باي والحركة المنصفية 332

المرحلة الثانية للحركة الوطنية 1945 - 1956

الجزء الأول 1945 - 1952

أولا الإنتفاضات الشعبية 339
ثورة المرازيق 339
ب) إنتفاضة قصور الساف 345
ج) حركة الفلاقة 346
ثانيا الاستعداد للمقاومة..... 349
الهلال والهلال الأسود 350
هجرة بورقيبة إلى المشرق 1945 355
مؤتمر ليلة القدر 1946 360
ثالثا بعث المنظمات الوطنية 363
أ) تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل 363
إغتيال فرحات حشاد 369
ب) تأسيس الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة 372
ج) تأسيس الإتحاد العام للفلاحة التونسية 375
الأزمة الإجتماعية 1949 378
رابعا مرحلة جديدة للمقاومة 382
عودة بورقيبة من المهجر إلى تونس 1949 382
إضراب عمال معمل الجير ببرج السدرية 1950 385
اضراب عملة ضيعة النفيضة 1950 387
مسالك جديدة للحركة الوطنية 390
خامسا حكومات التفاوض 1951 - 1956 391
إنعقاد المجلس الملي للحزب 392
سادسا تدويل القضية التونسية 395
إجتماع لجنة الأربعين 399
تسجيل القضية التونسية في جدول أعمال الجمعية العامة 402

التعبئة العامة 405
الكشافة 405
المنظمة النسائية (الإتحاد الوطني للمرأة) 408
بداية المصادمات 416

الجزء الثاني 1952 ـ 1956

أولا الثورة المسلحة 1952 ـ 1954 419
قرار المؤتمر السري للحزب 420
التنسيق بين الثوار والحزب 422
إضراب الجوع النسائي 431
حوادث جانفي 1952 (مأخوذة من الوثائق الفرنسية) 435
تقرير الكاتب العام للحكومة إلى المقيم العام تسلسل الأحداث 436
التقرير السياسي 439
مراسلة الوزير المفوض بالإقامة العامة إلى وزير خارجية فرنسا 478
أحداث تازركة بالوطن القبلي (تقرير لجنة الإتحاد النسائي) 499
تقرير لجنة التحقيق للحكومة التونسية حول أحداث الوطن القبلي 506
تقرير الجنرال ڤرياي حول أحداث جانفي 1952 520
رفض إصلاحات فوازار 535
الإعلان عن الإستقلال الداخلي 31 جويلية 1954 537
حكومة التفاوض الثانية (الطاهر بن عمار) 538
معركة برڤو 543
ثانيا الإستقلال الداخلي 546
عودة بورڤيبة يوم غرة جوان 1955 546
الإنقسام والفتنة 1955 546
مؤتمر الحزب بصفاقس 549
مفاوضات الإستقلال التام 553
ثالثا الإستقلال التام 557

الخاتمة 559
الملاحق 561
نص إعلان الدستور 29 جانفي 1861 561
نص معاهدة باردو 12 ماي 1881 567
نص إتفاقية المرسى 8 يونيو 1883 569
رسالة الحبيب بورڤيبة إلى الحبيب ثامر 2 أوت 1942 571
لائحة ميثاق مؤتمر ليلة القدر 1946 576
نص لائحة معارضة الحزب الدستوري لإصلاحات فوازار 1954 580
نص إتفاقية الإستقلال الداخلي 3 جوان 1955 582
نص وثيقة الإستقلال التام 20 مارس 1956 590

شهداء الوطن : في معركة التحرير

في سجون مرسيليا سنة 1914 595
في معركة الجنوب سنة 1915 واقعة رمثة 596
معركة أم الصويغ سنة 1915 597
معركة رمادة سنة 1916 598
معارك مرطبة ومغرى 1916 599
معركة وادي السمنة 1916 600
شهداء سنة 1917 في الجنوب التونسي وفي ليبيا 600
شهداء إضراب المناجم بالمتلوي 601
شهداء 9 أفريل 1938 602
شهداء رأس الجبل (بنزرت) 603
شهداء سجن الحراش بالجزائر 604
شهداء سجن لمباز وورڤلة بالجزائر 605
شهداء 56 أوت 1947 إضراب نقابي بصفاقس 606
واقعة نابل والحمامات 21 جانفي 1952 607
واقعة طبلبة 23 جانفي 1952 607
واقعة قليبية 24 جانفي 1952 608

واقعة المنستير 31 جانفي 1953..... 608
شهداء جبل سيدي خليف..... 609
شهداء جبل قولاب..... 610
شهداء جبل الناظور بالقصرين..... 611
شهداء جبل وسلات..... 611
شهداء جبل بوهدمة..... 612
شهداء جبل برقو..... 612
شهداء جبل سيدي عيش..... 613
فهرس المراجع العربية 617
فهرس المراجع الفرنسية 621
فهرس الصور والخرائط والرسوم 623
المحتوى 627

Achevé d'imprimer
sur les presses de
Imprimart
Tél : (216-1) 890 667 - 709 496
Fax : (216-1) 709 766